

جامعة 8 ماي 1945 قـالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان:

دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية

بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر بولاية قالمة خلال الفترة (2018 - 2020)

إشراف:

الأستاذ الدكتور سليم مجلخ

من إعداد الطالبتين:

• ريم أبنيدير

• سمية بزاري

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر

نتوجه قبل كل شيء إلى الله عزوجل بالشكر العظيم والامتنان
الوفير على ما منحنا إياه من نعمة العون والتوفيق والسداد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ [سورة الضحى: 11]

صدق الله العظيم

كما لا يفوتنا الذكر أن نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الجميل إلى:

الأستاذ الدكتور: سليم مجلخ الذي شرفنا بقبول الإشراف أولاً، ومشاركته عناء المتابعة،

وعلى التوجيهات والنصائح المقدمة ثانياً، فكان نعم المشرف وجزاه الله ألف خير.

أعضاء لجنة المناقشة الكرام على قبولهم مناقشة هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة الأخت والصديقة: سامية بزازي على المساعدة والتوجيه طوال فترة اعداد
هذا العمل، جزاها الله كل خير.

كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى جميع أعضاء الأسرة الجامعية لقسم التسيير بكلية العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير من أساتذة، موظفين وعمال مكتبة على كل المساعدات والتوجيهات،

جزاهم الله كل خير

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل موظفي مؤسسة "مطاحن عمر بن عمر"،

وكل من ساعنا من قريب أو بعيد سواء بالقليل أو بالكثير لإنجاز هذا العمل.

إهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالَمِ الْغَيْبِ

وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [سورة التوبة: 105] صدق الله العظيم

أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث

أهدي عملي هذا

من أحمل إسمه بكل افتخار وعلمي العطاء دون انتظار

أبي الغالي حفظه الله.

ملاكي في الحياة... إلى معنى الحب والحنان... إلى بسمه الحب وسر الوجود

أمي الحبيبة حفظها الله.

توأم روحي، سري ودنيتي، فخري ومصدر قوتي وسندي الدائم في الحياة

أختي الغالية "سامية" وزوجها حفظهم الله.

توأم روحي وسندي في هذه الحياة، أخي الغالي "هارون" حفظه الله

جدتي حفظها الله التي لا تبخل عليا يوما بدعاء أطال الله في عمرها

كل أفراد عائلة "بزازي" كبيرا وصغيرا دتم لي فخرا وسندا.

صديقتي ورفيقتي التي رافقتني في بحثي ومشواري الدراسي "ريم" حفظها الله

وأولادها الثلاثة.

من جعلني أعرف معنى الصداقة والأخوة والإخلاص صديقتي: "مروة"، "زهرة"،

"ندى" دتمن لي سندا.

كل زميلات وزملاء الدراسة دفعة 2022 مالية مؤسسة

كل زملائي وزميلاتي في العمل بكلية الآداب واللغات بجامعة قالمة، على دعمهم

الكبير أخص بالذكر سندي الحقيقي في مشواري "فاطمة الزهراء"، "حنان".

إلى

سامية

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم على خاتم الأنبياء والمرسلين
أهدي ثمرة جهدي على من قال فيهما عز وجل "... وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة
وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً"

أهدي ثمرة جهدي إلى من كلله الله بالهبة الوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من
أحمل اسمه بكل افتخار إلى من أشعل مصباح عقلي وأطفأ ظلمة جهلي وكان لي خير مرشد،
أبي العزيز أطال الله في عمره.

إلى

إلى من أدعوا لها بالرحمة والمغفرة وأسكنها الله جنان الخلد أمني الغالية التي ربتني أحسن التربية
وأعطتني من كل شيء غالي، رحمة الله عليها.

إلى الذي حمل قلبي وذاكرتي إلى الروح التي سكنت روحي لمن تطلع لنجاحي بنظرات أمل
زوجي زين العابدين.

إلى فلذات كبدي وقرّة عيني: غافر، ماري، وإلى الذي أحمله في أحشائي ولم أره بعد.

إلى من تقاسمت معهم المحبة الأسرية إخوتي: سليم، محمد، عادل.

إلى أختي العزيزة التي أصبحت بمنزلة أم لي وردة.

إلى أختي الصغرى القطعة من روحي إيمان.

إلى كل أولاد إخوتي الأعمام.

إلى كل زميلاتي وزملائي في العمل وأخص بالذكر المراقب المالي المساعد

نبيل بوساحة.

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم هذه الورقة.

رَبِّهِ

الفهرس

فهرس المحتويات

	الشكر
	الإهداء
I	فهرس المحتويات
VI	فهرس الجداول
VII	فهرس الأشكال
IX	قائمة الملاحق
[أ- ز]	المقدمة
[08 - 38]	مدخل إلى التشخيص المالي
09	تمهيد
10	ماهية التشخيص المالي والأطراف المستفيدة منه
10	مفهوم التشخيص المالي وتطوره التاريخي
10	أولا مفهوم التشخيص المالي
12	ثانيا التطور التاريخي للتشخيص المالي
15	المطلب الثاني أهمية التشخيص المالي وأهدافه
15	أولا أهمية التشخيص المالي
17	ثانيا أهداف التشخيص المالي
18	المطلب الثالث الأطراف المستفيدة من التشخيص المالي
18	أولا المستثمرون
18	ثانيا الدائنون (المقرضون)
18	ثالثا الإدارة
19	رابعا الملاك (المساهمون)
19	خامسا المؤسسة الحكومية
19	سادسا هيئة سوق المالية
19	سابعا المؤسسات التي تعمل في مجال التشخيص المالي
19	ثامنا الغرف التجارية الصناعية
19	تاسعا الأجهزة الضريبية
21	المبحث الثاني آليات ممارسة التشخيص المالي

21	خطوات التشخيص المالي	المطلب الأول
21	تحديد الهدف من التشخيص	أولا
22	جمع المعلومات المالية الإضافية الخاصة بمحيط المؤسسة	ثانيا
22	تشخيص الخيارات المحاسبية مع تحديد الأدوات المستعملة في التشخيص	ثالثا
23	مرحلة التشخيص والمقارنة	رابعا
23	مرحلة الاستنتاج	خامسا
24	طرق التشخيص المالي	المطلب الثاني
24	التشخيص التطوري	أولا
25	التشخيص المقارن	ثانيا
25	التشخيص المعياري	ثالثا
25	أدوات التشخيص المالي	المطلب الثالث
26	تحليل الهيكل المالي	أولا
26	تقييم النشاط والنتائج	ثانيا
26	تقييم المردودية	ثالثا
26	تحليل التدفقات المالية	رابعا
28	أنواع، مقومات وصعوبات التشخيص المالي	المبحث الثالث
28	أنواع التشخيص المالي	المطلب الأول
28	حسب زمن التحليل	أولا
30	حسب الأهداف	ثانيا
31	من حيث الفترة التي يغطيها التشخيص	ثالثا
31	من حيث المدى الذي يغطيه التشخيص المالي	رابعا
32	من حيث مكان التشخيص	خامسا
32	أنواع أخرى للتشخيص المالي	سادسا
32	نتائج التشخيص المالي ومقوماته الأساسية	المطلب الثاني
32	نتائج التشخيص المالي	أولا
33	مقومات التشخيص المالي	ثانيا
34	الصعوبات التي تواجه عملية التشخيص المالي	المطلب الثالث
34	مشكلة المعلومات المحاسبية والمالية	أولا

36	مشكلة عدم تماثل المعلومات	ثانيا
38	خلاصة الفصل الأول	
[39 - 78]	أهمية التشخيص المالي في اتخاذ القرار المالي في المؤسسة	الفصل الثاني
40		تمهيد
41	مدخل لاتخاذ القرار في المؤسسة	المبحث الأول
41	مفهوم وظروف اتخاذ القرار	المطلب الاول
41	تعريف اتخاذ القرار	أولا
43	خصائص اتخاذ القرار	ثانيا
43	ظروف اتخاذ القرار	ثالثا
44	أهمية وأهداف اتخاذ القرار	المطلب الثاني
44	أهمية اتخاذ القرار	أولا
44	أهداف اتخاذ القرار	ثانيا
45	مراحل اتخاذ القرار	المطلب الثالث
45	تحديد المشكلة	أولا
45	تحليل المشكلة	ثانيا
45	تحديد البدائل	ثالثا
45	اختيار البديل الأمثل	رابعا
46	متابعة تنفيذ القرار	خامسا
47	القرارات المالية في المؤسسة	المبحث الثاني
47	مفهوم القرار المالي	المطلب الاول
48	أهداف القرارات المالية	المطلب الثاني
48	هدف تعظيم ربح المؤسسة	أولا
48	هدف تعظيم القيمة أو تعظيم ثروة الملاك	ثانيا
49	هدف تعظيم العائد الاجتماعي	ثالثا
49	أنواع القرارات المالية	المطلب الثالث
49	قرار الاستثمار	أولا
51	قرار التمويل	ثانيا
52	قرار توزيع الأرباح	ثالثا

53	التشخيص المالي كآلية لاتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية	المبحث الثالث
53	تشخيص الهيكل المالي	المطلب الاول
54	الميزانية المالية	أولا
56	الميزانية الوظيفية	ثانيا
58	جدول تدفقات الخزينة	ثالثا
61	جدول التمويل	رابعا
63	جدول حسابات النتائج	خامسا
65	التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي	المطلب الثاني
65	تقييم قاعدة التوازن المالي الأدنى	أولا
66	مؤشرات التوازن المالي لاتخاذ القرارات المالية	ثانيا
70	التشخيص المالي باستخدام النسب المالية	المطلب الثالث
70	مفهوم النسب المالية	أولا
70	أنواع النسب المالية	ثانيا
78	خلاصة الفصل الثاني	
[79 - 112]	التشخيص المالي كآلية لاتخاذ القرارات المالية في مؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018 - 2020)	الفصل الثالث
80		تمهيد
81	تقديم عام لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر	المبحث الأول
81	التعريف بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر وطبيعة نشاطها	المطلب الأول
81	التعريف بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر	أولا
82	طبيعة نشاط مؤسسة مطاحن عمر بن عمر	ثانيا
83	الأهداف العامة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر	المطلب الثاني
84	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر	المطلب الثالث
87	عرض القوائم المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر وتحليلها	المبحث الثاني
88	عرض جداول الميزانيات المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة (2018-2020)	المطلب الأول
88	عرض الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للسنة 2018	أولا
89	عرض الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للسنة 2019	ثانيا
90	عرض الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للسنة 2020	ثالثا

91	عرض وتحليل جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة (2020-2018)	المطلب الثاني
91	عرض جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة (2020-2018)	أولا
93	تحليل جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة (2020-2018)	ثانيا
96	عرض جداول الميزانية المالية المختصرة لمطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018-2020)	المطلب الثالث
96	التحليل العمودي للميزانية المختصرة لمطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018-2020)	أولا
99	التحليل الأفقي للميزانية المختصرة لمطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018-2020)	ثانيا
101	التشخيص المالي كآلية لاتخاذ القرارات المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018-2020)	المبحث الثالث
101	التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر	المطلب الأول
101	قائمة للفترة الممتدة (2018-2020)	أولا
101	الميزانية الوظيفية	أولا
102	مؤشرات التوازن لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018-2020)	ثانيا
106	التشخيص المالي باستخدام النسب المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر قائمة للفترة الممتدة (2018-2020)	المطلب الثاني
106	نسب السيولة بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر قائمة خلال الفترة (2018-2020)	أولا
107	نسب التمويل بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر قائمة خلال الفترة (2018-2020)	ثانيا
107	نسب النشاط بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر قائمة خلال الفترة (2018-2020)	ثالثا
108	نسب الربحية والمردودية بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر قائمة خلال الفترة (2018-2020)	رابعا
109	القرارات المالية من خلال نتائج التشخيص المالي بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018-2020)	المطلب الثالث
109	قرار التمويل بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر قائمة خلال الفترة (2018-2020).	أولا
110	قرار الاستثمار بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر قائمة خلال الفترة (2018-2020).	ثانيا
111	قرار توزيع الأرباح بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر قائمة خلال الفترة (2018-2020).	ثالثا
112	خلاصة الفصل الثالث.	
[117 - 113]	الخاتمة.	
[125 - 118]	قائمة المراجع.	

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
23	خطوات التشخيص المالي.	01
54	الميزانية المالية المختصرة	02
57	الميزانية الوظيفية	03
59	كشف التدفق النقدي بالطريقة المباشرة	04
60	جدول تدفقات الخزينة - الطريقة غير المباشرة	05
62	الجزء الأول من جدول التمويل	06
62	الجزء الثاني من جدول التمويل	07
64	جدول حسابات النتائج	08
67	أنواع رأس المال العامل.	09
69	رأس المال العامل كأداة مساعدة في اتخاذ القرارات المالية	10
88	الميزانية المالية لمؤسسة عمر بن عمر للسنة المالية 2018.	11
89	الميزانية المالية لمؤسسة عمر بن عمر للسنة المالية 2019	12
90	الميزانية المالية لمؤسسة عمر بن عمر للسنة المالية 2020	13
91	جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018 - 2020)	14
93	التغير في رقم الأعمال. لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018 - 2020)	15
93	التغير في القيمة المضافة للاستغلال لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018 - 2020).	16
94	التغير في الفائض الإجمالي للاستغلال لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018 - 2020)	17
94	التغير في نتيجة الاستغلال لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018 - 2020)	18
95	التغير في النتيجة المالية. لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018 - 2020)	19
95	التغير في النتيجة الصافية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018 - 2020)	20

96	التحليل العمودي للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018 - 2020)	21
99	التحليل الأفقي للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018 - 2020).	22
101	جانب الأصول للميزانية الوظيفية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018 - 2020)	23
102	جانب الخصوم للميزانية الوظيفية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018 - 2020)	24
102	رأس المال العامل الصافي الإجمالي لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018 - 2020)	25
103	رأس المال العامل الاجمالي لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018 - 2020)	26
103	رأس المال العامل الخاص لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018 - 2020)	27
104	رأس مال العامل الأجنبي لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018 - 2020)	28
104	احتياج رأس المال العامل الصافي الاجمالي لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018 - 2020)	29
105	الخزينة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018 - 2020)	30
106	نسب السيولة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018 - 2020)	31
107	نسب التمويل لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018 - 2020)	32
108	نسب النشاط لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018 - 2020)	33
108	نسب المردودية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018 - 2020)	34

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
20	الأطراف المستفيدة من التشخيص المالي.	01
27	أدوات التحليل المالي.	02
46	مراحل اتخاذ القرار.	03
50	أنواع القرارات الاستثمارية	04
84	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر	05
97	تمثيل بياني لأصول الميزانية المالية المختصرة للفترة (2018-2020)	06
98	تمثيل بياني لخصوم الميزانية المالية المختصرة للفترة (2018-2020)	07

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر
02	الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر لسنة 2018
03	الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر لسنة 2019
04	الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر لسنة 2020
05	جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر لسنة 2018
06	جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر لسنة 2019
07	جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر لسنة 2020

المقدمة

المؤسسة هي النواة الرئيسية للنشاط الاقتصادي والوحدة الأساسية لأي اقتصاد في خلق الثروة، حيث حظيت باهتمام الكثير من الباحثين وأهل الاختصاص، لما تلعبه من دور فعال في تحريك عجلة التنمية. حيث تعمل هذه الأخيرة في محيط ديناميكي يتسم بالحركة الدائمة نظرا لتغيراته والتطورات العلمية السريعة في المجال الاقتصادي عامة والمالي خاصة، حيث أصبحت الطرق التقليدية لا تكفي لمواجهة هذه التطورات وأصبح من الضروري استخدام كافة الطرق والأساليب الحديثة لاتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق هدف المؤسسة الرئيسي الذي هو استمراريته وتعظيم ثروتها. ولأن نجاح المؤسسة الاقتصادية مرتبط بمدى اتخاذها للقرارات السليمة التي من أهمها القرارات المالية وذلك لضمان مردودية الأموال المستثمرة التي يهتم بها المساهمون وقدرة الوفاء التي يهتم بها المقرضون، حيث يعتبر التشخيص المالي من أهم الأدوات الضرورية لاتخاذ القرار وصياغة الاستراتيجية من خلال اجراء دراسة تحليلية شاملة للوضع المالية للمؤسسة بالبحث عن مشاكلها ومحاولة تفاديها بوضع إجراءات ملائمة وذلك ضمانا لتحسن وترقية الوضع المالي مستقبلا.

أولا: إشكالية الدراسة.

من مجمل ما سبق يمكن معالجة الاشكالية الآتية والتي نجسدها في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر؟

لمعالجة وتحليل هذه الإشكالية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما مدى اعتماد عملية التشخيص المالي بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر بولاية قلمة على القوائم المالية؟
- ✓ هل يمكن الاكتفاء بحساب مؤشر رأس المال العامل فقط لدراسة التوازن المالي لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر بولاية قلمة؟
- ✓ كيف يؤثر حساب النسب المالية في اتخاذ القرارات المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر بولاية قلمة؟ وهل الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر جيدة خلال فترة الدراسة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة.

قصد الإجابة عن التساؤلات المطروحة سابقا، يمكن صياغة الفرضيات التالية بهدف طرحها للمناقشة، واختبار

صحتها كالاتي:

- ✓ تعتمد مؤسسة مطاحن عمر بن عمر بولاية قلمة على القوائم المالية لتشخيص وضعيتها المالية؛

- ✓ لدراسة التوازن المالي لمؤسسة مطاحن عمر بن بولاية قالمة نكتفي بحساب رأس المال العامل فقط؛
- ✓ يؤثر حساب النسب المالية على اتخاذ القرارات المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن بولاية قالمة وتعد الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن بولاية قالمة جيدة خلال فترة الدراسة.

ثالثا: أهمية الدراسة.

تكمن أهمية الدراسة من أهمية الموضوع المدروس، في لفت الانتباه إلى أهمية التشخيص المالي في دراسة الوضعية المالية للمؤسسة، ومنه الاعتماد عليه في اتخاذ هذه الأخيرة لقراراتها المالية وبناء استراتيجيتها حسب أهدافها، فالمؤسسة التي تجهل وضعها الحقيقي ونقاط قوتها ونقاط ضعفها لا تستطيع بناء خططها المستقبلية من أجل استمراريته وخلق ثروة ملاكها. لذا باتت دراسة موضوع دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة أمر ضروري في التسيير المالي لجميع المؤسسات الاقتصادية.

رابعا: مبررات اختيار الموضوع.

- من أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذه الدراسة ما يلي:
- ✓ طبيعة الموضوع والذي له علاقة مع تخصصنا المتبع؛ حيث يعتبر من المواضيع التي تدخل في صميم تخصص مالية المؤسسة؛
- ✓ موضوع التشخيص المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي كانت ولا زالت تلاقي اهتمام كبير في ميدان تسيير المؤسسة والإدارة المالية لها.
- ✓ اهتمامنا وميولنا النابع من فضول علمي بموضوع كيفية تأثير التشخيص المالي على بناء القرارات المالية للمؤسسة ووضع استراتيجيتها من قبل مسيرتها؛
- ✓ يمكن أن تكون هذه الدراسة بوابة لدراسات أخرى جديدة في ميدان والمساهمة في لفت انتباه المسيرين بضرورة الاعتماد على التشخيص المالي كخطوة أولى للتسيير المالي قبل اتخاذ القرارات لتجنب المخاطر ولزيادة نمو المؤسسة.

خامسا: أهداف الدراسة.

بناءً على تحديد مشكلة الدراسة والافتراضات الأساسية فإن الغرض من هذه الدراسة لا يخرج في حقيقة الأمر عن كونه محاولة لتحقيق الأهداف التالية:

- ✓ المساهمة في إثراء المكتبة وتوسيع معارف الطالب العلمية حول المواضيع الراهنة، لاسيما الجانب التطبيقي؛
- ✓ توضيح المفاهيم الدارجة حول هذا الموضوع كمفهوم التشخيص المالي وأنواعه وما يتعلق به من مفاهيم نظرية؛
- ✓ إبراز أهداف التشخيص المالي بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية والتعرف على أدواته لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة؛
- ✓ محاولة إبراز أهم القرارات المالية المتخذة في المؤسسة الاقتصادية
- ✓ الوقوف على الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر، خلال فترة الدراسة.

سادسا: مجال الدراسة.

لقد تمت معالجة موضوع الدراسة في إطار حدود زمنية ومكانية يمكن توضيحها كالاتي:

- ✓ الحدود المكانية: تمت دراستنا على مستوى مؤسسة مطاحن عمر بن عمر، بولاية قلمة؛
- ✓ الحدود الزمانية: حتى تتمكن من اختبار الفرضيات الموضحة سابقا وفي ظل الظروف المحيطة بالدراسة اخترنا الفترة 2018-2020 في محاولة منا للوقوف على أهم النتائج التي مست القرارات المالية للمؤسسة محل الدراسة الناجمة عن تشخيصها المالي والوقوف على وضعيتها المالية.

سابعا: منهج وأدوات الدراسة.

لتحقيق الأهداف المنشودة وللإجابة على الإشكالية محل الدراسة، انتهجنا **منهج** متناسب مع طبيعة الموضوع فاعتمدنا على **المنهج الوصفي التحليلي** وذلك من أجل تقديم التعاريف والمفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع الدراسة، أما الجانب التطبيقي والذي كان بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر، ولاية قلمة دفعا للاعتماد على **منهج دراسة حالة** في الفصل الثالث لإسقاط الجانب النظري على الواقع وتحليل النتائج المتوصل إليها.

أما فيما يخص **أدوات جمع المعلومات**، فقد اعتمدنا على المسح المكتبي فيما يخص الجانب النظري، وذلك بالاعتماد على الكتب ذات العلاقة بالموضوع عن طريق الاقتباس الجزئي أو الكلي باللغة العربية والأجنبية، إضافة إلى البحوث المقدمة في رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه ، وكذلك البحوث والدراسات المنشورة في المجلات والدوريات وتلك المقدمة في شكل أوراق بحثية في الملتقيات العلمية ، بالإضافة اعتمدنا على مطبوعات الأساتذة المنشورة في المواقع

الرسمية للجامعات الجزائرية ، أما الجانب التطبيقي فتم الاعتماد فيه بصورة أساسية على الوثائق الرسمية والمعلومات المقدمة من قبل العديد من رؤساء الأقسام والمصالح بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر بولاية قلمة.

ثامنا: الدراسات السابقة.

يعتبر تحليل وتقديم الدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع من أهم معايير تحديد البناء البحثي السليم، إذ تساهم في دعم الفهم الإيجابي حول موضوع الدراسة، حيث تعد مراجعة الدراسات السابقة عنصرا مهما ومفصلا أساسيا من مفصليات المنهجية ونقطة انطلاق في إعداد وإنجاز وكتابة البحوث، سيتم التطرق في هذا العنصر المرتب زمنيا إلى أهم هذه الدراسات والتي نوردتها كما يلي:

1. دراسة اليمين سعادة، (مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009): تناول الباحث من خلال هذه الدراسة موضوع "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيدها قراراتها" وقد قام بتطبيقها على المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، العلة، سطيف، حيث هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى:

✓ التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة؛

✓ إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء، ودوره في ترشيدها القرارات الإدارية بالمؤسسة؛

✓ التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة.

وعليه تم التوصل إلى جملة من النتائج من بينها:

✓ تختلف القرارات في المؤسسة باختلاف طبيعتها، نشاطها واستراتيجيتها الاستثمارية.

✓ استطاعت المؤسسة تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة وهذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق مواردها الثابتة.

من خلال حساب نسب التمويل تبين أن المؤسسة تفتقر إلى التفكير الاستراتيجي الحديث القائم على تحليل البيئة حيث استطعنا من خلال هذه الدراسة التعرف على أهم الأدوات المستخدمة في التحليل المالي لنقوم باستغلالها في الجانب النظري ومن ثم محاولة اسقاطها على جانب الدراسة الميدانية وتختلف عن دراستنا في أنها دراسة للأداء ككل أما دراستنا فتخص اتخاذ القرارات المالية، كذلك اختلاف الدراسة الميدانية فدراستنا كانت على مستوى المطاحن الذي يكون في سوق تنافسي يختلف عن صناعة أجهزة القياس والمراقبة.

2. دراسة أمينة دراجي، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الجزائر، 2015): كانت هذه الدراسة بعنوان:

" دور التشخيص المالي في تحسين فعالية التسيير المالي في المؤسسة"، وتم اسقاطها على مؤسسة مطاحن عمر بن عمر، قالمة، وقد هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى:

- ✓ وضع منهجية سهلة وبسيطة لمراحل التشخيص المالي؛
- ✓ القيام بعملية التشخيص المالي بطريقة صحيحة تماشيا والتعديلات التي طرأت على النظام المحاسبي الجزائري مهما كان نوع المؤسسة والقوائم التي في يده.

كما توصلت الباحثة من خلال إجراء هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- ✓ انخفاض الديون المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر؛
- ✓ الاستثمارات الجديدة غير منتجة لمردودية كافية؛
- ✓ تراجع الأداء الاقتصادي والمالي للمؤسسة.

مكنتنا هذه الدراسة من التعرف على مراحل التشخيص المالي في جانبه التطبيقي وتختلف عن دراستنا بإعمالها في الجانب النظري للمفاهيم الأساسية للتشخيص المالي وأهدافه وأنواعه التي تعد مهمة جدا لدراسة أي موضوع اقتصادي، وأيضا الدراسة تدرس فعالية التسيير ككل أما دراستنا فكانت خاصة بالقرارات المالية.

3. زهواني رضا وآخرون، (مقال، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمي لخضر، الوادي، 2014): والذي

كان بعنوان: " دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية، قرار التمويل، قرار الاستثمار، قرار توزيع الأرباح"، حيث تمت دراستها بمؤسسة ميناء الجزائر EPAL، وقد سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من

الأهداف التالية:

- ✓ دراسة الإدارة المالية والقرارات المالية في اختيار التوليفة المثلى بين مصادر المالية الداخلية والخارجية؛
- ✓ التطرق إلى التشخيص المالي وكيفية التأثير على قيمة المؤسسة؛
- ✓ دراسة حالة ميناء الجزائر؛

كما توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- ✓ التشخيص المالي الأسلوب الأكثر فعالية ونجاعة في إعطاء الإدارة المالية المعلومات الخاصة بالوضع المالي للمؤسسة؛
- ✓ معظم نشاطات المؤسسة تعتمد على الوسائل الذاتية في تمويل استثماراتها؛
- ✓ استراتيجية التمويل والاستثمار لمؤسسة ميناء الجزائر.

من خلال هذه الدراسة تمكنا من معرفة أنواع القرارات المالية وكيفية اتخاذها بناء على نتائج التشخيص المالي للمؤسسة ولكن تختلف عن دراستنا في القطاع الذي تنمي إليه كل من المؤسستين محل الدراستين، فمؤسسة ميناء الجزائر مؤسسة بدون منافس في السوق الجزائرية بالإضافة إلى احتكارها من طرف الدولة لذلك لا توجد أهمية لدراسة القرارات المالية أما مؤسسة مطاحن عمر بن عمر فتتنمي إلى القطاع الخاص في ظل وجود منافسة شديدة في السوق الجزائرية لذلك عليها اتخاذ قراراتها المالية برشادة لضمان بقائها.

تاسعا: هيكل الدراسة.

من أجل تقديم هذا البحث في صورة صحيحة وملائمة قمنا ببدئه بمقدمة تعتبر مدخلا عاما لموضوع الدراسة وختمه بخاتمة تشمل الإجابة عن الإشكالية وتوضح النتائج المتوصل إليها وتعرض اقتراحات الدراسة وآفاقها، إلى جانب تقسيمه إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي، ويمكن استعراض كل واحد منهم على النحو التالي:

يشمل الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان: "مدخل إلى التشخيص المالي" ثلاث مباحث، المبحث الأول تضمن في مجمله مفاهيم تتعلق بالتشخيص المالي وتطوره عبر التاريخ، وأيضا أهداف القيام به مرورا بتوضيح أهميته وأهم الأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام به، وفي الأخير تطرقنا إلى مختلف الأطراف المستفيدة من عملية التشخيص المالي. أما المبحث الثاني فحاولنا فيه التعرف على آليات ممارسة التشخيص المالي انطلاقا من تحديد الخطوات التي يمر بها التشخيص المالي، بالإضافة إلى أهم الطرق المتبعة في عملية التشخيص المالي، وكذا أدواته. وفيما يخص المبحث الثالث فقد تناولنا فيه أنواع وتصنيفات التشخيص المالي وأبرز النتائج المتحصل عليها من التشخيص المالي الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى إبراز أهم مقوماته مرورا بمتطلبات وصفات القائم بهذه العملية، وفي الأخير حاولنا إبراز الصعوبات التي تمر بها عملية التشخيص المالي. أما الفصل الثاني فهو بعنوان: "أهمية التشخيص المالي في اتخاذ القرار المالي في المؤسسة"، حيث قسم أيضا إلى ثلاث مباحث، مراعاة لمبدأ توازن الخطة، تضمن المبحث الأول ماهية اتخاذ القرار في المؤسسة من مفهوم وأهمية، أهداف، والمراحل التي تمر بها خطوة اتخاذ القرار. أما المبحث الثاني فخصصناه للقرارات المالية كنوع من القرارات الاقتصادية من خلال مفهومها وأهداف اتخاذها وكذلك التعرف على كل نوع من أنواعها على حدة. وفيما يخص المبحث الثالث فهو يدرس التشخيص كآلية لاتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية من خلال التطرق إلى تشخيص الهيكل المالي للمؤسسة، التشخيص باستخدام مؤشرات التوازن المالي من خلال التعرف على هذه المؤشرات، وأخيرا التشخيص باستخدام النسب المالية وذلك من خلال التعرف على أهم النسب التي تمكنا من الوصول لنتائج تساعنا في عملية التشخيص المالي.

أما الفصل الثالث وهو الفصل التطبيقي للدراسة وهو بعنوان: "التشخيص المالي كآلية لاتخاذ القرارات المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر، ولاية قالمة"، محاولة منا لإسقاط الجانب النظري على هذه المؤسسة حيث تم تقسيم هذا

الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول خصص لتقديم لمحة عامة حول مؤسسة مطاحن عمر بن عمر بولاية قلمة، والمبحث الثاني تضمن عرض القوائم المالية و الهيكل المالي للمؤسسة، وتحليله في حين تم التطرق في المبحث الثالث إلى دراسة مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر و حساب أهم النسب المالية وعرض مختلف النتائج المتوصل إليها و أهم القرارات المالية المتخذة.

عاشرا: صعوبات الدراسة.

نشير ضمن هذا العنصر إلى أبرز العراقيل التي صادفتنا واعترضتنا خلال فترة إنجازنا هذه الدراسة والتي نعبر عنها

كالاتي:

- ✓ أتساع نطاق المفاهيم وتعدد المجالات من عملية الضبط النظري للمفاهيم وذلك راجع إلى أن موضوع التشخيص المالي بشكل عام هو حقل فكري غني لم تتفق الاتجاهات الفكرية لتحديد مفهوم واضح وأدوات محددة للقيام به بالإضافة إلى تداخله مع مجموعة من المفاهيم الأخرى قريبة منه. فعملية التشخيص المالي عملية واسعة جدا؛
- ✓ صعوبة تطبيق بعض المفاهيم النظرية على أرض الواقع؛
- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات من المؤسسة محل الدراسة الميدانية نظرا لسرية التامة التي يتعامل بها عمال المؤسسة وبالتالي عدم الحصول على معلومات الكافية الأمر الذي ترجمت أساسا في عدم قدرتنا على حساب بعض النسب المهمة في عملية التشخيص المالي.
- ✓ عدم تعاون بعض المصالح والمديريات بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر وهذا راجع إلى أن فترة الدراسة كانت في فترة يمر فيها مجمع بن عمر بظروف ذات طبيعة خاصة وكذلك فترة كورونا وما نتج عنها.

الفصل الأول

مدخل إلى التشخيص المالي

تمهيد

إن الواقع النظري والعملي لمالية المؤسسة الاقتصادية في تطور مستمر، لذلك يعتبر التشخيص المالي أداة تقوم بها المؤسسة أو جهات أخرى للكشف عن الوضعية المالية للمؤسسة ومدى صحتها وتوازنها. للتشخيص المالي أهمية بالغة للمؤسسة الاقتصادية لتحقيق أهداف المؤسسة سواء تلك الأهداف القصيرة الأجل أو الطويلة من خلال آلياته، وذلك للوصول إلى نتائج على إثرها تتخذ المؤسسة قراراتها المالية.

وسوف نتناول هذا الفصل من خلال المباحث الثلاثة الآتية:

- ✓ المبحث الأول: ماهية التشخيص المالي والأطراف المستفيدة منه؛
- ✓ المبحث الثاني: آليات ممارسة التشخيص المالي؛
- ✓ المبحث الثالث: أنواع، مقومات وصعوبات التشخيص المالي.

المبحث الأول

ماهية التشخيص المالي والأطراف المستفيدة منه

يعتبر التشخيص المالي خطة ضرورية لعملية التخطيط المالي بهدف معرفة الوضعية المالية للمؤسسة قبل اتخاذ القرارات المهمة والمصيرية لتحقيق أهدافها المستقبلية

ولقد تناولنا هذا المبحث من خلال المطالب الثلاث الآتية:

✓ **المطلب الأول:** مفهوم التشخيص المالي وتطوره التاريخي؛

✓ **المطلب الثاني:** أهمية التشخيص المالي وأهدافه؛

✓ **المطلب الثالث:** الأطراف المستفيدة من التشخيص المالي.

المطلب الأول: مفهوم التشخيص المالي وتطوره التاريخي.

يعد التشخيص المالي أداة مهمة للوقوف على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية وتزايدت أهميته مع التطورات الكبيرة للاقتصاد ككل، لذا نسعى من خلال هذا المطلب لتقديم صورة موجزة توضح مفهوم التشخيص المالي وتطوره التاريخي.

أولاً: مفهوم تشخيص المالي.

من أجل فهم التشخيص المالي سوف نقوم بوضع عدة التعريفات أهمها:

1- لغويًا: كلمة تشخيص كلمة يونانية شحص (المعرفة) في الأصل يستعمل في المجال الطبي، هذا المصطلح يعني «التعرف على المرض من خلال أعراضه» بشكل عام، بمعنى حكم على الموقف¹. أما الآن خطوة التشخيص تستعمل في عدة مجالات منها تسيير المؤسسات، وخاصة الجانب المالي الاستراتيجي للوقوف على الوضعية المالية للمؤسسة قبل القيام بعملية اتخاذ القرارات.

¹ Chantal Bussenault, marine Perret, "économie et gestion de l'entreprise", Vuibert, Paris, France, 4eme édition, 2006, p198.

2- اصطلاحاً: يعرف التشخيص المالي: على أنه عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية، وتعتبر المعطيات المالية التي تقدمها كل من المحاسبة العامة والتحليلية قاعدة أساسية للتحليل. كما تحتاج عملية التشخيص إلى معطيات حول المحيط المالي للمؤسسة¹. كذلك يعرف على أنه: "عملية تحليل الوضع المالي الداخلي للمؤسسة تسبق عملية اتخاذ القرار باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية، بهدف الوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف"². وأيضاً يعرف على أنه: "هو إدلاء الآراء والأحكام والذي قد ينجر عنه الخروج بنتائج إيجابية أو استنتاج نقائص"³.

كما يعرف التشخيص المالي على أنه "السلوك والمنهج الذي يتبعه المحلل المالي أثناء قيامه بعملية التحليل للقوائم المالية، وهو عبارة عن أداة من أدوات التحكم في التشخيص العام، حيث يسمح هذا الأخير بإعطاء نظرة عن وضعية المؤسسة ومستقبلها ضمن الشروط المرجوة أي أنه يسمح بالحكم على نشاط المؤسسة في جانب الحالة المالية والمردودية"⁴. وكذلك التشخيص المالي يسمح بالخروج بتقييم للوضعية (الصحة) المالية للمؤسسة من خلال دراسة وضعية الذمة المالية وتوازنها المالي وتحليل نتائجها ومردوديتها وفي الأخير تحليل قدرتها على التمويل الذاتي، وذلك باستعمال النسب والمجمعات المالية⁵.

كما يمكن أن نعرف التشخيص المالي: على أنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار⁶. من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج ما يلي:

✓ التشخيص المالي ذو أهمية كبيرة لعملية التخطيط المالي قصد اتخاذ القرارات المالية المناسبة؛

✓ التشخيص المالي هو تحليل للوضعية المالية للمؤسسة تسبق عملية اتخاذ القرار؛

¹ مصطفى الفار، "الإدارة المالية"، دار أسامة للنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 172.

² كلثوم البز، مولود حواس، "التشخيص المالي كأداة لتحديد الخيار الاستراتيجي بالمؤسسة"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البلدة 02، الجزائر، مجلد 02، العدد 01، 2013، ص 285.

³ الحاج خليفة، "التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة"، ورقة بحث مقدمة إلى المنتدى الوطني الأول حول: "التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية"، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامع محمد شريف مساعدي، سوق أهراس، الجزائر، يومي 22 و23 ماي 2012، ص 3.

⁴ رضا زهواني وآخرون، "دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية قرار تحويل، قرار الاستثمار وتوزيع الأرباح"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمي لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 01، 2017، ص 251.

⁵ هوارى سويسي، "تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص 65.

⁶ لحسن دردوري، "مطبوعة في مقياس التشخيص المالي"، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص 10.

- ✓ تستخدم في التشخيص المالي مجموعة من المؤشرات المالية؛
- ✓ التشخيص المالي هو منهج يتبعه المحلل المالي أثناء قيامه بتحليل القوائم المالية؛
- ✓ التشخيص المالي يسمح بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية بهدف الخروج من نتائج إيجابية أو استنتاج نقائص وضع إجراءات تصحيحية لها؛
- ✓ التشخيص المالي تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات الأكثر فائدة في اتخاذ القرار.

من خلال ما سبق يمكن تعريف التشخيص المالي:

«التشخيص المالي هو أول خطوة للتسيير المالي، يعتمد على تحليل القوائم المالية من خلال تحويل الكم الكبير من البيانات المالية التاريخية إلى كم قليل من المعلومات الأكثر فائدة، باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية بهدف استخراج أو الوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف المالية واتخاذ القرارات المالية المناسبة وهو بذلك يعتبر النظرة الشاملة للوضعية المالية للمؤسسة».

ثانياً: التطور التاريخي للتشخيص المالي (التحليل المالي).

تاريخياً ترجع نشأة التحليل المالي كأداة إلى اتجاهين، فالإتجاه الأول مصرفي إذ أن التوسع في حجم التسهيلات الائتمانية دعا المجلس التنفيذي لجمعية المصرفيين في نيويورك عام 1895 إلى إعداد توصية لأعضاء الجمعية تفيد أن على المفوض أن يقدم بيانات مكتوبة حول الأصول (الموجودات) والخصوم (المطلوبات وحق الملكية) عند طلب الحصول على تسهيلات مصرفية. وفي عام 1906 تمت التوصية باستخدام هذه البيانات لأغراض التحليل الشامل لوضع الشركة المقترضة وبشكل يسمح بمعرفة نقاط القوة والضعف في تلك البيانات، وفي 1908 تمت التوصية باعتماد القياس الكمي بواسطة النسب للبيانات المقدمة من قبل المقترضين بهدف تحديد الجدارة الائتمانية¹.

أما الإتجاه الثاني فقد أكدت أدبيات الإدارة المالية على أهمية التحليل المالي، وتعود فكرته إلى ما بعد أزمة الكساد 1929، التي مرت بعدة مراحل نوجزها فيما يلي²:

1- المرحلة الأولى: (مخاطر الحقوق): تمتد ما بعد الكساد 1929 حتى الحرب العالمية الثانية، ويمكن عرض أهم نقاط هذه المرحلة ضمن النقاط التالية:

¹ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، "التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة"، البازوري للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 07.

² إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي (الإدارة المالية) الجزء الأول دروس وتطبيقات"، دار واقع للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2011، ص - 67-69.

✓ الأساس: ويتشكل من:

- التركيز على عنصري الأصول والخصوم؛
- التركيز على المخاطر البنكية؛
- يقوم التمويل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمويل حقوق العملاء، الاستثمارات... الخ؛
- سيطرة الصناعات التحويلية والصناعات الثقيلة على النشاط الاقتصادي؛
- تميز الاقتصاد بمنافسه منخفضة نسبيا.

✓ الخصائص: تتمثل في:

- تتمثل الميزانية في مجموع الأصول والخصوم، أي تركز على منظور السيولة؛
- إهمال التقديرات والتوقعات والاعتماد بشكل رئيسي على الميزانية.

✓ أدوات التحليل: تتمثل في:

- رأس المال العامل؛
- نسب السيولة؛
- القدرة على التمويل الذاتي؛
- نسب الاستقلالية المالية.

2- المرحلة الثانية: (تحليل المخاطر الصناعية) بداية من سنوات 1970، ويمكن عرض أهم نقاط هذه المرحلة ضمن النقاط التالية:

✓ الأساس: يتمثل في:

- التركيز على عنصري الأصول والخصوم؛
- انخفاض معدل الفائدة الحقيقي بفعل ارتفاع معدل التضخم؛
- مخاطر الاستثمار تعتمد على المخاطر الاستدانة؛
- إدماج عنصر التضخم في تحديد مخاطر؛
- وقوع المؤسسات في فخ الهروب إلى الأمام.

✓ الخصائص: تتمثل في:

- استخدام مصطلح الاحتياجات المالية بدل الأصول والموارد بدل الخصوم؛

- ظهور البعد الوظيفي للمؤسسة، باعتبارها وحدة اقتصادية تتشكل من وظائف الاستغلال، الاستثمار والتمويل؛

- يتمثل الهدف الرئيسي في تمويل النمو في النشاط.

✓ أدوات التحليل: تتمثل في:

- الاحتياج في رأس المال العامل؛
- الميزانية الوظيفية مع التفريق بين رأس المال العامل والخزينة؛
- جدول الاستخدامات والموارد؛
- مفهوم جديد: فائض خزينة الاستغلال.

3- المرحلة الثالثة: (التحليل المالي ضمن اقتصاد السوق): نهاية الثمانينات، ويمكن عرض أهم نقاط هذه المرحلة ضمن النقاط التالية:

✓ الأساس: يتمثل في:

- ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي؛
- اشتداد المنافسة وظهور خطر الزوال؛
- انتشار تمويل الاحتياجات المالية اعتمادا على الأسواق المالية.

✓ الخصائص: تتمثل في:

- تحليل حسابات النتائج؛
- ظهور منهج تحليلي شامل صناعي، تجاري، مالي.

✓ أدوات التحليل: تتمثل في:

- الفائض الإجمالي للاستغلال؛
- النتائج: النتيجة الاقتصادية الجارية الصافية.. الخ؛
- الأصول الاقتصادية والمردودية الاقتصادية؛
- أثر المقص، النقطة الميتة، الأرصد الوسيطة للتسيير؛
- أثر الرافعة المالية الإجمالية.

4- المرحلة الرابعة: (تحليل القيمة) ابتداء من التسعينات، ويمكن عرض أهم نقاط هذه المرحلة ضمن النقاط التالية:

✓ الأساس: يتمثل في:

- تطور النظرية المالية ارتكاز القرارات المالية على القيمة؛
- استخدام تقنيات الإعلام الآلي في المجال المالي وتطور أساليب المحاكاة المالية ومنهاج التقديرات المالية بعيدة المدى؛
- ازدياد دور المساهمين في القرارات المالية.

✓ الخصائص: تتمثل في:

- عدم الاقتصار على الجوانب المحاسبية في التحليل؛
- سيطرة منظور القيمة على التحليل.

✓ أدوات التحليل: تتمثل في:

- فائض خزينة الاستغلال؛
- فائض الخزينة المتاح؛
- جدول تدفقات الخزينة؛
- معدل المدروية المرتكز على سوق المال.

المطلب الثاني: أهمية التشخيص المالي وأهدافه.

إن للتشخيص المالي أهمية كبيرة نظرا للأهداف التي يعمل على تحقيقها، ومع التطور الذي مس النظام الاقتصادي والمالي خاصة سوف نقوم بتسليط الضوء على أهمية التشخيص المالي مع توضيح الأسباب التي أدت إلى زيادة هذا الاهتمام.

أولا: أهمية التشخيص المالي.

تظهر أهمية التشخيص المالي فيما يلي¹:

- ✓ يسمح التشخيص والتنبؤ بمستقبل المؤسسة بالاطلاع على ماضيها أولا ووصف الحاضر ثانيا، فهذه الديناميكية الزمنية لعملية التشخيص هي التي تجعل منه تسييرا فعالا؛
- ✓ يسمح بكشف نقاط قوة المؤسسة واستغلالها في إطار استراتيجياتها، كما يسمح بكشف نقاط ضعفها وتوضيح الأسباب التي أدت إلى تلك الاختلالات؛
- ✓ يسمح بتحليل الإمكانيات المادية والمالية للمؤسسة؛
- ✓ يساعدنا في شرح النتائج المتحصل عليها مما يسمح بتحليل الانحرافات بين الكفاءات المطلوبة والقرارات الحقيقية للمؤسسة ومن ثمة المقارنة بين الإمكانيات المعطاة وما يمكن تحقيقه بنفس تلك الإمكانيات؛

¹ نور الدين وكال، الحاج خليفة، "التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة"، مجلة الآفاق والدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2016، ص 132.

- ✓ يسمح بصياغة استراتيجية ملائمة ارتباطا بالنتائج المؤقتة لذلك التشخيص؛
 - ✓ يسمح بتحديد موقع المؤسسة في السوق بين منافسيها؛
 - ✓ يمكن معرفة النتائج الممكنة للأهداف المسطرة؛
 - ✓ يسمح بتقييم الوضعية المالية وبالتالي يساعد على رسم مخطط التعديل؛
 - ✓ يساعد في تحليل المحيط (زبائن سوق،...) بكشف مختلف التغيرات الداخلية والخارجية بغض النظر عن الصعوبات المحيطة والتي من الأفضل ترتيبها حسب قدرة تحمل المؤسسة، والعمل على تفكيكها وتبسيطها بغرض تحقيق أفضل استراتيجية ممكنة تجاه محيطها، ومنه فإن أهمية التشخيص تظهر من خلال القيام بدوره على أكمل وجه بحيث يصل المشخص إلى حل سريع وإيجابي إذا قام بفحص دقيق يمس كل الجوانب الممكنة والإحاطة بكل المعطيات والمتغيرات وذلك بتوفر الشروط، والهدف من ذلك هو اكتشاف الأخطاء والتقليل بقدر الإمكان من الصعوبات التي تواجه المؤسسة؛
 - ✓ يسمح التشخيص المالي بتسيير التدفقات النقدية ووضع نظام معلومات يسمح بتسيير وتحكم أكثر في السيولة ومشاكل المردودية؛
 - ✓ يساهم في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة عند طلبها لقرض من مؤسسة بنكية كما يسمح أيضا بمعرفة المركز المالي للمؤسسة؛
 - ✓ يعتبر أحد الدعائم التي تعتمد عليه المؤسسة في اتخاذ القرارات على المدى القصير والمتوسط ويسمح أيضا باستغلال الموارد المالية بطريقة عقلانية ومنتظمة.
- وتوجد أسباب كثيرة أدت إلى زيادة أهمية التشخيص المالي أهمها¹:
- ✓ تطور تكنولوجيا الإنتاج والتصنيع: إذ مثل هذا التطور جعل الشركات إلى توظيف موارد مالية كبيرة ولا بد من تحقيق المثالية في استثمارها، ويتطلب قبل ذلك عمليات التحليل والتقييم لجدوى التوظيف بتكنولوجيا الإنتاج والتصنيع.
 - ✓ ضغوط الائتمان: إن وجود العديد من الشركات في ظل الندرة في الموارد المالية جعل المؤسسات المالية والمصرفية تركز في منح الائتمان على تقييم الجدارة الائتمانية لغرض التحقق من قدرة هذه المؤسسات على خدمة أصل الدين وفوائده، وخلال الدورة التشغيلية والمالية للشركة.
 - ✓ تطور ونضوج الأسواق المالية: إن الحاجة إلى أنظمة كفؤة للإفصاح المالي والمعلوماتي والتي توفر المعلومة الدقيقة للمستثمرين بغرض تقييم الأدوات المالية التي تصدرها الشركات المدرجة في السوق، ويجعل التشخيص المالي أداة فعالة

¹ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 8، 9.

وكفاءة لتوسيع الخيارات الاستثمارية أمام المدخرين من جانب، وقدرة الشركات على ترصين قاعدة رأس المال من جانب آخر، علما أن هيئات الأسواق المالية تؤكد بشكل مستمر على مبدأ الشفافية والإفصاح الكامل للمعلومات لضمان كفاءة هذه الأسواق تمكين المستثمرين من عكس هذه المعلومات في أسعار الأوراق المالية ويزر هنا دور المحلل المالي في قراءة البيانات المحاسبية وتحليلها لتقييم أداء أسهم الشركات.

✓ **التحكم المؤسسي:** إن ظهور هذا المفهوم في العقد الأخير من القرن المنصرم جاء للحاجة إلى تفعيل الرقابة الداخلية والخارجية على الشركات، ومبررات هذا التحكم جاء نتيجة التلاعب الذي حصل في الإجراءات المحاسبية والاستثمارية للعديد من الشركات.

ثانيا: أهداف التشخيص المالي.

يهدف التشخيص المالي عموما إلى تحقيق العناصر التالية¹:

✓ الحصول على صورة واضحة وشاملة على جوانب القوة والضعف لدى المؤسسة وموقعها في ظل التغيرات البيئية التي تؤثر على حاضرها ومستقبلها، وإيجاد التعديلات أو الحلول البديلة التي من شأنها المساهمة في تجاوز الصعاب وتفادي المخاطر المحتملة واستغلال الفرص؛

✓ تحقيق ارتباط قوي المؤسسة مع محيطها قصد تحقيق توازنها، فالتشخيص يهدف إلى معرفة المركز المالي الحقيقي للمؤسسة وتقييم سياستها المالية لفترة معينة وقدرتها على تسديد ديونها؛

✓ إن التشخيص المالي يقترح على المؤسسة تحسين وضعيتها المالية؛

✓ يهدف إلى اتخاذ القرارات المناسبة فيما يخص توزيع النتائج أو رفع رأس المال أو توسيع المؤسسة... الخ؛

✓ استعمال نتائج التشخيص المالي في التخطيط أو البرمجة العامة المستقبلية للمؤسسة؛

✓ أخذ المتغيرات المحورية للمؤسسة وما يحيطها، وكيفية تفاعلها ببعضها البعض؛

✓ البحث عن الخلل الوظيفي في وضعية المؤسسة أو آدائها؛

✓ إعطاء الحلول الناجحة للاختلالات من أجل تصحيح وضعية المؤسسة.

¹ سعيدة بورديمة، "مطبوعة في مقياس التسيير المالي"، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2015، ص 12.

المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من التشخيص المالي.

يجوز التشخيص المالي على اهتمام فئات متعددة حيث تسعى كل فئة للإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي تمس مصالحها عن طريق تحليل القوائم المالية وتفسير نتائجها واكتشاف نقاط قوتها وضعفها واقتراح الحلول إذا لزم الأمر، ومن أهم الأطراف المهتمة بالتشخيص المالي نذكر ما يلي:

أولاً: المستثمرون.

يهتم المستثمرون عادة بالحصول على عائد على استثماراتهم يتلاءم مع مستوى المخاطر الخاصة بالاستثمار، لذلك تحتاج إلى تقدير العوائد والمخاطر المرتبطة به، حيث يوفر التشخيص المالي للقوائم المالية بيانات تساعد في تقدير معدل العائد المتوقع، كيف يمكن استخدام البيانات الواردة في القوائم المالية في تقدير معدل العائد على السهم، وأيضا تقدير المخاطرة فمثلا المخاطر التمويلية هي إحدى عناصر المخاطر الكلية وتقاس عادة بنسبة الديون في هيكل رأس المال وهذه النسبة تستخلص مباشرة من قائمة المركز المالي¹.

ثانياً: الدائنون (المقرضون).

يهتم المقرض بقدر المقرض على السداد، والحصول على عائد ملائم ومضمون على مبلغ القرض، وهذا التقدير أو التشخيص لا يفيد فقط في اتخاذ قراره بالإقراض أو عدمه، وإنما يساعده أيضا في تحديد معدل العائد (سعر الفائدة)، فسعر الفائدة الملائم يفترض أن يعتمد بشكل رئيسي على قدرة المقرض على السداد، وقوة مركزه المالي. وأيضا يساعد التشخيص المالي على تقدير قوة المركز المالي للمقرض وقدرته على الاستمرار في السوق، وقدرته على سداد ديونه، فالنسب المستعملة في التشخيص المالي كنسبة الديون في هيكل رأس المال تعد من المقاييس الشائعة للمخاطر التمويلية².

ثالثاً: الإدارة.

حيث يظهر التشخيص مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها إذ يعتبر أداة من أجل³:

- ✓ معرفة الإدارة العليا مدى كفاءة الإدارات التنفيذية في أداء وظائفها؛
- ✓ تقييم أداء الإدارات والأقسام والأفراد وكذلك السياسات الإدارية؛
- ✓ المساعدة في اتخاذ القرارات والتخطيط السليم للمستقبل.

¹ محمود الخلابية، "التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية"، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 1997، ص 10.

² المرجع نفسه، ص 11.

³ سالم محمود عبود، أحمد فهمي البرزنجي، "التحليل المالي منهج تحليلي لتقويم الأداء ودعم العملية الإدارية"، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، 2019، ص 34.

رابعاً: الملاك (المساهمون).

في ظل فصل الملكية عن الإدارة وخاصة في شركات المساهمة، تظهر نتائج التشخيص المالي قدرة الإدارة على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين في إطار تعظيم ثروتهم¹.

خامساً: المؤسسة الحكومية.

تستفيد المؤسسات الحكومية من التشخيص المالي للأغراض التالية²:

✓ الرقابة على أداء المؤسسة وتماشيه مع القوانين والأنظمة؛

✓ تحليل الأداء المالي للأغراض الضريبية؛

✓ تحليل سياسات المؤسسة التسعيرية والبيعية والتأجيرية.

سادساً: هيئة سوق المالية.

تفيد نتائج التشخيص المالي هيئة السوق المالية في توفير المعلومات عن الشركات وتحديد مدى مساهمتها في دعم الشفافية والإفصاح عن المعلومات بضمان المساهمة في كفاءة السوق المالية³.

سابعاً: المؤسسات التي تعمل في مجال التشخيص المالي.

تستفيد المؤسسات المتخصصة في مجال تشخيص المؤسسات ومركزها المالي وتدريب أفرادها على التشخيص، ومساعدة المؤسسات في الوقوف على وضعها ومركزها المالي ومكانتها في السوق⁴.

ثامناً: الغرف التجارية الصناعية.

للتحقق من مدى مساهمة المؤسسات في تفعيل مؤشرات الاقتصاد الوطني⁵.

تاسعاً: الأجهزة الضريبية.

بهدف تطبيق التشريعات الضريبية⁶.

والشكل الموالي يوضح جميع الأطراف ذات العلاقة بالتشخيص المالي:

¹ مجدي الجعري، "التحليل المالي المتقدم"، الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2014، ص 16.

² محمد الصبري، "التحليل المالي من وجهة نظر محاسبية"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2014، ص 121.

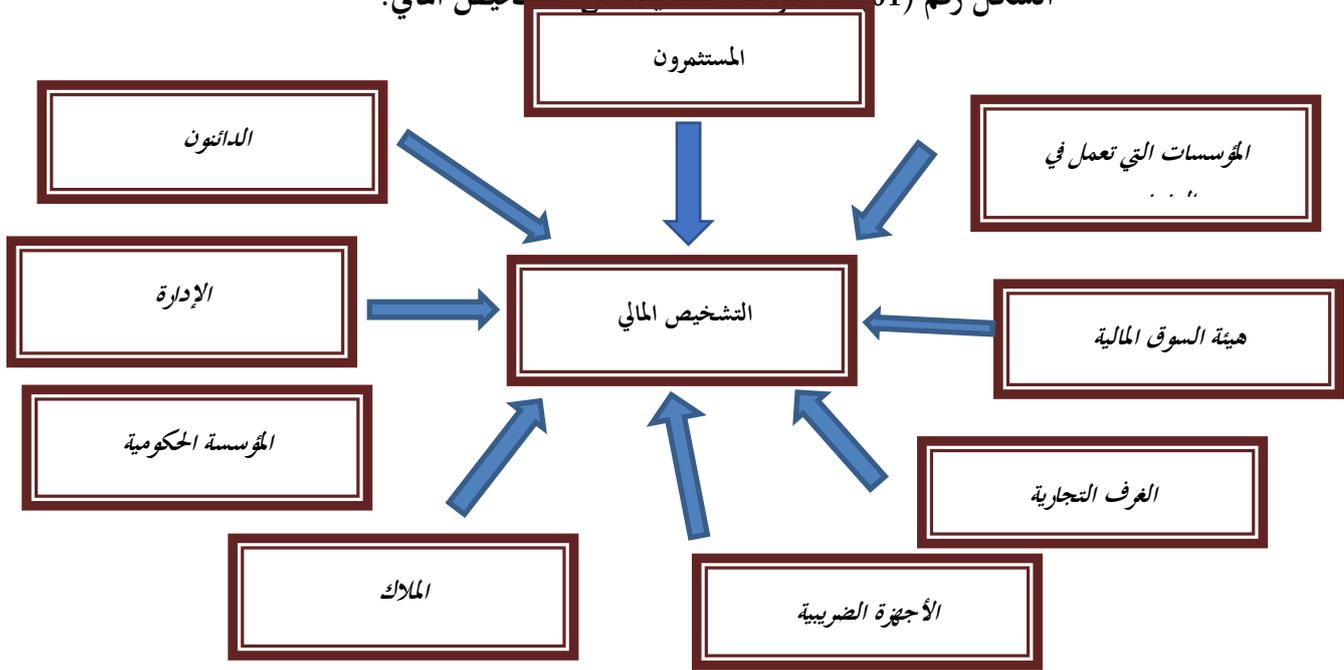
³ مجدي الجعري، مرجع سبق ذكره، ص 17.

⁴ محمد الصبري، مرجع سبق ذكره، ص 121.

⁵ مجدي الجعري مرجع سبق ذكره، ص 17.

⁶ المرجع نفسه، ص 17.

الشكل رقم (01): الأطراف المستفيدة من التشخيص المالي.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- . مجدي الجعبري، "التحليل المالي المتقدم"، الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2014، ص 16 .
- . محمد الصيرفي، "التحليل المالي من وجهة نظر محاسبية"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2014، ص 121 .
- . محمود الخلايلة، "التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية"، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 1997، ص 11.
- . سالم محمود عبود، أحمد فهمي البرزنجي، "التحليل المالي منهج تحليلي لتقويم الأداء ودعم العملية الإدارية"، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، 2019، ص 34.

من خلال هذا المبحث يتضح لنا أن أهمية التشخيص المالي تظهر من خلال مفهومه، حيث أنه عملية جوهرية وضرورية للكشف عن الوضعية المالية للمؤسسة لاتخاذ قراراتها المالية، كما لاحظنا تطور أدواته عبر الزمن وكذلك تبين أن دائرة المهتمين بالتشخيص المالي واسعة، بحيث تشمل المؤسسة ومحيطها الداخلي والخارجي على حد سواء.

المبحث الثاني

آليات ممارسة التشخيص المالي

يعد التشخيص المالي الخطوة الأولى لعملية التسيير المالي، حيث يقوم بدور كبير في التخطيط المالي للمؤسسة لبقائها ونجاحها في مجالها، لذا نسعى من خلال هذا المبحث إلى إبراز إطار معرفي شامل معززا بأهم الخطوات التي يمر بها التشخيص المالي وأهم الطرق والأدوات التي من خلالها نقيم الوضعية المالية للمؤسسة. ونسوف تناول هذا المبحث من خلال المطالب الآتية:

✓ **المطلب الأول: خطوات التشخيص المالي؛**

✓ **المطلب الثاني: طرق التشخيص المالي؛**

✓ **المطلب الثالث: أدوات التشخيص المالي.**

المطلب الأول: خطوات التشخيص المالي.

تمر عملية التشخيص المالي عبر عدة خطوات أو مراحل للوصول لهدف عملية التشخيص المالي تتمثل في¹:

أولاً: تحديد الهدف من التشخيص.

يتمثل في تحديد السياسات والقرارات المراد اتخاذها ويتم ذلك بدراسة مختلف الوسائل المتوفرة في المؤسسة من خلال اتخاذها، ويتم ذلك بدراسة مختلف الوسائل المتوفرة في المؤسسة من خلال تحليل الهيكل المالي والحزينة، مع دراسة نشاط المؤسسة ومردوديته، ويتم من خلال تحديد الفترة الزمنية المعنية للمؤسسة ويتم اختيار تلك الفترة الزمنية بدقة متناهية ومناسبة لنوع التشخيص. ويتم التشخيص الجيد للمؤسسة من خلال:

1- تحليل السوق: ويتم تحليل السوق الذي تنشط فيه المؤسسة وليس المقصود به القطاع الاقتصادي وإنما القاعدة التي

تنشط فيها المنافسة، ويتم تحديد السوق بدراسة معدل نمو ومخاطر السوق والحصة السوقية وكذا نوع المنافسين.

¹ سعاد شدري معمر، "مطبوعة في مقياس التسيير المالي"، قسم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2020، ص 23، 24.

2- تحليل المنتجات: من خلال تحليل قدرة المؤسسة على تطوير منتجاتها وابتكار أنشطه جديدة، مع الاهتمام بنظام الإنتاج وأهم الاستثمارات التي تنشط فيها.

3- تشخيص مراحل التصنيع: ويتم ذلك من خلال اتباع كل المراحل التي تمر بها العملية الانتاجية من مرحلة استخدام المواد الأولية وصولا إلى مرحلة الانتاج النهائي مع تحديد مختلف التكاليف.

4- تحليل شبكة التوزيع: وذلك من خلال تعريف المنتج للزبائن والخدمات المصاحبة لعملية التوزيع بالإضافة إلى التخزين.

ثانيا: جمع المعلومات المالية الإضافية الخاصة بمحيط المؤسسة.

تتضمن هذه المرحلة إعداد البيانات المحاسبية وتصنيفها في مجموعات متجانسة، ودراستها بطريقة تفصيلية لفهم مدلولها، كما تعتمد هذه المرحلة على جمع المعلومات المالية وتجزئتها وترتيبها، وتحليل الأرقام الموجودة في الميزانية من أجل استخراج المعلومات المالية التي تمثل قاعدة أساسية لاستنتاج الوضعية المالية للمؤسسة.

وطريقة جمع المعلومات المالية تعتمد على الميزانية المحاسبية المعالجة أو الميزانية الوظيفية أو الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج أو جدول الأرصدة الوسطية، وعلى أساس هذه الوثائق المحاسبية نستخرج النسب المتعلقة بالهيكل المالي والمردودية، أما بالنسبة للمعلومات الإضافية فتتمثل في المعلومات الغير المحاسبية المرتبطة بتحديد موقع المؤسسة وحجمها وعنوانها وعمرها ومدرائها من حيث الخبرة والسن... الخ، وكذلك المتعاملين مع المؤسسة من موردين، زبائن، منافسين والبيئة التي تنشط فيها... الخ.

ثالثا: تشخيص الخيارات المحاسبية مع تحديد الأدوات المستعملة في التشخيص.

تقوم هذه المرحلة بالاستعانة بتقارير محافظي الحسابات والمدققين لمعرفة مختلف المبادئ المحاسبية المستعملة وتقنيات التجميع والتقارير المالية، ونسب المؤونة والمخزونات من خلال تحديد رقم الأعمال إما بالقيمة أو الكمية من خلال تحليل الهوامش ، وماذا نمو المؤسسة من خلال تحليل الأرصدة الوسطية ودورها في خلق الثروة، بالإضافة إلى تحديد أثر المقاصة الذي يعتمد على آلية رياضية اظهر الاختلاف ما بين المنتج والتكاليف، مع تحديد أدوات التشخيص المالي التي تتناسب مع التوازن المالي الذي حققته المؤسسة مع قدرتها على الوفاء ، وتحديد الخطر المالي والاقتصادي وكذلك المردودية والنمو والاستقلالية للملاءة المالية.

رابعا: مرحلة التشخيص والمقارنة.

تتمثل هذه المرحلة في تحديد الفرص من حيث الملاءة والمردودية المرتفعة والسيولة الكافية والنمو القوي والتحديات التي تواجه المؤسسة خاصة انخفاض النتائج المالية وانخفاض رقم الأعمال، وعدم كفاية كل من الموارد الثابتة والاستثمار مع تدهور الخزينة، إذ يقوم المشخص المالي بمقارنة الأرقام الجزئية مع بعضها البعض ومقارنة المجموعات المحددة بالمجموعة الكلية.

خامسا: مرحلة الاستنتاج.

بعد اكتشاف نقاط القوة والضعف يقوم المشخص المالي بتقديم الحلول المناسبة من أجل القضاء على نقاط الضعف وتغيير الوضع الصعب في حالة كانت وضعية المؤسسة صعبة، مع دعم نقاط القوة في حال كانت المؤسسة في وضعية مالية جيدة، مع وضع آفاق تطوير للمؤسسة من خلال التوصيات اللازمة. ويمكن تصنيف خطوات التشخيص المالي في الجدول التالي:

جدول رقم (01): خطوات التشخيص المالي.

3- الاستنتاج والتقييم	2- المقارنة	1- التصنيف
<ul style="list-style-type: none"> ✓ مقارنة نتائج تحليل المالي بالمعايير المعتمدة. ✓ تحليل المؤشرات التي يتم الوصول إليها لمعرفة اتجاهاتها المستقبلية. ✓ كتابة الاستنتاجات والتوصيات. ✓ تفسير البيانات بالاعتماد على الأدوات المستعملة. 	<ul style="list-style-type: none"> ✓ تحديد أساليب التحليل وأدواته المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج بأسرع وقت ممكن. هذه الخطوة تعبر عن إيجاد العلاقة بين الأجزاء ببعضها البعض سواء كان جزئيا أو كليا، بواسطة المؤشرات المالية المناسبة كل حالة من الحالات التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها وكذا الهدف المرجو الوصول إليها. 	<ul style="list-style-type: none"> ✓ تحديد الغاية والهدف من التحليل. ✓ جمع المعلومات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل، إذا فهي عبارة عن تجزئة الأرقام والحقائق المتواجدة في الميزانية المالية أو جدول النتائج وغيرها من الوثائق المحاسبية والهدف منها هو صياغة المعلومة التي يمكن اعتبارها القاعدة الأساسية لاستنتاج الوضعية المالية للمؤسسة.

المصدر: سمير يجاوي، "مطبوعة في مقياس التحليل المالي"، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2018، ص 33.

المطلب الثاني: طرق التشخيص المالي.

للتشخيص المالي عدة طرق لدراسة الوضع المالي للمؤسسة من أهمها: التشخيص التطوري، التشخيص المعياري، والتشخيص المقارن وسوف نقوم من خلال هذا المطلب على دراسة كل طريقة كما هو موضح فيما يلي:

أولاً: التشخيص التطوري.

يقوم التشخيص المالي التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية، حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، ولإجراء هذه الدراسة لا بد من امتلاك المؤسسة على نظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال حتى يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية.

ويرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية¹:

✓ **تطور النشاط:** أي متابعة تغيرات في النشاط عبر الزمن، اعتماداً على التغير في رقم الأعمال والقيمة المضافة أو نتائج المحاسبية... الخ، ومن ثم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق وبناء على حالات النمو (مرتفع، مستقر، منخفض) يستطيع المحلل المالي مراقبة التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طرذاً مع تطور النشاط؛

✓ **تطور أصول المؤسسة:** تعبر الأصول عن مجموع الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة أنشطتها، ومن ثم مراقبة تطور هذه الإمكانيات يعد ضروري لتشخيص النمو الداخلي والخارجي، كما يعد مؤشراً استراتيجياً هاماً يعبر عن الوجهة الاستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق؛

✓ **تطور هيكل دورة الاستغلال:** يتكون هيكل دورة الاستغلال من العملاء، الموردون، المخزونات، والتي تشكل في مجموعها والاحتياجات المالية لدورة الاستغلال، والتي ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط (الارتفاع في رقم الأعمال)، من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية؛

✓ **تطور الهيكل المالي:** يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة أساساً في الأموال الخاصة ومصادر الاستدانة، وبناءً على العناصر السابقة الذكر، يمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على الوفاء ومدى استقلاليتها المالية، وتأثير الائتمان على المردودية؛

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 69، 70.

✓ **تطور المردودية:** تعتبر الأساس الرئيسي الذي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة كما تعتبر ضمان البقاء والنمو الاستمرارية، وتعد أحد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على الأداء من جميع النواحي، وعليه فمراقبة تطور معدلها يمثل قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري، عن طريق نسب المردودية آلية أثر الرافعة المالية.

ثانيا: التشخيص المقارن.

إذا كان التشخيص التطوري يعتمد على تحليل الوضع المالي للمؤسسة ومراقبته عبر الزمن، يتضمن هذا التشخيص مقارنة النسب المالية لعدد من المؤسسات المختلفة في وقت محدد من السنة، فالمؤسسات النموذجية والتي تسعى إلى زيادة حصتها في السوق تكون مهتمة بمقارنة أدائها مع أداء المؤسسات الأخرى في نفس القطاع، وبما أن القوائم المالية للمؤسسات المنافسة متاحة ويمكن الحصول عليها وتحليلها لذلك تقوم المؤسسات عادة بمقارنة نسبها مع النسب المالية للمنافسين الرئيسيين أو المؤسسات المنافسة التي ترغب المؤسسة بمنافستها التي ترغب المؤسسة بمنافستها أو مضاهاتها والتفوق عليها، هذا النوع أصبح شائعا جدا، فمن خلال مقارنة النسب المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى أو عدد من المؤسسات التي تم تحديدها تستطيع أن تحدد مواطن القوة والضعف لدى المؤسسة¹.

ثالثا: التشخيص المعياري.

يمكن اعتبار التشخيص المعياري امتدادا للتشخيص المقارن، إلى أنه وبدل مقارنة وضع المؤسسة بمجموعة مؤسسات تنتمي لنفس القطاع فإننا نلجأ إلى استخدام معادلات معيارية يتم اختيارها بناءً على دراسة شاملة ومستمرة لقطاع معين من طرف مؤسسات ومكاتب دراسات مختصة، ولتوضيح محتوى هذه الطريقة نقدم مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات في نشاطات مختلفة²:

✓ معدل الهيكل المالي (الديون والأموال الخاصة) للمؤسسات البنكية تقدر ب 8%؛

✓ نسبه رقم الاعمال الى المتر المربع بالنسبة لكبريات الأسواق والمعارض؛

✓ الديون المتوسطة وطويلة الأجل يجب ان لا تتعدى ثلاثة أضعاف القدرة على التمويل الذاتي.

المطلب الثالث: أدوات التشخيص المالي.

يهدف المشخص المالي إلى تحديد ومعرفة جوانب القوة والضعف في الحياة المالية للمؤسسة، ضمانا لتحسين الوضع المستقبلي، وضمنا لاستمرار التسيير الفعال باستخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها أهمها:

¹ مؤيد عبد الرحمن الدوري، حسين محمد سلامة، "أساسيات الإدارة المالية"، دار الرابطة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص 100.

² مصطفى الفار، مرجع سبق ذكره، ص 176.

أولاً: تحليل الهيكل المالي.

الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي، أو المردودية والملاءة المالية... الخ، وذلك اعتماداً على المنظور المالي المرتكز على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق، أو المنظور الوظيفي المرتكز على الفهم الوظيفي للمؤسسة والفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل¹.

ثانياً: تقييم النشاط والنتائج.

يهتم هذا التحليل بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، وهي أرصدة توضح المراحل التي تشكل من خلالها كل من الربح والخسارة، ومن خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة الحقيقية، ومن ثم يمكن تصور الحلول والإجراءات التي تبقى على الوضعية أو تحسينه حسب كل حالة².

ثالثاً: تقييم المردودية.

وهي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة من الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل وقرارات الاستثمار وغيرها³.

رابعاً: تحليل التدفقات المالية.

يمثل التحليل الأكثر تطوراً مقارنة بالتحليل الوظيفي والتحليل الزمني، حيث يمكن باستخدام جداول تدفقات المالية تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة، وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو ذلك الفائض، كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤثرات ذات البعد الاستراتيجي والتي لها دور في اتخاذ بعض القرارات الاستراتيجية، والمساعدة في تصميم الاستراتيجية المتبناة من طرف المؤسسة.

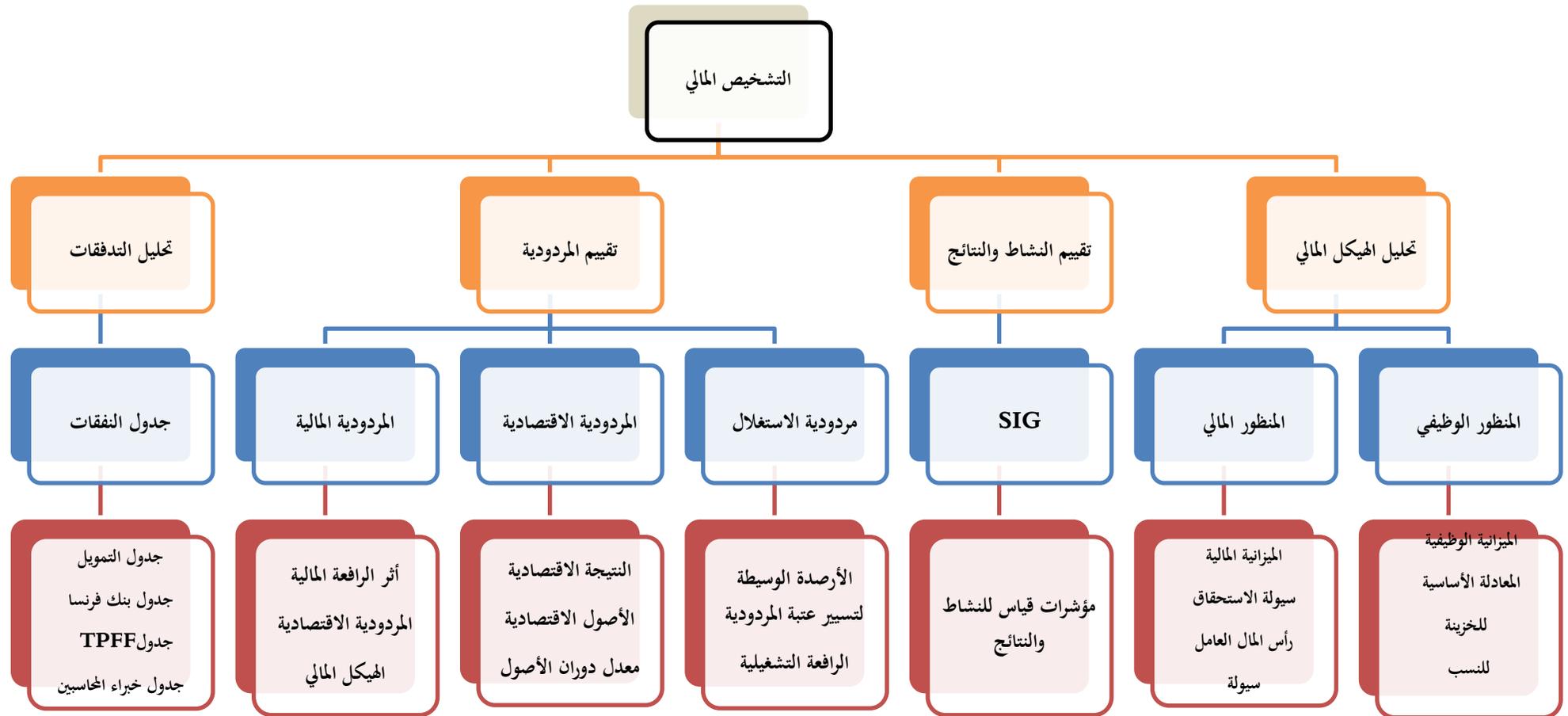
كل هذه الوسائل وغيرها تمثل منظومة متكاملة تستخدم في المرحلة التي تسبق مرحلة اتخاذ القرار. إذ تمثل الأفضلية الأساسية التي تجعل المسير يتخذ قراره استناداً إلى أسس دقيقة وموضوعية والشكل الموالي يلخص أدوات التشخيص المالي:

¹ زاهر عبد الرحيم عاطف، "إدارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق"، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 2009، ص 209.

² إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

³ مصطفى الفار، مرجع سبق ذكره، ص 179.

الشكل رقم (02): أدوات التشخيص المالي.



المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي (الإدارة المالية) الجزء الأول دروس وتطبيقات"، دار واقع للنشر، عمان، الأردن الطبعة الثانية، 2011، ص 102.

من خلال العناوين التي تم التعرض لها سابقا، حاولنا إيضاح أنه للقيام بخطوة التشخيص المالي يجب تحديد الهدف من القيام بالتشخيص المالي ثم جمع كافة المعلومات اللازمة وتصنيفها وتبويبها، كما يمكن الاستعانة بتقارير خارجية ومقارنة النتائج، وفي الأخير الاستنتاج الذي هو الهدف من هذه العملية مع تقديم المشخص لاقتراحات لحلول مناسبة، وكما يمكن اختيار طريقة التشخيص المالي حيث يمكن أن يكون تشخيصا تطوريا يعتمد على دراسة الوضعية المالية لعدة دورات كما يمكن أن يكون تشخيصا مقارنا مع مجموعة من المؤسسات المتماثلة في النشاط، أو معياريا يقارن بين مجموعة من المؤسسات عبر دراسات مختصة باستخدام مجموعة من الأدوات للوقوف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.

المبحث الثالث

أنواع، مقومات وصعوبات التشخيص المالي.

يمكن أن يشمل التشخيص المالي المؤسسة ككل ومحيطها، وأيضا يمكن أن تكون هذه العملية حسب الهدف منها، أو حسب المدة التي يغطيها التشخيص المالي للوصول لنتائج. وتعاني المؤسسات من مشاكل وصعوبات خاصة بالتشخيص المالي منها ما يخص القوائم المالية ومنها ما يخص القائمين على عملية التشخيص المالي.

وستتناول هذا المبحث من خلال المطالب الآتية:

✓ **المطلب الأول: أنواع التشخيص المالي؛**

✓ **المطلب الثاني: نتائج التشخيص المالي ومقوماته الأساسية؛**

✓ **المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه عملية التشخيص المالي.**

المطلب الأول: أنواع التشخيص المالي.

تتوفر أمام المشخص المالي داخل المؤسسة أنواع مختلفة من أساليب التشخيص المالي من أهمها:

أولا: حسب زمن التحليل.

ينقسم التشخيص المالي حسب معيار زمن التحليل إلى:

1- التشخيص المالي الرأسي (الساكن): يقصد بهذا النوع من التشخيص تقييم أداء المؤسسة من خلال إيجاد العلاقة بين فقرات أو بنود جانب واحد فقط من الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، وعادة ما تتم المقارنة بين أرقام حدثت في نفس الفترة المالية استبعادا لأثر التغييرات المفاجئة.

وعادة ما يتصف هذا النوع بالسكون وعليه فإنه يساعد في تقييم أداء المؤسسة في تلك الفترة واكتشاف نواحي الضعف وجوانب القوة ولكنه يظل بحاجة إلى أن يدعم بتحليلات أخرى.

ويساعد التشخيص المالي الرأسي على تقديم جملة مزايا للمشخص تتمثل فيما يلي¹:

- ✓ تركيزه على المدة المالية موضع البحث؛
- ✓ دراسة التبدل في الأهمية النسبية لكل فترة إلى المجموع المنسوب له؛
- ✓ في حالة التحليل الرأسي لعدة سنوات، يمكن ملاحظة تبدل الأهمية النسبية تلك عبر الزمن ودراسة مسببات وآثار وهذا التبدل، مع بيان فيما إذا كانت التغيرات كبيرة أو صغيرة؛
- ✓ كما يمكن مقارنة نتائج التحليل الرأسي لمؤسسة ما، مع مؤسسة مقارنة في الاختصاص أو المعدل أداء القطاع الذي تعمل فيه المنشأة.

ويعتمد التشخيص الرأسي عموماً على تحويل الأرقام المطلقة الواردة بالقوائم المالية إلى نسب مئوية حيث تتم نسبة كل بند من بنود الأصول مثلاً إلى إجمالي الأصول وكذا كل بند من بنود الخصوم وحقوق الملكية إلى قائمة المركز المالي، وبالمثل يتم تحويل الأرقام المطلقة في قائمة الدخل إلى نسب مئوية، حيث تتم نسبة الإيرادات إلى إجمالي الإيرادات و يمكن استخدام تلك الطريقة لجميع القوائم المالية بهدف سهولة ودراسة تلك القوائم المالية في شكل وزن نسبي أو حجم مشترك حيث يطلق عليها القوائم ذات الحجم النسبي (ويمكن استخدام النسب المالية على أساس نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة وما إلى ذلك) ويطلق عليها أيضاً تحليل القوائم ذات الحجم المماثل².

2- التشخيص المالي الأفقي (متغير): يتم هذا النوع عن طريق احتساب اتجاه التغير في العناصر الرئيسية للقوائم المالية من

سنة إلى أخرى على شكل نسب مئوية من أجل توضيح التغيرات الحاصلة حيث يتم احتساب نسب التغير كما يلي:

✓ قيمة التغير في أي عنصر: قيمة العنصر في سنة المقارنة (2006 مثلاً) - قيمة نفس العنصر في سنة الأساس (2003 مثلاً)؛

✓ نسبة التغير: [قيمة العنصر في سنة المقارنة (سنة 2006) - قيمة نفس العنصر في سنة الأساس (2003)] / قيمة العنصر في سنة الأساس $\times 100$ ³.

¹ حمزة محمود الزبيدي، "التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفضل)"، الوراق للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص ص 56، 57.

² أمين السيد احمد لطفي، "التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعته الاداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص ص 329، 330.

³ محمد مدحت غسان الخيري، دلال غسان الخيري، "التحليل المالي (الكشف عن الانحراف والاختلاس)"، الصايل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص 47.

يساعد هذا التشخيص على ما يلي¹:

- ✓ اكتشاف سلوك النسبة أو أي بند من بنود القوائم المالية موضوع الدراسة عبر الزمن؛
- ✓ تقييم إنجازات ونشاط المؤسسة في ضوء هذا السلوك، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير إلى جذورها؛
- ✓ تقييم الوضع المستقبلي؛
- ✓ الحكم على مدى مناسبة السياسات المتبعة من قبل الإدارة وقدرة هذه السياسات على تحقيق الأهداف المرجوة.

ثانيا حسب الأهداف.

ينقسم التشخيص المالي حسب الأهداف إلى:

1- تشخيص الاستثمار: هذا المدخل يهتم فئة المستثمرين ممثلة بالمساهمين الحاليين والمحتملين الذين يهتمهم الحصول على معلومات حول²:

- ✓ القوة الإرادية للمؤسسة في الوقت الحالي وكذلك المستقبل؛
- ✓ الفرص الاستثمارية للمؤسسة ومعدلات النمو المتوقعة فيها؛
- ✓ مدى كفاءة إدارة المؤسسة في رسم سياستها التمويلية ومن ثم كفاءتها في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لها؛
- ✓ مؤشرات عن مدى قدرة المؤسسة على اجتياز المخاطر التي تحيط باستثماراتها وذلك أن تعرضت للإفلاس أو التصفية أهم المؤشرات الكمية التي تحقق هذا الغرض: نسب الربحية نسب الرفع المالي الاداء نسب... الخ.

2- تشخيص الائتمان: يقوم بهذا التشخيص المقترض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقرض وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التشخيص، وتقدم أدوات التشخيص المالي المختلفة للمشخص بالإضافة إلى الأدوات الأخرى. لإطار الملائم الفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب وذلك لها لهذه الأدوات من القدرة على التعرف على المخاطر المالية، أن ما جرى التحليل المناسب وذلك لما لهذه الأدوات من القدرة على التعرف على المخاطر المالية إذ ما جرى التشخيص المناسب للقوائم المالية المختار وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التشخيص³.

¹ محمد عقل مفلح، "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ودار اجنادين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 306.

² عمار بن مالك، "المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء دراسة حالة شركة الاسمنت السعودية الممتدة من 2006 - 2010"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011 ص 36.

³ فاطمة ساجي، "مطبوعة في مقياس التحليل المالي"، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2017، ص 7.

3- **تشخيص تقييم الأداء:** هذا النوع هو الآخر من الأنواع المهمة ولعله غالبية الأهداف (الإدارة، المستثمرين والمقرضين وغيرهم) نقوم بهذا النوع من التشخيص باعتبار أنه يقوم بتقييم المؤسسات من جهات عديدة كتقييم الربحية وكفاءة المؤسسة في إدارة موجوداتها أو توازنها المالي أو ما يتعلق بالسيولة والنمو وما إلى ذلك من خدمات جليلة يقدمها هذا النوع من التحليل¹.

4- **التخطيط:** تعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمر ضروري لكل مؤسسة وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات، وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء الشركة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها، وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دورا مهما في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع².

ثالثا: من حيث الفترة التي يغطيها التشخيص.

يمكن تبويب التشخيص المالي على طول الفترة الزمنية التي يغطيها التشخيص إلى ما يلي³:

1- **التشخيص المالي قصير الأجل:** وقد يكون التشخيص رأسيا أو أفقيا، لكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وإنجاز المشروع في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التشخيص على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتشخيص السيولة، وهذا النوع من التشخيص يهتم بدرجة الأولى الدائنين والبنوك.

2- **التشخيص المالي طويل الأجل:** يركز هذا التشخيص على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة والربحية من أجل الطويل إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويلة الأجل بما في ذلك القدرة على دفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح وحجم هذه التوزيعات، وتأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية.

رابعا: من حيث المدى الذي يغطيه التشخيص المالي.

يمكن تبويب التشخيص المالي استنادا إلى المدى أو النقاط إلى:

1- **التشخيص الشامل:** هو التشخيص الذي يشمل كافة الأنشطة المؤسسة لسنة حالية واحدة أو عدة سنوات.

¹ عمر بن دادة، "دور التحليل المالي في تقييم كفاءة القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2017، ص 20.

² محمد عقل مفلح، مرجع سبق ذكره ص 234، 235.

³ وليد ناجي الحياي، "الاتجاهات الحديثة"، دار الوراق للنشر والتوزيع عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص 30.

2- التشخيص الجزئي: التحليل الذي يغطي جزء من نشاط المنشأة لفترة زمنية معينة أو أكثر.

خامسا: من حيث مكان التشخيص.

ينقسم التشخيص حسب مكان القيام به إلى:

1- التشخيص الخارجي: تقوم به مجموعة من الأطراف من خارج المؤسسة مثل المقرضين، حملة الأسهم، المستثمرين الذين يقومون بدراسة البيانات المتاحة والمنشورة عن المؤسسات.

2- التشخيص الداخلي: وتقوم إدارة المؤسسة بهذا النوع من التشخيص والذي يكون أكثر دقة وتفصيلا من النوع السابق حيث تهتم الإدارة بإجراء تشخيص شامل ودقيق للبيانات المالية للمؤسسة للوصول ل نقاط الضعف والقوة.

سادسا: أنواع أخرى للتشخيص المالي.

بالإضافة إلى المداخل التقليدية للتشخيص المالي المشار إليها سابقا، برزت حديثا مداخل أخرى يسلكها المشخصين المالي لتحقيق أغراض هامة مثل¹:

- ✓ التشخيص المالي لأغراض تقييم الجدوى الاقتصادية للمشروع؛
- ✓ التشخيص المالي لأغراض التنبؤ بالفشل المشروعات؛
- ✓ تشخيص المحافظ الاستثمارية؛
- ✓ التشخيص المالي لأغراض دمج المشروعات.

المطلب الثاني: نتائج التشخيص المالي ومقوماته الأساسية.

تهتم المؤسسة بالقيام بالتشخيص المالي لما له من نتائج مهمة في بناء العديد من القرارات التي يعتمد عليها نجاح المؤسسة، لذا نجدتها تسهر على توفير مجموعة من المقومات لضمان صحة نتائجه.

أولا: نتائج التشخيص المالي.

الهدف من التشخيص المالي هو الوصول إلى نتائج ويمكن تقسيمها إلى²:

1- نتائج التشخيص المالي الخارجي: يسمح بـ:

- ✓ توفير المعلومات عن النتائج المالية المحصلة؛

¹ كلثوم البر، مولود حواس، مرجع سبق ذكره، ص 292.

² نور الدين وكال، الحاج خليفة، مرجع سبق ذكره، ص ص 136، 137.

- ✓ تقييم الوضعية المالية ومدى استعداد المؤسسة للاستدانة وقدرتها على تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة؛
- ✓ تقييم الحالة المالية ومدى ضمان مصالح المساهمين والمشاركين؛
- ✓ تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها ونصيبها من الأسهم في السوق المالية؛
- ✓ تقييم النتائج المالية لتحسين مقدار الخزينة.

2- نتائج التشخيص المالي الداخلي: يسمح بـ:

- ✓ تحديد المركز المالي للمؤسسة؛
- ✓ تحديد الأخطار (الخطر المالي أو خطر الاستغلال)؛
- ✓ اتخاذ القرارات الاستراتيجية لمستقبل المؤسسة (قرارات تمويل، الاستثمار، توزيع الأرباح، ... الخ).

ثانيا: مقومات التشخيص المالي.

لكي تنجح عملية التشخيص المالي في تحقيق أهدافها وأغراضها المنشودة، لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها. فإذا اعتبرنا أن الهدف النهائي للمشخص المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذا توفير مقومات نجاحه في تحقيق الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمناهج وأساليب وأدوات التشخيص التي يستخدمها.

وعلى ما تقدم يمكن حصر المقومات الأساسية للتشخيص المالي في¹:

- ✓ أن تتمتع مصادر المعلومات التي ينتقي منها المشخص المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية والموثوقية، وأن تتمتع المعلومات المستخدمة في التشخيص بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى؛
- ✓ أن يسلك المشخص في عملية التشخيص منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التشخيص، وأن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف.

لكي يحقق المشخص المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي²:

- ✓ أن تكون لدى الشخص خلفية كافية عن المؤسسة ونشاطها والمحيط الذي تنتمي إليه بنوعيه الداخلي والخارجي وما يتضمنه هذا الأخير من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

¹ محمد الصيرفي، "التحليل المالي من وجهة نظر محاسبة إدارية"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2014، ص 116.

² لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص 17، 18.

- ✓ أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية تشخيص وأيضا المتغيرات الكمية والنوعية التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.
- ✓ ألا يقف المشخص عند مجرد الكشف عن عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة، بل أن يركز على أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.
- ✓ أن يتسم المشخص نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمتمثل في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بشكل مجرد بعيدا عن التحيز الشخصي، من أجل أن يقوم بعدها بتقديم تقريره وما يتضمن من مؤشرات وبدائل وحلول تخدم متخذ القرار وذلك بمراعاة التوصية لما يراه البديل الأنسب منها.
- ✓ أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستخرج منها المشخص معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو الموثوقية ولا بد أن تتسم بنوع من الموازنة بين الموضوعية من جهة والملاءمة من جهة أخرى.

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه عملية التشخيص المالي.

يعتمد القيام بعملية التشخيص المالي على جملة من القوائم المالية المتمثلة في الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الميزانية.... الخ، والتي تعتبر أدوات تشخيص مهمة للمشخص، عند القيام بعملية التشخيص المالي. واستعمال هذه القوائم كأداة للتشخيص يتوقف إلى حد كبير على تطابق البيانات التي تتضمنها مع الوضعية الحقيقية للمؤسسة، وهذا يعني يجب أن تكون ذات مصداقية عالية.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن صعوبات التشخيص المالي وحسب الكثير من المفكرين والباحثين ذوي الاختصاص في المجال البحثي المالي والمحاسبي أشاروا إلى أنها تبرز بصفة أوضح لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات كبيرة الحجم. ومن أهم الصعوبات التي تواجه التشخيص المالي نذكر العناصر التالية¹:

أولاً: مشكلة المعلومات المحاسبية والمالية.

حيث نلاحظ وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين البيانات المالية للمؤسسات الكبيرة الحجم وتلك الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد ذهب العديد من الباحثين للغوص في أبعاد هذه الإشكالية والنظر فيها من زاوية أبعد. في نفس السياق أن القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد في غالب الأحيان وفق قواعد جبائية، وبالتالي تصبح صالحة أكثر لأغراض جبائية الأمر الذي يجعلها تنحرف قليلا عن المبادئ المحاسبية العامة المتعارف عليها

¹ عبد القادر برينس، "واقع التشخيص المالي في إطار تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة وحدة أغذية الأنعام. مستغانم"، مجلة التنظيم والعمل، جامعة الجزائر، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2016، ص 26، 27.

"PCGR"، كما قد تعد أيضا لأغراض البحث عن مصادر التمويل مما يؤدي إلى وجود تحيز في المعلومات ويجعلها أكثر صعوبة عند تفسيرها.

تقود هذه الدراسات إلى القول بعدم توفر جميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية في قوائم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي يؤدي إلى الوصول إلى نتائج غير حقيقية عند القيام بالتشخيص المالي وهذا ما قد ينعكس سلبا على عملية التقييم ككل، إذ من الممكن الوصول إلى قيمة لا تحفز المشتري على الشراء، أو قد تحبط عزيمة البائع في التنازل.

في هذا الصدد، يمكن أن نشير إلى جملة من المشاكل والصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند تحليل الوضعية المالية وهي:

✓ التصنيف الخاطئ لبعض عناصر الميزانية خاصة التسيقات أو القروض من قبل الملاك والتي يتم تسجيلها على مستوى الديون، إلا أنها في الحقيقة جزء من الأموال الخاصة، أو كما يسميها البعض شبه أموال خاصة "Quasi-fonds propres" ويعرفها بأنها "عبارة عن ديون مقدمة من طرف أفراد أو مؤسسات تتعهد تجاه ملاك المؤسسة بعدم المطالبة بالإفلاس إذا تعرضت المؤسسة لصعوبات مالية وبتقاسم الأرباح إذا حققتها المؤسسة".

إن هذا الواقع يضلل نتائج التشخيص بحيث لا يمكن الوقوف على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة محل التشخيص، إذ وكما هو معروف فإن دراسة المديونية وهيكل الاستدانة تعتبر من النقاط الهامة ضمن التشخيص المالي.

كما يصعب كثيرا تفسير اختيار الهيكل المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة نظرا لصعوبة التمييز بين العناصر التي تعتبر ديونا مالية والعناصر التي تدرج ضمن الأموال الخاصة، وهو بذلك يرفض استعمال نسب كلاسيكية للاستدانة إذا ما أراد المحلل المالي دراسة الهياكل المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة صائبة.

✓ صعوبة الفصل بين سياسة مكافأة المسيرين وسياسة توزيع الأرباح، إذ تحذف سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الكبرى إلى مكافأة المساهمين لقاء استثماراتهم في المؤسسة، بينما في المؤسسات الصغيرة وباعتبار أن المالك غالبا ما يكون هو المساهم الرئيسي والمسير، فبإمكانه اختيار طريقة وأسلوب المكافأة المناسب له (أرباح، أجور، ... الخ).

✓ وجود اختلاط بين عناصر الذمة الشخصية للمالك المسير وعناصر ذمة المؤسسة حيث لا تعبر الوثائق الحالية للمالك المسير إلا عن جزء فقط من الحقيقة، فغالبا ما تنطلق مؤسسة المقاول بنقص في الموارد تتبعه الحاجة إلى اقتناء كل عناصر الأصول اللازمة للاستغلال، إذ يمكن جلب هذه الأصول باسم المقاول، وهي بذلك ملكا له، فلا تسجل عندئذ ضمن عناصر أصول المؤسسة رغم أنها تستعمل في نشاطها.

تفرز هذه الوضعية انحرافات كبيرة وبارزة بين الموارد المستعملة لغرض الاستغلال وبين الأصول ورقم الأعمال، وعليه يمكن مصادفة اختلافات بين هذين العنصرين الأخيرين (الأصول ورقم الأعمال) في تحديد حجم المؤسسة.

ثانيا: مشكلة عدم تماثل المعلومات.

ناهيك عن مشكلة جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن هذه الأخيرة تواجه مشكلة أخرى فيما يتعلق بالبيانات المحاسبية ألا وهي عدم تماثل المعلومات وغياها، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع عامل الخطر بسبب ظروف عدم التأكد المتولدة عن هذه المشكلة، إن موثوقية القوائم المالية تعتبر شرطا أساسيا من أجل اتخاذ القرار الصائب، إذ ترتبط موثوقية هذه القوائم عموما بشفافية المؤسسة، لذلك فإن الاعتماد على القوائم لاتخاذ القرارات يكون مفضلا بالنسبة للمؤسسات التي تعتبر نسبيا شفافة.

وترتبط شفافية المؤسسة بحجمها، فعلى عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تتميز بسوء التسيير ونقص الموثوقية، فإن المؤسسات الكبيرة الحجم يمكنها إفراز قوائم مالية صحيحة.

وتنتج عدم شفافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة عن تردد هذه المؤسسات في التصريح بالمعلومات التي يحتاجها السوق، ويرجع ذلك حسب المعهد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى:

✓ خشية الإدارة وقوع تلك المعلومات تحت يد المنافسين أو لدى المصالح الجبائية؛

✓ كما قد لا تتوفر لدى الإدارة الوسيلة المستخدمة للتصريح والإشارة عن وضعية المؤسسة.

كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما لا تكون مسجلة في السوق المالي وهو الأمر الذي تسقط معه إجبارية النشر الدوري للمعلومات، ينتج عنه مشكل عدم تماثل المعلومات بين مسيري هذه المؤسسات وبين الممولين أساسا، كذلك مختلف الأطراف التي هي بحاجة إلى هذه المعلومات. وإن عدم تماثل المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينتج عنه تقييم غير دقيق للمخاطر يمكن ترجمته من خلال المبالغة في التقدير لهذه المخاطر Sur evaluation وهو الأمر الذي يؤدي إلى اقتراح معدلات فائدة جد مرتفعة من طرف البنوك في حال لجوء هذا النوع من المؤسسات إلى الاقتراض.

وينتج عن هذه الوضعية أن المشخص المالي القائم على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة عند التقييم لا يمكن أن تكون نتائجه دقيقة ما دام لا يملك المؤشرات التي تمكنه من الوقوف على الوضعية الحقيقية للمؤسسة في ضوء مشكلة عدم تماثل المعلومات

إذ ستكشف أعمال التشخيص المالي عن وجود خطر مرتفع متعلق بعدم قدرة هذا النوع من المؤسسات عن الوفاء بالتزاماتها أي خطر عدم الملائمة، وذلك من خلال دراسة نسب المديونية، في حين أنه يمكن أن يكون الوضع غير ذلك

في حقيقة الأمر. إن هذا الواقع سوف يؤدي في النهاية إلى تظليل النتائج المتحصل عليها من التقديرات التي تم إعدادها على ضوء نتائج التشخيص المالي، إذ سيؤدي الخطر الناجم عن ظروف عدم التأكد المطلق أو النسبي إلى بناء توقعات غير سليمة، ذلك أن عملية تقييم المؤسسة تقتضي تقدير تدفقاتها المستقبلية، إذ يتم اعتماد المؤشرات المتحصل عليها من التشخيص المالي لبناء توقعات حول هذه التدفقات، فعدم دقة هذه المؤشرات سوف يؤدي لا محال إلى تقديرات خاطئة ومن ثم الوصول إلى قيمة غير حقيقية للمؤسسة.

وعليه يمكننا القول أنه لكي يقوم المشخص بتشخيص حقيقي ويعطي صورة فعلية للوضع المالي للمؤسسة عليه اختيار أسلوب صحيح لعملية التشخيص، فقد يكون التشخيص لأحد بنود الميزانية عموديا أو أفقي عن طريق احتساب اتجاه التغير في العناصر الرئيسية للقوائم المالية، كذلك يمكن أن يختار المدى الزمني للتشخيص وذلك للوصول لنتائج لتفادي الخطر المالي أو خطر الاستغلال واتخاذ القرارات الاستراتيجية، وبما أن التشخيص المالي يركز أساسا في بناء استنتاجه على القوائم المالية، يجب أن تكون هذه الأخيرة صحيحة ومتماثلة للوقوف على الوضع المالي الحقيقية للمؤسسة.

خلاصة الفصل الأول:

مما سبق يتضح لنا جليا اهتمام المؤسسة الاقتصادية بمفهوم التشخيص المالي وأهم آلياته من أدوات وطرق ومقومات القيام بهذه العملية.

حيث يمثل التشخيص المالي تلك العملية التي تقوم على تحليل البيئة المالية للمؤسسة بهدف التعرف على نقاط القوة والحفاظ عليها وتحسينها من جهة، والتعرف على نقاط الضعف لتصور الحلول الممكنة من جهة أخرى، وذلك باتباع خطوات مدروسة لكي يختار المشخص المالي الطريقة والأداة المناسبة للمؤسسة.

ولكي تكون عملية التشخيص المالي مؤثرة بشكل إيجابي على قرارات المؤسسة المستقبلية يجب أن تتصف القوائم المالية المعتمد عليها بالمصداقية والموثوقية وذلك لما تكتسبه هذه العملية من أهمية بالغة ومؤثرة على مستقبل المؤسسة.

الفصل الثاني

أهمية التشخيص المالي في اتخاذ القرار المالي

في المؤسسة

تمهيد:

تعتبر عملية اتخاذ القرار عملية جوهرية في المؤسسة فالمعلومة السليمة تؤدي إلى قرار سليم، وتعد القرارات المالية من أهم وأصعب القرارات حيث تسعى المؤسسة من خلالها لتحقيق أهداف أساسية ألا وهي تعظيم القيمة السوقية. وتشمل هذه القرارات المالية: قرار الاستثمار، قرار التمويل وقرار توزيع الأرباح فهي تتأثر كباقي القرارات الإدارية بمجموعة من العوامل والمؤشرات ودرجة التأكد المحيطة بها، ومدى إلمام متخذ القرارات بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة.

وسوف نتناول هذا الفصل من خلال المباحث الثلاثة الآتية:

- ✓ المبحث الأول: مدخل لاتخاذ القرار في المؤسسة؛
- ✓ المبحث الثاني: القرارات المالية في المؤسسة؛
- ✓ المبحث الثالث: التشخيص المالي كآلية لاتخاذ القرارات المالية في المؤسسة.

المبحث الأول

مدخل لاتخاذ القرار في المؤسسة.

إن عملية اتخاذ القرار في وقتنا الراهن لم تعد أسلوباً من أساليب التجربة والخطأ بل أصبحت تعتمد على أساليب علمية بغرض الوصول الى قرارات سليمة تكون أكثر نجاعة وفعالية. وقد تناولنا هذا المبحث من خلال المطالب الثلاث الآتية:

✓ **المطلب الأول: مفهوم اتخاذ القرار وظروف اتخاذه؛**

✓ **المطلب الثاني: أهمية وأهداف اتخاذ القرار؛**

✓ **المطلب الثالث: مراحل اتخاذ القرار؛**

المطلب الأول: مفهوم وظروف اتخاذ القرار.

حتى تستطيع المؤسسات تحقيق أهدافها المسطرة لابد من اتخاذ العديد من القرارات الهامة التي تراعي فيها العديد من النقاط والظروف السائدة حتى تتخذ القرار الملائم.

أولاً. تعريف اتخاذ القرار.

هناك عدة تعاريف لاتخاذ القرار وسوف نتطرق إلى تعريف القرار أولاً ثم تعريف اتخاذ القرار. حيث توجد عدة تعاريف للقرار منها:

✓ يعرف بأنه الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين أو هو المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة واختيار الحل الأمثل من بينها¹؛

✓ عرف كذلك بأنه خيار يحدد متخذ القرار حول ما الذي يجب أن يكون أو ألا يكون في حالة محددة²؛

✓ والقرار هو كيف نختار الأمثل والأفضل ليكون الأثر النافع والمفيد في المدى القريب والمدى البعيد³؛

¹ محمد لين علون، لطفي شعباني، " دور الهيكل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة: مؤسسة دباغة الجلود، جيجل"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، العدد 01، 2020، ص 763.

² فاروق سحنون، " استخدام الأساليب الكمية لاتخاذ القرار ودورها في تحسين المؤسسات الجزائرية: دراسة حالة بعض المؤسسات بولاية سطيف". أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2018، ص 03.

³ سيد صابر تعلق، "اتخاذ القرارات الإدارية نظم ودعم"، دار الفكر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 34.

✓ استنادا لما تقدم فإن القرار هو: "عملية فنية تعتمد على وضعية متاحة مناسبة من بين جملة من الوضعيات: لما

يخدم المصالح والأهداف من جراء تنفيذها".

وكذلك توجد عدة تعاريف لاتخاذ القرار منها:

✓ إن اتخاذ القرار هو في كثير من الأحيان معقد نظرا لارتباطه بعدة عوامل مؤثرة، حيث أن القرار هو اختيار بدائل متاحة بعقلانية وباستخدام الخبرات والمعارف المتراكمة، لإحاطة تلك العوامل وجعلها أكثر افادة في مرحلة المفاضلة بين تلك البدائل¹؛

✓ تعرف أيضا بأنها: عملية اختيار بديل من بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية²؛

✓ هو عملية المفاضلة الموضوعية بين بديلين أو أكثر من البدائل المطروحة أو المتاحة للإدارة وهي بصدد مواجهة أو حل مشكلة معينة لاختيار أفضل وأنسب هذه البدائل أو أكثر ملائمة لحل هذه المشكلة³؛

✓ عملية اتخاذ القرار هي اختيار القائم على أساس بعض المعايير مثل: اكتساب حصة أكبر في السوق، تخفيض التكاليف، توفير الوقت، زيادة حجم المبيعات والإنتاج، وتعتبر هذه العملية معقدة لأنها ترتبط بالحقائق والمعلومات المتوفرة والنتائج الغير متوقعة، وكذلك بالجو العام الذي تمت فيه عملية اتخاذ القرار، هذا يعني أن هذه العملية تتمحور حول المفاضلة والاختيار بين الوسائل التي تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بأقصى قدر ممكن من الفعالية والكفاءة⁴.

من خلال هذه التعريفات يمكن القول أن "عملية اتخاذ القرار ماهي إلا وسيلة اختيار مدرك واع لأحسن البدائل المتاحة، المحقق لأكبر عائد أو أقل كلفة أو محققا الأهداف المطلوبة".

¹ عفيف رمضاني، علي مكية، "نحو إطار مفاهيمي لاتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية"، مجلة دراسات مقترحة في المالية والمحاسبة، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، العدد 02، ص 74.

² عبد الغفور حلفي، "التنظيم وإدارة الاعمال"، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 1996 ص 96.

³ محمد البشير بن عمر، "دور حكومة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة للمجمع الصناعي صيدال (2008-2013)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017، ص 118.

⁴ جليلة بن خروف، "دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANA GHAZ (2005-2008)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009، ص 97.

ثانيا: خصائص اتخاذ القرار.

تتمثل خصائص اتخاذ القرار فيما يلي¹:

- ✓ التعقيد أي أن هناك عدة عوامل متداخلة فيه، وبالتالي يحتاج الى اتخاذ القرار على عمق في التحليل ودالة على الربط بين مختلف المتغيرات الداخلة في العملية؛
- ✓ الكلفة والجهد، ذلك أن اتخاذ القرار يحتاج قبلا إلى تخصص موارد لجمع المعلومات ومعالجتها، وتخصيص موارد لتنفيذ مختلف الاعمال المرتبطة باتخاذ القرار؛
- ✓ عدم التأكد، كحالة غالبية، وهو ما يجعل النتائج احتمالية ومحفوظة بالمخاطرة.

ثالثا: ظروف اتخاذ القرار.

إن نوع القرار الذي يأخذه الفرد عادة ما يتوقف على حجم وكمية المعلومات والمعرفة التي لديه عن الموقف الذي يتخذ فيه القرار، ووفقا لذلك يمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع من البيئات التي يؤخذ فيها القرار:

✓ **اتخاذ القرار في ظل التأكد التام:** في ظل هذه البيئة يعرف متخذ القرار على وجه التحديد كافة النتائج الخاصة بكل بديل من البدائل المطروحة أمامه، وبطبيعة الحال سيعمل متخذ القرار على اختيار ذلك البديل الأفضل والذي يعطي له أفضل النتائج الممكنة²؛

✓ **اتخاذ القرار في ظل عدم التأكد:** وهي أكثر القرارات شيوعا في الحياة العملية، وقد سميت بقرارات حالة عدم التأكد لعدم معرفة المقرر احتمال حدوث حالات الطبيعة، فهي إذن تتميز³:

- بوجود أكثر من حالة من حالات الطبيعة؛
- ولا يعرف المقرر احتمال حدوثها.

✓ **اتخاذ القرار في ظل المخاطرة:** تتصف بيئة القرار في هذه الحالة بأن متخذ القرار على دراية باحتمالية حدوث أي حالة من حالات الطبيعة التي تؤثر على بدائل القرار المختلفة، وبموجب هذه الحالة سوف يبحث متخذ القرار عن أعلى قيمة متوفرة يمكن الحصول عليها في ظل احتمالية حدوث كل حالة من حالات الطبيعة⁴.

¹ رحيم حسين، "أساسيات نظرية القرار والرياضيات المالية"، منشورات اقرأ، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011، ص 15.

² إسماعيل السيد، "الأساليب الكمية في مجال الاعمال"، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2015، ص 14.

³ مهدي زويلف، علي العضالبي، "إدارة المنظمة نظريات وسلوك"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1996، ص 264.

⁴ الطيب الوافي عبد الغفور خلفي، "دور وأهمية نظام المعلومات في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مجمع إسمنت الشرق الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012، ص 90.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف اتخاذ القرار.

تعتبر عملية اتخاذ القرار ركيزة أساسية لتحقيق الأهداف المسطرة بالنسبة للمؤسسة نظرا لما لها من أهمية في تطبيق خطط واستراتيجيات المؤسسة.

أولا: أهمية اتخاذ القرار.

تتمثل أهمية اتخاذ القرار في¹:

- ✓ تعتبر القرارات الإدارية وسيلة علمية وفنية حتمية ناجحة لتطبيق السياسات والاستراتيجيات للمؤسسة في تحقيق أهدافها بصورة موضوعية وعلمية؛
- ✓ تلعب القرارات الإدارية دورا حيويا وفعالا في القيام بكافة العمليات الإدارية، مثل التخطيط والرقابة والتنظيم وغيرها؛
- ✓ تؤدي القرارات الإدارية عن طريق عملية اتخاذ القرار، دورا هاما في تجميع المعلومات اللازمة للتوظيف الإدارية عن طريق استعمال وسائل علمية وتكنولوجية متعددة ومختلفة للحصول على المعلومات اللازمة للتنظيم الإداري؛
- ✓ تكشف القرارات الإدارية عن سلوك وموقف القادة والرؤساء الإداريين وتكشف عن القوى والعوامل الداخلية والخارجية الضاغطة على متخذي القرار، الأمر الذي يسهل مهمة الرقابة على هذه القرارات، والتحكم فيها والتعامل مع هذه المواقف والضغط مستقبلا بصورة حسنة.

ثانيا: أهداف اتخاذ القرار:

تبرز أهم الأهداف المرجوة من اتخاذ القرار فيما يلي²:

- ✓ اتخاذ القرار يؤدي إلى تحسين نوعية المعلومات من خلال اختيار البدائل المثلى المستخدمة، ومنه إمكانية زيادة فعالية الإدارة والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؛
- ✓ تؤدي عملية اتخاذ القرار من إمكانية تصحيح الانحرافات عن طريق تقييم البدائل وإجراءات التغذية العكسية من قبل إدارة المؤسسة مما يضمن فعالية قيام الأنشطة والوظائف؛
- ✓ يوفر اتخاذ القرار للمؤسسة الاقتصادية القدرة على تحليل وتصحيح وتقييم المواقف والوضعيات التي تمر بها، انطلاقا من حل المشاكل الإدارية والتشغيلية؛

¹ حسين بلعجوز، "المداخل لنظرية القرار"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 100، 101.

² عفيف رمضان، علي مكيد، "نحو إطار مفاهيمي لاتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، العدد 02، 2020، ص 82.

✓ كما تساهم تحليلات اتخاذ القرار من اكتساب مديري المؤسسة الخبرة والتعلم بزيادة قدرات التحكم في الوظائف، مما يضيفي زيادة الأداء الإداري والمالي، والعمل على التحسين المستمر لأنشطة المؤسسة، ومنه تعقيدات اتخاذ القرار وتراكمه تعطي طابع تراكم الخبرة لدى متخذ القرار وفعاليتها.

المطلب الثالث: مراحل اتخاذ القرار.

حتى تستطيع المؤسسة اتخاذ القرار المناسب لابد لها من المرور بعدة خطوات أو مراحل انطلاقا من تحديد المشكلة بدقة والعمل على متابعة القرار ونتائجه بعد عملية اتخاذه.

أولا: تحديد المشكلة.

يقصد بذلك التعرف على المشكلة وتحديد أساليبها وأعراضها وأثارها، ومن الأمور المهمة التي ينبغي على متخذ القرار إدراكها هو تحديد طبيعة الموقف الذي خلق المشكلة، ومدى أهمية المشكلة مع الخلط بين أسبابها وأعراضها، والوقت الملائم للتصدي لحلها واتخاذ القرار الفعال والمناسب بشأنها.

ثانيا: تحليل المشكلة.

يقضي تحليل المشكلة محل القرار تصنيفها وتحديد وتحليل البيانات المطلوبة لحلها¹.

ثالثا: تحديد البدائل.

بعد تحديد المشكلة وجمع المعلومات حولها وتحليلها، تظهر بعض الحلول لحل هذه المشكلة ولذلك تتم دراسة جميع هذه الحلول مع إعطاء كل حل مقترح وقتا كافيا لمناقشة سلبياته وإيجابياته في كل الظروف التي تمر بها المشكلة، ثم ترتب البدائل حسب أولويتها².

رابعا: اختيار البديل الأمثل.

وهنا يأتي دور مراجعة البدائل المحتملة التي أفرزتها الخطوة الثالثة لاختيار أكثرها كفاءة وملائمة، ويتم اختيار البديل المقترح أو المرجع عادة وفق معايير اقتصادية دقيقة.

¹ وداد عزيري، حنان بوفروم، "فعالية صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول "صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، يومي 14 و15 أبريل 2009، ص 473.

² ربيع عبد الرؤوف محمد عامر "نماذج اتخاذ القرارات في المؤسسات التعليمية والعوامل المؤثرة وكيفية التغلب على معوقاتها"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول "صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، يومي 14، 15 أبريل 2009، ص 142.

خامسا: متابعة تنفيذ القرار.

إذ بانتهاء اختيار البديل الأرجح توجب تبني هذا البديل، واتخاذ قرار حل المشكلة ومن ثم تنفيذه. وبالتالي لا بد من متابعة التنفيذ والتحقق من سلامة القرار وتحقيق أهدافه، وكونه علاجا صحيحا للمشكلة، فقد تكشف المتابعة صعوبة التطبيق مما يتطلب إعادة النظر في القرار ثانية لحين التحقق من بلوغه الهدف الذي جاء من أجله¹. والشكل الموالي يوضح مراحل اتخاذ القرار:

شكل رقم (03): مراحل اتخاذ القرار



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

. وداد عزيزي، حنان بوفوم، "فعالية صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: "صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 14 و 15 أبريل 2009، ص 473.

من خلال هذا المبحث يتضح لنا أن عملية اتخاذ القرار من أهم وأصعب العمليات التي تقوم بها المؤسسة، إذ تعد جوهر العمل الإداري فهي تحتاج إلى معرفة ودراية ومهارات خاصة، حيث أصبح من الضروري أن يسعى متخذو القرار لإدراك ماهية عملية اتخاذ القرار بتنمية معارفهم ومهاراتهم لأجل حل المشاكل التي يواجهونها.

¹ مهدي زويلف، علي العضايلية، مرجع سبق ذكره، ص 277، 278.

المبحث الثاني

القرارات المالية في المؤسسة

تعد القرارات المالية من أهم القرارات على مستوى المؤسسة ومن أصعبها لأنها تؤثر على الصحة المالية ضمن فترة زمنية، وقد حظيت باهتمام الكثير من الباحثين والمؤلفين في المجال المالي لما لها من دور فعال في بناء استراتيجية المؤسسة المستقبلية. تتركز القرارات المالية على البحث عن الاحتياجات المالية ومصادر تمويلها لتحقيق أهدافها.

وقد تناولنا هذا المبحث من خلال المطالب الثلاثة التالية:

✓ **المطلب الأول: مفهوم القرار المالي؛**

✓ **المطلب الثاني: أهداف القرارات المالية؛**

✓ **المطلب الثالث: أنواع القرارات المالية.**

المطلب الأول: مفهوم القرار المالي.

تتخذ المؤسسات مجموعة مختلفة من القرارات، يعد القرار المالي من أهم القرارات التي توليها المؤسسة اهتماما بالغا لما لها من دور في تحقيق أهدافها المسطرة.

للقرارات المالية عدة تعريفات إلا أنها تصب في محتوى واحد، إذ عرف القرار المالي على أنه: "هو الحسم أو اختيار أحد الحلول من الحلول الممكنة أو البديلة لتحقيق غرض ما، أو مواجهة موقف محدد يتعلق بالجانب المالي لمشروع المؤسسة، والذي يكون له أثر كبير على سيرورة المؤسسة ومستقبلها"¹.

وأيضاً: "القرار المالي هو كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك أصول (طبيعية - مالية) بحيث تهدف إلى تمويل الاستثمارات" وكذلك القرار المالي هو "اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية والذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة حيث يقوم المحلل المالي (المدير المالي) بتحليل القوائم والتقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعد في اتخاذ القرارات المالية"². مما سبق يمكن تعريف القرار المالي على أنه:

¹ رضا زهواني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 240.

² عادل على بوبكر الماحي أبو الجود، "مدى مساهمة المدير المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسات المصرفية: دراسة حالة - بنك الاستثمار السعودي - بالرياض"، مجلة الاقتصاد والمالية (JEF)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 2021، 04، ص 65.

"قرار يوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك الأموال بحيث يهدف إلى تمويل الاستثمارات مع تحقيق أعلى ربح (تعظيم قيمة المؤسسة)".

مما سبق نستنتج أن القرارات المالية تتميز بالخصائص التالية¹:

- ✓ القرار المالي هو الموقف المحدد: في مواجهة موضوع معين ذو وضعية مالية، أي متعلق بالجانب المالي للمؤسسة؛
- ✓ مصيرية: القرارات المالية قرارات مصيرية بالنسبة للشركة إذ أن نجاح أو فشل الشركة متوقف على تلك القرارات؛
- ✓ ملزمة: تكون القرارات ملزمة للمؤسسة في أغلب الحالات، يجب الحذر الشديد عند اتخاذها؛
- ✓ تستغرق وقتا طويلا: حيث لا تتم بسرعة مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات المالية خاطئة.

المطلب الثاني: أهداف القرارات المالية.

من هنا يمكن إدراج أهداف القرارات المالية في المؤسسة على النحو التالي²:

أولا: هدف تعظيم ربح المؤسسة.

إن الهدف العام لأي مؤسسة اقتصادية يتلخص في تعظيم الربح أي تحقيق أعلى أرباح ممكنة، ويرتبط مفهوم تعظيم الربح ارتباطا وثيقا بالمالك ويحتل مكانا بارزا في أسلوب تقييم الأداء المالي للإدارة، وبناء عليه فإن تعظيم الربح كهدف يسعى أصحاب رأس المال إلى تحقيقه يصبح المرشد الرئيسي للإدارة في اتخاذ القرارات المالية.

ثانيا: هدف تعظيم القيمة أو تعظيم ثروة الملاك.

يعتبر هذا الهدف أفضل معيار للحكم على القرارات الاستثمارية من وجهة نظر المستثمر(المالك). ومما لا شك فيه أن تعظيم ثروة المؤسسة وزيادة القيمة السوقية للأسهم يعكس الاستخدام الفعال للموارد الاقتصادية القومية ويؤدي الى تنشيط النظام الاقتصادي ككل وتعظيم الثروة القومية للمجتمع. ويعتبر تعظيم الثروة كهدف للإدارة المالية أكثر فعالية مقارنة بهدف تعظيم الربح.

¹ الهام بروية وآخرون، "القوائم المالية المدججة كأداة لاتخاذ القرار المالي، دراسة حالة: المجمع الصناعي بياهم الجزائر (GIBA)", مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، العدد 04، 2021، ص 77.

² محمد البشير بن عمر، "دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة - دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال في الفترة الزمنية (2008-2013)", أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017، ص ص 99، 100.

ثالثا: هدف تعظيم العائد الاجتماعي.

إن المؤسسات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تأثير سياساتها وأنشطتها على كافة فئات المجتمع الذي تمارس نشاطها فيه بل إنه يصعب على تلك المؤسسات تجاهل واجباتها ودورها في خدمة ذلك المجتمع.

المطلب الثالث: أنواع القرارات المالية.

تنقسم القرارات المالية إلى ثلاث أنواع رئيسية هي: قرار الاستثمار وقرار التمويل وقرار توزيع الأرباح وسوف ندرسها كل على حدا كما يلي:

أولا: قرار الاستثمار.

سوف ندرس هذا القرار من حيث المفهوم، العوامل المؤثرة فيه، والأنواع كالاتي:

1- مفهوم قرار الاستثمار: قبل التطرق لقرار الاستثمار نقوم بتقديم مفهوم الاستثمار، فبالنسبة للمؤسسة فهو الموافقة على صرف إنفاق مبلغ معين اليوم على أمل تحصيله في وقت لاحق على مدى عدة سنوات، بمبالغ أكبر وبالتالي زيادة قيمة الشركة ولاحقا زيادة ثروة المساهمين¹. أما بالنسبة لقرار الاستثمار فهناك العديد من التعاريف التي نذكر من بينها:

✓ يستند مفهوم القرار الاستثماري على مبدأ الرشادة الاقتصادية الذي يقوم عليه علم الاقتصاد بمعنى حسن التصرف

في الموارد النادرة المتاحة أي عملية البحث في كيفية استخدام الموارد الاقتصادية أحسن استخدام؛

✓ ويمكن تعريف قرار الاستثمار أنه ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد

استثماري من بين بديلين على الأقل أو أكثر والمبني على دراسات الجدوى الاقتصادية².

مما سبق يمكن القول بأن: "قرار الاستثمار هو أهم مرحلة من مراحل عملية الاستثمار لأنه متعلق بمستقبل المشروع أو المؤسسة يتم من خلاله المفاضلة بين عدة خيارات لتحقيق هدف المشروع أو المؤسسة".

2 - أنواع القرارات الاستثمارية: يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من القرارات الاستثمارية، إذ تتوقف طبيعة القرار الذي

يتخذ في هذه الأنواع على طبيعة العلاقة بين سعر الأداة الاستثمارية وقيمتها من وجهة نظر المستثمر وتمثل في:

¹ Stéphane Griffiths, "gestion financière: le diagnostic financier les décisions financière", chibab-ey rollers, Alger, Algérie, 3eme édition, 1996, p 127.

² بن هليل عباس، بريس أحمد، "الأسس والمناهج العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسة الاقتصادية"، ورقة بحث مقدمة إلى المنتدى الدولي حول: "صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، يومي: 14 و 15 أفريل 2009، ص 130.

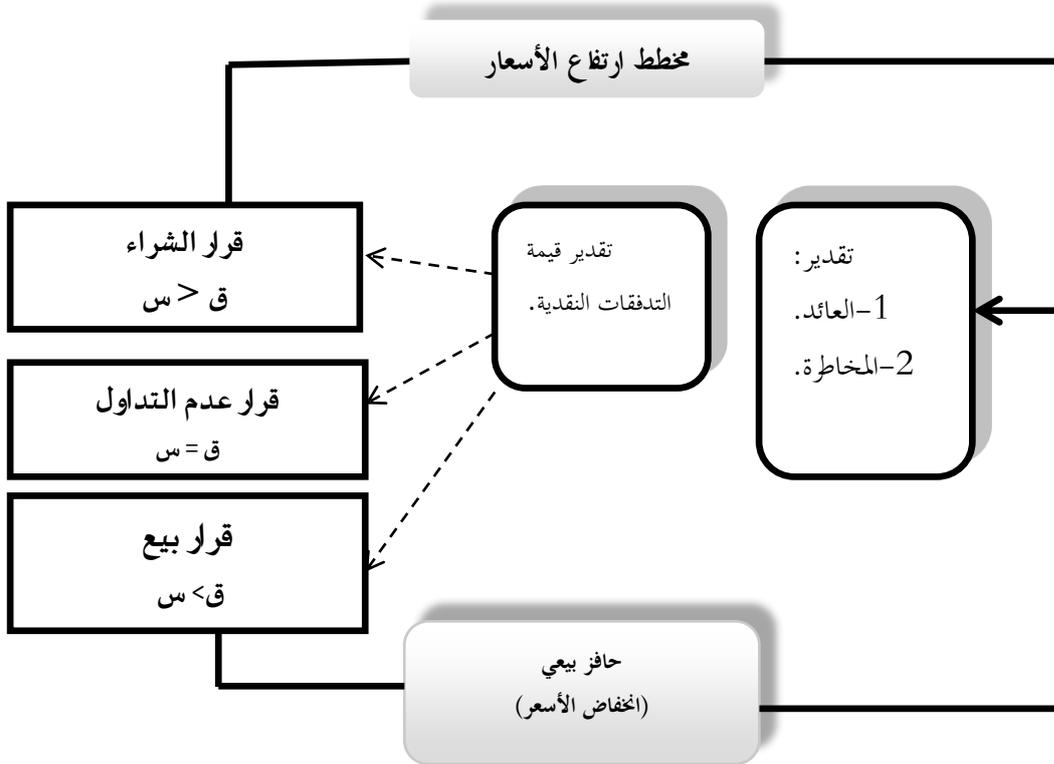
✓ **قرار الشراء:** يتخذه المستثمر عند شعوره أن قيمة الأداة الاستثمارية ممثلة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة بإطار العائد والمخاطر تزيد عن سعر السوق الأداة الاستثمارية، مما يشجع المستثمرين على شراء تلك الأداة بهدف تحقيق عوائد من توقع ارتفاع سعرها مستقبلاً¹؛

✓ **قرار عدم التداول:** يلجأ إليها المستثمر عندما يتبين من دراسته للأدوات الاستثمارية المختلفة أن التدفقات الناجمة عنها سوف لن تحقق له أي أرباح بالقياس مع المخاطر التي يمكن أن تترافق معها؛

✓ **قرار البيع:** يتخذها المستثمر عندما يرى أن الأسعار التي تدفع في السوق مقابل الأدوات الاستثمارية التي يمتلكها أكبر من تلك الأسعار التي دفعها، أو من القيمة الحالية لهذه الأدوات².

ويمكن توضيح ما سبق وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (04): أنواع القرارات الاستثمارية



المصدر : مروان شموط، كنجو عبود كنجو، "أسس الاستثمار"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008 ص 41.

¹ حياة زيد، "دور التحليل الفني في اتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم دراسة تطبيقية في عينة من أسواق المال العربية (الأردن، السعودية وفلسطين)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص 59.

² مروان شموط، كنجو عبود كنجو، "أسس الاستثمار"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص 41.

ثانيا: قرار التمويل.

سوف نقوم بدراسة قرار التمويل من خلال مفهومه ومصادره الداخلية والخارجية.

1- مفهوم قرار التمويل: هناك العديد من التعاريف لقرار التمويل إذ يعرف **قرار التمويل** أنه: عبارة عن القرارات التي تتخذ في هذا المجال وتحدد حجم رأس المال اللازم، ورأس المال العامل والسيولة النقدية، وطرق التمويل كما تتضمن نسبة الأرباح المطلوب تحقيقها وكيفية توزيعها والإجراءات المحاسبية الخاصة بها¹. ويمكن تعريفه أيضا: "أنه القرار المالي الذي يبحث في الكيفية التي تتحصل بها المؤسسة على الأموال الضرورية للاستثمارات"². مما سبق نستنتج أن قرار التمويل هو: " قرار مالي يهدف إلى اختيار طريقة توفير الأموال أو تقديم شيء ذو قيمة مالية من أجل الاستثمار بهدف تحقيق الربح".

2 - مصادر التمويل : يقصد بمصادر التمويل تشكيلة المصادر التي حصلت منها المؤسسة على أموال بهدف تمويل استثماراتها، ومن هنا فإنها تتضمن كافة العناصر سواء داخلية أو خارجية، قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل³.
قرار اختيار مصدر التمويل حسب هدف قرارها الاستثماري، لذلك يفرض عليها الحذر في الاختيار بين البدائل التمويلية المتاحة وتنقسم إلى: مصادر داخلية، مصادر خارجية.

✓ **مصادر التمويل الداخلية:** نقصد بها مقدرة المؤسسة على تغطية احتياجاتها المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات الرأسمالية وكذلك زيادة رأسمالها العامل من الأموال الذاتية للمؤسسة ويشمل التمويل الداخلي على الفائض النقدي المتولد من العمليات الجارية، وكذلك ثمن بيع الأصول الثابتة، وبشكل عام يمكن القول إن مصادر التمويل الداخلي تتمثل في مخصصات الاهتلاك، الاحتياطات والأرباح المحجوزة⁴؛

✓ **مصادر التمويل الخارجي:** مصادر التمويل الخارجية التي يمكن لمنشآت الأعمال أن تحصل منها على احتياجاتها المالية تنقسم إلى مصادر التمويل قصيرة الأجل والمصادر المتوسطة الأجل وأخيرا مصادر التمويل طويلة الأجل.

¹ عبد الحميد برحومة، جلال زغبة، "ماهية اتخاذ القرار والطرق الكمية المساعدة في صنعه بالمؤسسة الاقتصادية"، ورقة بحث مقدمة حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم الجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، يومي 14 و 15 أبريل، 2009، ص 357.

² مليكة زغيب، الياس بوجعادة، "دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية"، ورقة بحث مقدمة إلى المنتدى الدولي حول: "صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، يومي 14 و 15 أبريل، 2009، ص 556.

³ منير ابراهيم هندي، "الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل"، المعارف، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 1998، ص 05.

⁴ محمد إبراهيم عبد الرحيم، "اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص 22.

- مصادر التمويل قصير الأجل: وهي تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير وتلتزم بتسديدها خلال فترة لا تزيد عادة عن سنة. وتنقسم بدورها إلى نوعين أساسيين هما الائتمان التجاري والائتمان المصرفي¹؛
- مصادر التمويل متوسط الأجل: ينقسم هذا النوع إلى قروض مباشرة متوسطة والتمويل بالاستئجار؛
- مصادر التمويل طويلة الأجل: وتنقسم بدورها إلى: أموال الملكية (أسهم عادية، وأسهم ممتازة، أرباح محتجزة) وأصول مقترضة، سندات، قروض الطويل الأجل. أرباح محتجزة لكنها تعتبر من مصادر الداخلية تكما تم الإشارة إليها سابقا².

ثالثا: قرار توزيع الأرباح.

تعطي المؤسسة أهمية بالغة لقرارات توزيع الأرباح حيث أن هذه الأخيرة يمكن أن تأخذ العديد من الأشكال.

1- **تعريف قرار التوزيع:** قرار توزيع الأرباح هو قرار مالي تتخذه المؤسسة بشأن المفاضلة بين توزيع الأرباح على الملاك وبين احتجاز كل الأرباح لغرض إعادة استثمارها ويتوقف هذا القرار أساسا على قرار الاستثمار³.

2- **أشكال التوزيعات:** تختلف أشكال التوزيعات حسب ظروف كل المؤسسة ومن أهمها⁴:

- ✓ **التوزيعات النقدية:** هي التوزيعات المدفوعة من صافي الدخل وتعتبر أكثر من الأشكال شيوعا حيث تقوم المؤسسات بدفعهم بشكل مباشر ومنتظم في الغالب أربع مرات في السنة لدى شركات المساهمة؛
- ✓ **التوزيعات في صورة أسهم:** تعتمد على دفع أسهم للمساهمين وذلك بدل توزيعات نقدية. ولهذا النوع عدة المنافع أهمها المحافظة على النقد حيث توفر المؤسسة الأموال في تمويل استثماراتها من خلال أرباح المنجزة من أجل تعويضها مستقبلا، أيضا اجتناب الأثر النفسي السلبي للمستثمرين في حال عدم توزيعها؛
- ✓ **تجزئة السهم:** يتشابه مع سابقه في قيامها على مبدأ تقسيم الفطيرة إلى أجزاء صغيرة دون المساس بالمركز الأساسي للمساهمين وتتم هذه العملية في حال تسعير أسهم المؤسسة في السوق بأسعار عالية جدا، لذا يجب تخفيضها باللجوء الى تجزئة السهم؛
- ✓ **عكس تجزئة السهم:** العكس للعملية السابقة حيث تتم على سبيل المثال استبدال سهمين قديمين بسهم واحد جديد، تتضاعف القيمة الاسمية للسهم؛

¹ سمير محمد عبد العزيز، "اقتصاديات الاستثمار، التمويل، التحليل المالي"، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1997، ص 134.

² مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامة، "أساسيات الإدارة المالية"، دار الراجية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2013، ص 239.

³ منير ابراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 319.

⁴ عبد الكريم بوحادرة، "اختبار الهيكل المالي على قيمة المؤسسة: دور سياسة توزيع الأرباح في تحديد القيمة السوقية للسهم"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012، ص 115-117.

✓ إعادة شراء الأسهم: تعد عملية شراء الأسهم البديل الثاني للتوزيعات النقدية حيث شاع في السنوات الأخيرة استخدام هذا الأسلوب بشكل كبير على أن يتم الاحتفاظ بها بشكل أسهم الخزينة بغية إعادة بيعها في حال حاجة المؤسسة إلى تمويل إضافي.

من خلال هذا المبحث استنتجنا أن القرارات المالية تعبر عن القرارات التي توازن بين الحصول على الأموال بهدف تمويل الاستثمارات باختيار البديل الأفضل لتحقيق أهداف المؤسسة.

وكذلك لاحظنا أن قرار الاستثمار متعلق بمستقبل الشركة حيث يتم من خلاله المفاضلة بين عدة خيارات ويكون قرار التمويل مرتبط بهدف قرار الاستثمار، وكذلك قرار توزيع الأرباح من عدمه يكون مرتبط بقرار الاستثمار ومنه نستنتج أن هناك ترابط كبير بين القرارات المالية للمؤسسة لتحقيق هدف المؤسسة.

المبحث الثالث

التشخيص المالي كآلية لاتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية

حتى تتمكن المؤسسة من اتخاذ القرار المالي المناسب يتوجب عليها القيام بعملية تحليل البيانات وتفسيرها باستخدام مجموعة من المؤشرات والنسب لتتمكن من بلوغ أهدافها بكفاءة وفعالية، فهي تسعى دوماً لتحسين وضعها المالي وتعديل قراراتها المالية.

وتتناول في هذا المبحث من خلال المطالب الثلاث الآتية:

✓ **المطلب الأول: تشخيص الهيكل المالي؛**

✓ **المطلب الثاني: التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي؛**

✓ **المطلب الثالث: التشخيص المالي باستخدام النسب المالية.**

المطلب الأول: تشخيص الهيكل المالي.

تهدف القوائم المالية إلى إعطاء صورة دقيقة عن وضع المؤسسة المالي ونتائج عملياتها خلال فترة معينة، وسوف نقوم بعرض أهم القوائم المالية.

أولاً: الميزانية المالية.

تعتبر الميزانية المالية من أهم القوائم المالية للمؤسسة نظراً لأهمية البيانات المالية التي تتضمنها، لذلك يجب أن يكون إعدادها بصورة صحيحة ودقيقة حتى يكون تعبيرها عن المركز المالي للمؤسسة صادقا وصحيحا.

1- مفهوم الميزانية المالية: هي عبارة عن قائمة مالية تصور المركز المالي للوحدة الاقتصادية في فترة زمنية معينة (السنة). وعليه فإن محتويات الميزانية هي عناصر لحظية تعرف محاسيباً بمصطلح الأرصدة تمييزاً لها عن التيارات أو التدفقات التي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى لحسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، وللميزانية جانبان، يتضمن جانبها الأيمن عناصر الأصول ومختلف الأرصدة المدبنة التي تعكس حقوق المؤسسة على الآخرين، أما جانبها الأيسر فيتضمن عناصر الخصوم والأرصدة الدائنة الأخرى التي تعكس كافة البنود الخاصة بخصوم المؤسسة والتزاماتها تجاه الآخرين، وهي بذلك توفر معلومات عن مدى متانة المركز المالي للمؤسسة، فتبين مالها من ممتلكات وما عليها من التزامات¹.

2- الميزانية المالية المختصرة: هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية والمرتبة وفق درجة السيولة بالنسبة للأصول ووفق درجة الاستحقاق بالنسبة للخصوم، وتستعمل الميزانية المختصرة في عملية التحليل².

الجدول رقم (02): الميزانية المالية المختصرة.

الخصوم			الأصول		
النسبة	المبلغ الصافي	البيان	النسبة	المبلغ الصافي	البيان
		الأصول الثابتة			الأصول الثابتة
		ديون قصيرة الأجل			أصول متداولة
100 %		المجموع	100 %		المجموع

المصدر: العلجة مبطوش، "مطبوعة في مقياس التسيير المالي"، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، 2020، ص 18.

كما تعرف كذلك الميزانية المالية على أنها ميزانية محاسبية معدلة بالاعتماد على مبدأ السيولة للأصول المتزايدة والاستحقاقية المتزايدة للخصوم، حيث ينص مبدأ السيولة المتزايدة على ترتيب عناصر الأصول حسب المدة اللازمة لتحويلها

¹ حياة نجار، "مطبوعة في مقياس التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية"، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، بجيجل، الجزائر، 2016، ص 10.

² العلجة مبطوش، "مطبوعة في مقياس التسيير المالي"، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، 2020، ص 18.

إلى سيولة (أقل من سنة أو أكثر من سنة)، ويتم ترتيب عناصر الأصول حسب هذا المبدأ تصاعدياً من الأقل سيولة (التشبيات) إلى الأكثر سيولة (حسابات الخزينة).

3- كيفية إعداد الميزانية المالية: إن هدف الميزانية المالية هو إظهار الممتلكات الحقيقية للمؤسسة وتقييم خطر عدم سيولتها، ونقصد بالسيولة قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة، ويمكن إعداد الميزانية المالية بتقسيمها إلى أربعة مجموعات رئيسية¹:

أ- ترتيب الأصول: تقسم الأصول إلى مجموعتين: أصول ثابتة وأصول متداولة.

✓ **الأصول الثابتة:** وتضم كل الاستعمالات التي تزيد درجة سيولتها عن سنة، وتظهر بقيمة صافية من الاهتلاكات، وهي على العموم كل حسابات الاستثمارات باستثناء حسابات المصاريف الإعدادية، وهذا نظراً لطبيعة هذه المصاريف، فهي أعباء وليست موجودات مادية أو معنوية، وعليه فهي لا تعبر عن قيمة حقيقية وبالإضافة إلى حسابات الاستثمارات المذكورة سابقاً، فإننا نضيف باقي الأصول التي لا تتحول إلى سيولة إلا في مدة تزيد عن سنة كمدينو الاستثمار على المدى الطويل ومخزون الأمان؛

✓ **الأصول المتداولة:** وتضم العناصر التي تستخدمها المؤسسة في دورة استغلالية واحدة، وتضم قيم الاستغلال والقيم غير الجاهزة والقيم الجاهزة كآلاتي:

- قيم الاستغلال: تتمثل في المخزونات ويختلف تركيبها حسب وظيفة وطبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة؛
- قيم قابلة للتحقيق أو غير جاهزة: وتشمل مجموع حقوق المؤسسة مع الغير من زبائن وسندات مساهمة وتسبيقات للغير والتي لا تتجاوز مدتها السنة؛
- القيم الجاهزة: وهي البنك والصندوق أو القيم التي تحت تصرف المؤسسة ولا تستدعي مدة لتحقيقها².

ب- ترتيب الخصوم: تقسم الخصوم إلى³:

¹ مليكة زغيب، ميلود بوشنقىر، "التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر، الطبعة الثانية، 2011، ص 20، 21.

² إيمان خلفاوي، "التشخيص المالي في البنوك"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، الجزائر، 2011، ص 66.

³ محمد البشير بن عمر، "مطبوعة في مقياس التحليل المالي المعمق"، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2021، ص 20.

✓ **الأموال الدائمة:** هي تلك الأموال التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة وهي: الأموال الخاصة + الاحتياطات بأنواعها + نتائج سنوات سابقة + الديون المتوسطة والطويلة الأجل + مؤونات الأخطار والتكاليف + نتائج رهن التخصيص + الاهتلاكات والمؤونات + الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة ويرمز لها بالرمز CP.

✓ **القروض قصيرة الأجل:** في هذا المستوى تلجأ المؤسسة إليه من أجل حل المشاكل الظرفية التي تقع فيها، وبالتالي نجد هذا النوع من القروض يبقى في المؤسسة لأقل من سنة مثلاً: الموردون، الاعتمادات البنكية الجارية أو الحسومات البنكية الجارية.... إلخ ويرمز لها بالرمز CCT.

ثانياً: الميزانية الوظيفية.

الميزانية هي أداة للتشخيص المالي تقيّد فيها الموارد والاستخدامات بالقيمة الاجمالية لتدفقات الإيرادات والنفقات وترتب فيها الموارد والاستخدامات حسب دورة التمويل والاستثمار والاستغلال.

1- تعريف الميزانية الوظيفية: الميزانية الوظيفية هي أداة ووسيلة إعلامية لطرق تمويل الاستخدامات المستقرة (الاستثمارات) ودورة الاستغلال، وهدفها هو تشخيص التوازن المالي للمؤسسة وذلك استناداً إلى القاعدة الأساسية الذهبية لتحليل المالي "التوازن الأدنى" والقائمة على التوفيق بين مدة الاستخدام ومدة استحقاق الدين، ويعني ذلك أن الاستثمارات طويلة الأجل يتعين تمويلها بموارد مستقرة، في حين يمكن تمويل الاستخدامات الجارية بموارد قصيرة الأجل¹. ويتم تقسيم عناصر الميزانية الوظيفية إلى أربعة مستويات:

أ- المستوى الأول: الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة: تتشكل الموارد من مصادر التمويل متوسطة وطويلة الأجل مثل الأموال الخاصة، الديون المتوسطة وطويلة الأجل، الاهتلاكات والمؤونات، النتائج المتراكمة والاحتياطات. تتشكل الاستخدامات المستقرة من التثبيتات بمختلف أنواعها، وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة في المؤسسة.

ب- المستوى الثاني: موارد واستخدامات الاستغلال: وهي عناصر دورة الاستغلال مثل: المخزونات والعملاء، وموارد تمويلها².

ج- المستوى الثالث: الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال: هي كل الاحتياجات والموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي للمؤسسة وتلك الحركات المالية ذات الطبيعة الاستثنائية.

¹ لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص 28.

² محمد الساسي بالنور، "مطبوعة في مقياس التحليل المالي المتقدم"، قسم العلوم المالية والمحاسبة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة حمّة لحضر، الوادي، الجزائر، 2022، ص 5.

د- المستوى الرابع: الخزينة: تتضمن استخدامات الخزينة المتمثلة في المتاحات وموارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية¹.

الجدول رقم (03): الميزانية الوظيفية.

الموارد	الاستخدامات
<p>وظيفة التمويل (موارد دائمة)</p> <ul style="list-style-type: none"> - أموال خاصة - مؤونة الخسائر والتكاليف - ديون مالية 	<p>وظيفة الاستثمار:</p> <ul style="list-style-type: none"> - ستمارات مادية. - استتمارات معنوية - استتمارات مالية. - الأعباء الواجب توزيعها على عدة دورات. - علاوات تسديد السندات.
<p>وظيفة الاستغلال</p> <p>ديون الاستغلال (موارد الاستغلال)</p> <ul style="list-style-type: none"> ديون المورد ديون استغلال اخرى ديون خارج الاستغلال موارد خارج الاستغلال ديون اخرى 	<p>وظيفة الاستغلال:</p> <p>أصول متداولة للاستغلال (استخدامات الاستغلال)</p> <ul style="list-style-type: none"> - مخزون. - زبائن. - تسبيقات. <p>أصول متداولة خارج الاستغلال استخدامات خارج الاستغلال</p> <ul style="list-style-type: none"> - حقوق أخرى (مدينون آخرون)
<p>موارد الخزينة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - سلفات مصرفية (قروض مصرفية) 	<p>استخدامات الخزينة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - نقديات.
<p>مجموع الموارد بالقيم الإجمالية</p>	<p>مجموع الاستخدامات بالقيم الإجمالية</p>

المصدر: العيد صوفان، "مطبوعة في مقياس التحليل المالي" قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2018، ص 33.

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي "التسيير المالي، الإدارة المالية دروس وتطبيقات"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن الطبعة الأولى، 2006، ص 81.

ثالثا: جدول تدفقات الخزينة.

هو قائمة مهمة كما ينص عليه المعيار الدولي الأول IAS1 وهدفه إعطاء معلومات عن الخزينة نتيجة أهمية وجود السيولة وتحقيق التوازن المالي في المؤسسة، من خلال هذا الجدول نستطيع معرفة حركة التدفقات المالية في المؤسسة والتحكم في التسيير المالي للمؤسسة وتحديد احتياجات المؤسسة التمويلية¹.

وحسب الفقرة 240، 2 من النظام المحاسبي المالي يقدم جدول تدفقات الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها²:

- ✓ التدفقات الناشئة عن الأنشطة العملية التي تتولد عنها تحصيلات وتسديدات غير مرتبطة بالاستثمار والتمويل؛
- ✓ التدفقات الناشئة عن أنشطة الاستثمار (عمليات سحب الأموال للاقتناء، وتحصيل الأموال عن بيع أصول طويلة الأجل)؛

✓ التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغير حجم وبنية الأموال الخاصة والديون).

1- طرق إعداد جدول تدفقات الخزينة: هناك طريقتين تقدم بها تدفقات الأموال: الطريقة مباشرة أو الطريقة غير مباشرة.

أ- الطريقة المباشرة: وهي الطريقة الموصى بها ويتم بموجبها الإفصاح عن المبالغ الإجمالية المحصلة والمدفوعة للبنود الأساسية، ويفضل استخدام هذه الطريقة باعتبارها تقدم معلومات أكثر وضوح، وقد تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، ويتم الحصول على المعلومات المتعلقة بإجمالي المبالغ المحصلة والمدفوعة للبنود الرئيسية بإحدى الطريقتين³:

✓ من الدفاتر المحاسبية للمؤسسة؛

✓ بإجراء العمليات التالية:

- تعديل بنود المبيعات، تكلفة المبيعات، المصاريف المالية وغيرها من عناصر حسابات النتائج؛
- التغيرات خلال الفترة في المخزون والمدنيين والدائنين من الأنشطة العملية وكل العناصر غير النقدية الأخرى؛
- العناصر الأخرى التي تعتبر آثارها النقدية ضمن الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

وفيما يلي نموذج عن جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة.

¹ الطاهر بعداش، "انعكاسات تطبيق التنظيم المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة: دراسة حالة مؤسسة الصيانة الصناعية والأفران (2015/2018)", مجلة دراسة العدد الاقتصادي، مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، الأغواط، الجزائر، العدد 02، 2022، ص 323.

² جمال القدام، "مطبوعة في مقياس التشخيص المالي"، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2021، ص 01.

³ بومدين بروال، "مطبوعة في مقياس التسيير المالي مدعمة بأمثلة وتمارين محلولة"، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2018، ص 76.

الجدول رقم (04): كشف التدفق النقدي بالطريقة المباشرة.

البيان	القيمة
(الطريقة المباشرة) التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	
المقبوضات النقدية من بيع السلع والخدمات.	XXX
المدفوعات النقدية على شراء البضائع والخدمات	(XXX)
المدفوعات النقدية على المصروفات التشغيلية	(XXX)
(1) صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	XXX
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	
المقبوضات النقدية من بيع الموجودات الثابتة	XXX
المقبوضات النقدية من بيع الاستثمارات في الأسهم والسندات	(XXX)
المدفوعات النقدية على شراء الموجودات الثابتة	(XXX)
المدفوعات النقدية على شراء الأسهم	XXX
(2) صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	XXX
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	
المقبوضات النقدية من إصدار الأسهم والسندات	XXX
المقبوضات النقدية من الاقتراض من الغير	XXX
المدفوعات النقدية من توزيع الأرباح على حملة الأسهم	(XXX)
المدفوعات النقدية من تسديدات القروض	(XXX)
(3) صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	XXX
الزيادة أو النقص في النقدية (1+2+3)	XXX
النقدية في بداية المدة	XXX
النقدية في نهاية المدة	XXX

المصدر: سالم محمد عبود، أحمد محمد فهمي البرزنجي، "التحليل المالي منهج تحليل لتقويم الأداء ودعم العملية الإدارية"، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية بغداد، العراق، الطبعة الأولى، 2019، ص 351.

ب- الطريقة غير المباشرة: ويشار إليها بطريقة التوفيق أو التسويات، حيث تبدأ بصافي الربح من واقع قائمة الدخل وتحويله إلى صافي تدفقات نقدية مرتبطة بأنشطة التشغيل، أي أن الطريقة غير المباشرة تنطوي على إجراء تعديلات أو تسويات على صافي الربح بالنسبة للبنود التي أثرت على صافي الربح ولكنها لم تؤثر على النقدية، بعبارة أخرى يتم خصم

الأعباء التي خصمت من الإيرادات في قائمة الدخل ولم يترتب عليها تدفقات نقدية خارجة إلى صافي الربح، واستبعاد البنود الدائنة في قائمة الدخل التي لم يترتب عليها تدفقات نقدية داخلية من صافي الربح لحساب التدفقات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل¹.

وفيما يلي نموذج عن جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة.

الجدول رقم (05): جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة.

الدورة السابقة	الدورة الجارية	إحالات	البيان
			تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية: النتيجة الصافية خلال الدورة المحاسبية تعديلات وتصحيحات حول: - اهتلاكات ومؤهلات - التغير في الضرائب المؤجلة - التغير في المخزون - التغير في حسابات الزبائن وحقوق أخرى - التغير في حسابات المورد وديون أخرى - زائد/ ناقص قيمه التنازل، ضريبة صافية
			تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية 1
			تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية - المدفوعات الخاصة باقتناء القيم الثابتة - التحصيل الخاص بالتنازل/ القيم الثابتة
			تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية 2
			تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية - حصص مدفوعة للمساهمين - زيادة او ارتفاع رأس المال - إصدار قروض - تسديد قروض
			تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية 3

¹ أمين السيد لطفي، "التحليل المالي لأعراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص

	3+2+1		تغيير الخزينة خلال السنة المالية
			الخزينة وشبه الخزينة في بداية الدورة
			الخزينة وشبه الخزينة في نهاية الدورة
			مؤشر تغير أسعار صرف العملات
			تغير الخزينة خلال السنة المالية

المصدر: شعيب شنوف، "التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 181، 182.

رابعاً: جدول التمويل.

يعرفه مجلس خبراء المحاسبة والمحاسبين المعتمدين (O.E.C.C.A) بأنه جدول يصف الكيفية التي من خلالها تتمكن موارد المؤسسة من مواجهة احتياجاتها أثناء دورة الاستغلال¹.

وهو جدول يتضمن الموارد المالية للمؤسسة واستخداماتها خلال فترة زمنية محددة كما يبين التغيرات في ثروة المؤسسة لنفس الفترة ومن هنا جاء جدول التمويل يتجاوز التحليل الساكن إلى التحليل الوظيفي وذلك من خلال تحديد التدفقات المالية بين كل من الموارد والاستخدامات اعتماداً على تحديد الفرق بين ميزانيتين وظيفيتين لسنتين متتاليتين والذي ينتج عنه التغيرات في المعادلة الأساسية للخزينة على النحو الآتي²:

$$\Delta FR_{NG} = \Delta BFR_G + \Delta T_{NG}$$

1- بناء جدول التمويل: يقوم جدول التمويل حسب PCG₁₉₈₂ على الفرق بين التدفقات النقدية الطويلة والقصيرة الأجل ومنه ينتج لدينا جزئيين هما:

أ- الجزء الأول من جدول التمويل: يحتوي هذا الجزء على العناصر التالية:

✓ الموارد المالية طويلة الأجل التي جلبتها المؤسسة والمتمثلة في التغير في الموارد الدائمة بين الدورة السابقة والحالية؛

✓ الاستخدامات التي كونتها المؤسسة والمتمثلة في التغير في الاستخدامات المستقرة بين الدورة السابقة والحالية³.

والجدول الموالي يبين لنا مضمون الجزء الأول.

¹ عادل عشيري، "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل، بسكرة"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002، ص 57.

² محمد البشير بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص 35.

³ سعيده بورديمة، مرجع سبق ذكره، ص 44.

الجدول رقم (06): الجزء الأول من جدول التمويل.

الموارد الدائمة	استخدامات المستقرة
<ul style="list-style-type: none"> - القدرة على التمويل الذاتي - التنازل عن الاستثمار - الرفع من رأس المال - الحصول على قروض جديدة 	<ul style="list-style-type: none"> - توزيع الأرباح - حيازة استثمارات جديدة - تسديد الديون المالية - الانخفاض في الأموال الخاصة

المصدر: العيد صوفان، "مطبوعة في مقياس التحليل المالي" قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2018، ص 59.

ب- الجزء الثاني من جدول التمويل: يبين هذا الجزء التدفقات قصيرة الأجل وذلك من خلال الفرق بين موارد الاستغلال وخارج الاستغلال، الخزينة من جهة والاستخدامات كل منهم على حدي من جهة أخرى، ويشكل الفرق في التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي¹. والجدول الموالي يبين لنا مضمون الجزء الثاني.

الجدول رقم (07): الجزء الثاني من جدول التمويل.

رصيد (2) - (1)	مورد (2)	احتياج (1)	تغيرات رأس المال العامل الصافي الاجمالي
			<p>أ- التغيرات ذات الطابع الاستغلالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ◆ تغيرات الأصول الجارية <ul style="list-style-type: none"> ● المخزون ● عملاء، أوراق القبض ● أصول جارية أخرى ◆ تغيرات ديون الاستغلال <ul style="list-style-type: none"> ● موردون وأوراق الدفع ● ديون أخرى للاستغلال
			المجموع
			(أ) التغير الصافي ذا الطابع الاستغلالي (BFRE)
			<p>ب- تغيرات ذات الطابع خارج الاستغلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تغيرات الأصول الجارية خلال الاستغلال - تغيرات الديون خارج الاستغلال

¹ فاطمة ساحي، "مطبوعة في مقياس التحليل المالي"، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2017، ص 65.

			المجموع
			(ب) التغيير الصافي ذا الطابع خارج الاستغلالي (BFRHE)
			ت - تغيرات الخزينة الصافية: - تغيرات خزينة الاصول - تغيرات خزينة الخصوم
			المجموع
			(ت) التغيير الصافي في الخزينة
			المجموع (أ + ب + ت) = - استخدام صافي (إذا كان سالب) أو - مورد صافي (إذا كان موجب)

المصدر: حياة نجار، "مطبوعة في مقباس التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية"، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2016، ص 52.

خامسا: جدول حسابات النتائج.

يتمثل في:

- ✓ هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتعم للميزانية المحاسبية، الغرض منه تحليل نتيجة السنة فإن كانت الميزانية تعطي وضعية المؤسسة في لحظة معينة عادة مع نهاية دورة معينة، فإن جدول حسابات النتائج يحلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المالية المتخذة من طرف المؤسسة للوصول إلى القرارات التقويمية¹؛
- ✓ جدول النتائج لسنة ما هو جدول يضم مجموع نواتج ومجموع أعباء المؤسسة، الفرق بين هذه النواتج والأعباء يمثل النتيجة، أي أن الهدف منه هو إحصاء مجموع النواتج التي تزيد من الثروة والأعباء التي تنقص من الثروة، إذا الفرق بين النواتج والأعباء يبين التغيير في ثروة المؤسسة خلال الدورة².

1- أرصدة جدول حسابات النتائج: تتمثل أرصدة جدول حسابات النتائج فيما يلي:

¹ مبارك لسلوس "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012، ص 24، 25.

² أمينة دراجي، "دور التشخيص المالي في تحسين فعالية التسيير المالي في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مطاحن عمر بن عمر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص 42.

- ✓ القيمة المضافة: تعبر عن الثروة التي تخلقها المؤسسة باستخدام وسائل الانتاج، ويستخدم هذا المؤشر لتحديد نشاط المؤسسات الصناعية، كما تسمح بقياس الوزن الاقتصادي للمؤسسة؛
 - ✓ إجمالي فائض الاستغلال: يعبر عن مجموع الإيرادات التي تحصل عليها المؤسسة من خلال نشاطها الرئيسي¹؛
 - ✓ هامش الربح الإجمالي: يمثل الفرق بين مبيعات البضائع وتكلفة شرائها؛
 - ✓ النتيجة التشغيلية: وهي رصيد دورة الاستغلال، أي هي الفرق بين إيرادات الاستغلال ومصاريف الاستغلال؛
 - ✓ النتيجة المالية: هي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها فهي تمثل الفرق بين الإيرادات المالية والأعباء المالية²؛
 - ✓ النتيجة العادية قبل الضرائب: هي مجموع كل من النتيجة الوظيفية والنتيجة المالية؛
 - ✓ النتيجة الصافية للأنشطة العادية: تمثل النتيجة العادية بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية؛
 - ✓ النتيجة غير العادية: وهي عبارة عن الفرق بين الإيرادات غير العادية والأعباء غير العادية؛
 - ✓ نتيجة السنة المالية الصافية: هي عبارة عن إجمالي النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية³.
- وفيما يلي نموذج عن جدول حسابات النتائج:

الجدول رقم (08): جدول حسابات النتائج.

المبلغ	البيان
	المبيعات والمنتجات الملحقة
ح/70	تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة الجاري صنعها
ح/72	الإنتاج المثبت
ح/73	
ح/74	إعانات الاستغلال
	1- إنتاج السنة المالية
ح/60	المشتريات المستهلكة
ح/62	الخدمات والاستهلاكات الأخرى
	2- استهلاك السنة المالية
	3- القيمة المضافة (2+1)

¹ كاميلية لوصيف، "مطبوعة في مقياس التحليل المالي"، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر 2020، ص 44.

² Hubert de la bruslerie, "Analyse Financière information Financière et diagnostique", DUNOD Edition, paris, France, 3ème Edition, 2006, P 122

³ شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 152.

	أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات	ح/63 ح/64
	4- إجمالي فائض الاستغلال	
	المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة استرجاع على خسائر القيمة	ح/75 ح/65 ح/68 ح/78
	5- النتيجة العملية	
	المنتجات المالية الأعباء المالية	ح/76 ح/66
	6- النتيجة المالية	
	7- النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6)	
	الضرائب الواجب دفعها على النتائج الضرائب المؤجلة	ح/695 + ح/698 ح/692 + ح/693
	مجموع منتجات الأنشطة العادية	
	مجموع أعباء الأنشطة العادية	
	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
	عناصر غير عادية (منتجات) عناصر غير عادية (أعباء)	ح/77 ح/67

المصدر: شعيب شنوف، "التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 152.

المطلب الثاني: التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

يكمن الهدف في استخدام المؤشرات المالية في قياس التوازن المالي للمؤسسة من خلال مقارنة المصادر والاستخدامات، وقبل التطرق إلى أهم المؤشرات سوف نعطي تعريف بسيط للتوازن المالي الأدنى.

أولاً: تقييم قاعدة التوازن المالي الأدنى.

تنص قاعدة التوازن المالي الأدنى (أو قاعدة الحجم) على أن توازن البنية المالية للمؤسسة يتحقق إذا كانت أصولها الثابتة تمول بالموارد المالية الدائمة، وأصولها الجارية تمول بالخصوم الجارية، بعبارة أخرى لكي يكون هناك توازن مالي للمؤسسة يجب أن يتساوى حجم الأصول الثابتة مع الأموال الدائمة وحجم الأصول الجارية مع الديون قصيرة الأجل¹.

¹ حياة نجار، مرجع سبق ذكره ص 107.

ثانيا: مؤشرات التوازن المالي لاتخاذ القرارات المالية.

تتجلى مؤشرات التوازن المالي فيما يلي:

1- رأس المال العامل: **fonds de roulement**: يمثل رأس المال العامل مجموع الأموال المستثمرة في الأصول المتداولة ويطلق عليه أيضا رأس المال التشغيلي أو رأس المال الدائم، أما صافي رأس المال العامل فيعني الأصول المتداولة ناقص الخصوم المتداولة¹، ورأس المال العامل يحسب من الميزانية الوظيفية ويسمى ب: **FRNG fonds de roulement net global** وهو يجيب عن السؤال: هل الموارد الدائمة قادرة على تمويل الأصول الثابتة²؟ ويمكن حساب رأس المال العامل والذي يطلق عليه بالدائم، بطريقتين كما يلي:

✓ من أعلى الميزانية (في الأجل الطويل): يعبر رأس المال العامل عن العلاقة بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة ويحسب وفق العلاقة الآتية³:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

ويمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل:

- الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب (الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة) في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة استطاعت تحويل جميع تثبيتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل، وذلك على النحو الآتي:
 - الحالة الثانية: رأس المال العامل سالب (الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة): في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلبي جزء منها فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.
 - الحالة الثالثة: رأس المال العامل معدوم (الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة): وهي قاعدة التوازن المالي الأدنى، أي أن الأموال الدائمة غطت الأصول الثابتة دون وجود أي فائض.
- ✓ من أسفل الميزانية (الأجل القصير): يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون قصيرة الأجل (الأكثر قابلية للتحويل لسيولة). ويحسب كما يلي⁴:

¹ منير شاكر وآخرون، "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"، مطبعة الطليعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص 112.

² Beatrice Meunier – Rocher, "le dialogue financier", Editions d'organisation, Paris, France, deuxième Edition, 2001, P 56

³ نذير نصرالدين، "مطبوعة في مقياس التسيير المالي 1"، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة البلدة 2، البلدة، الجزائر، 2021، ص 49.

⁴ العلجة مطبوش، مرجع سبق ذكره، ص 22.

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل

ويمكن حصرها في ثلاث حالات لرأس المال العامل:

- الحالة الأولى: الأصول الجارية < ديون قصيرة الأجل \Leftrightarrow رأس المال العامل < 0: رأس مال العامل موجب أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، ويتبقى فائض حاليا يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل، حيث تؤدي درجة تحقيق السيولة دور هام في التوازن المالي؛
- الحالة الثانية: الأصول الجارية > ديون قصيرة الأجل \Leftrightarrow رأس المال العامل > 0: رأس المال العامل سلبي بمعنى أن الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات في الأجل القصير¹؛
- الحالة الثالثة: الأصول الجارية = ديون قصيرة الأجل \Leftrightarrow رأس المال العامل = 0: وهي شكل التوازن المالي الأدنى وتظهر من خلالها قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، وهذه الحالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة².

الجدول رقم (09): أنواع رأس المال العامل.

النوع	طرق حسابه	الغرض من حسابه
رأس المال العامل الصافي الإجمالي	أعلى الميزانية = موارد دائمة - أصول ثابتة أسفل الميزانية = أصول جارية - خصوم جارية (ديون قصيرة الأجل)	- معرفة مدى استطاعة المؤسسة تمويل استثماراتها بواسطة مواردها الدائمة - معرفة مدى تغطية الديون قصيرة الأجل باستخدام الأصول الجارية
رأس مال العامل الاجمالي	= مجموع الأصول - الأصول الثابتة = مجموع الأصول الجارية	يعتبر كمؤشر لمعرفة الأهمية النسبية لإجمالي الموجودات (تدنيه يعطي صورة سبئية عن المؤسسة)
رأس المال العامل الخاص	= الأموال الخاصة - أصول ثابتة = أصول جارية - مجموع الديون	- معرفة مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الخاصة - قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية
رأس المال العامل الأجنبي	= إجمالي الديون (خصوم جارية + خصوم غير جارية) = إجمالي الديون (ديون طويلة الأجل + الديون القصيرة الأجل)	- مقارنة حجم الديون لدى المؤسسة بحجم الأموال الخاصة

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

1- خميسي شبيحة، "التسيير المالي للمؤسسة"، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2013، ص ص 84، 85.

2- لوصيف كميعة، "مطبوعة في مقياس التحليل المالي" قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2020 ص ص 18، 19.

¹ العيد صوفان، مرجع سبق ذكره، ص 21.

² شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 118.

2- الاحتياج في رأس المال العامل BFR: ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الاجتماعية والجبائية.

يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المرتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتهما وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز وهذا ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل¹. ويحسب بالمعادلة التالية²:

احتياج رأس المال العامل BFR = احتياجات الدورة - موارد الدورة

احتياجات رأس المال العامل BFR = (المخزونات + مدينو الاستغلال + مدينو خارج الاستغلال)

احتياجات رأس المال العامل BFR = (ديون الاستغلال + ديون خارج الاستغلال)

وينقسم إلى³:

احتياج رأس المال العامل للاستغلال BFRE = احتياجات دورية للاستغلال - موارد دورية للاستغلال

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRHE = احتياجات الدورة خارج الاستغلال - موارد الدورة خارج الاستغلال

$$\mathbf{BFR=BFRE+BFRHE}$$

3- الخزينة الصافية TN: تتشكل الخزينة عندما تستخدم المؤسسة رأس المال العامل الصافي الإجمالي في احتياجات رأس المال العامل (للاستغلال أو خارج الاستغلال) فإذا تمكنت من تغطية هذا الاحتياج يكون رصيد الخزينة موجب وهي حالة فائض والعكس تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز⁴.

والخزينة الصافية هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً، والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسة وتحسب عن طريق صافي القيم الجاهزة.

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

² زبيدة سمرد، سحنون جمال الدين، "دور التحليل المالي في تقييم الاداء المالي عن طريق مؤثرات التوازن، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية للفترة 2017/2018"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 06، العدد 03، 2020، ص 353.

³ خميسي شبيحة، التسيير المالي للمؤسسة"، دار هومة، الجزائر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2013، ص 87.

⁴ سعيدة بورديمة، مرجع سبق ذكره، ص 29.

الخزينة الصافية = القيمة الجاهزة - السلفات المصرفية

أو عن طريق الفرق بين رأس المال العامل واحتياج رأس المال العام

$$^1 \text{ الخزينة الصافية} = \text{رأس مال العامل} - \text{احتياج رأس المال العامل}$$

سنحاول في الجدول التالي إبراز دور مؤشرات التوازن المالي كأداة في اتخاذ القرارات المالية وذلك اعتمادا على حالات رأس المال العامل كأداة مساعدة في اتخاذ هذه القرارات.

الجدول رقم (10): رأس المال العامل كأداة مساعدة في اتخاذ القرارات المالية.

حالات رأس المال العام	دورها في اتخاذ القرارات المالية
FRNG > 0	وفي هذه الحالة تكون المؤسسة أمام قرارات مختلفة، وذلك حسب احتياجات رأس المال العام كما يلي: ✓ إذا كان رأس المال العامل يغطي كافة الاحتياجات أي أن (FRNG > BFR) فيمكن المؤسسة اتخاذ قرار استثمار الفائض وتجنب تجميده من خلال شراء استثمارات أو الدخول في مشاريع استثمارية جديدة أو التوسع في مشاريع قائمة في سبيل تحقيق المزيد من الإيرادات تدعم بها مردوديتها، كما يمكن اتخاذ قرار توزيع هذا الفائض على المساهمين في شكل حصص أرباح أو حتى تسديد ديونها. ✓ أما إذا كان رأس المال العامل غير كاف لتغطية الاحتياجات (BFR) فتكون المؤسسة في هذه الحالة مجبرة على اتخاذ قرارات مالية مختلفة من أجل تغطية العجز المسجل، تتمثل هذه القرارات في: اتخاذ قرار التخفيض من حجم الاستخدامات الثابتة عن طريق التنازل عن بعض الاستثمارات أو التخلي عن بعض المشاريع الاستثمارية غير المجدية والتي لا تساهم بشكل مباشر في تحقيق المردودية، أو اتخاذ قرار الرفع من حجم الموارد المالية الدائمة عن طريق الرفع من رأس المال من خلال طرح أسهم للبيع، أو عدم توزيع أرباح على المساهمين وإعادة استثمارها، بالإضافة إلى اتخاذ قرار اللجوء للاستدانة حتى تستطيع تغطية العجز المسجل في الاحتياجات والاستفادة من الأثر الموجب للرفع المالي.
FRNG = 0	وهي حالة متوازنة للمؤسسة وصعبة أيضا ولا تتيح أي ضمان تمويلي، وبالتالي فاتخاذ قرارات مالية يتطلب منها البحث عن مصادر تمويل تمكنها من تمويل مختلف أنشطتها وتستطيع عبرها اتخاذ القرارات المالية الأخرى المتمثلة في قرار الاستثمار وتوزيع الأرباح.
FRNG < 0	في هذه الحالة على المؤسسات اتخاذ قرارات مالية مختلفة من أجل معالجة هذا الخلل، من بين هذه القرارات ما يلي: الرفع من حجم الموارد المالية الدائمة إلى المستوى الذي يضمن تغطية الاستخدامات الثابتة وأيضا احتياجات دورة الاستغلال، وذلك من خلال اتخاذ قرار الرفع من رأس المال عن طريق طرح أسهم جديدة للبيع مع استبعاد اللجوء لتوزيع أرباح على المساهمين أو اتخاذ قرار اللجوء للاستدانة، بالإضافة إلى اتخاذ قرار التخفيض من حجم الاستخدامات الثابتة من خلال التخلي عن الاستثمارات غير المجدية والتي لا تساهم في تحقيق إيرادات للمؤسسة.

المصدر: محمد أمين علوان، لطفي شعباني، "دور الهيكل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة دباغة الجلود، جيجل" مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، العدد 01، 2020، ص 765.

¹ مليكة زغيب، ميلود بوشنقى، مرجع سبق ذكره، ص 53.

المطلب الثالث: التشخيص المالي باستخدام النسب المالية.

سوف نتطرق إلى مفهوم النسب وشروط استخدامها وأهم النسب المالية المستعملة في التشخيص المالي التي من خلالها يقوم الشخص باتخاذ القرارات المالية.

أولاً: مفهوم النسب المالية.

تعرف النسب المالية بأنها علاقات بين البيانات والمؤشرات الاقتصادية التي يتم الحصول عليها من القوائم المالية أو المصادر الأخرى بهدف تتبع التغيرات التي تصيب هذا المؤشر لتقييم أداء المشاريع الاقتصادية أو متانة مركزها المالي¹. وكذلك تعرف النسب المالية على أنها "علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين². فهي بذلك علاقة بين كميتين متغيرتين توجد بينهما علاقة اقتصادية أو مالية، وبدون هذا الارتباط منطقي تكون النسبة رقما بسيطا لا يمكن استخدامه في التشخيص المالي، وطبيعة هذا الرابط يمكن أن يكون³:

✓ علاقة بسيطة لمقارنة ارتباط بنود نفس المجموعة وهو حالة نسب الهيكل المالي الذي يقارن بالنسبة المئوية قيمة تتبنى

الميزانية المالية مقارنة مع مجموع الأصول (أو الخصوم)؛

✓ أو علاقة سبب نتيجة نجحت مثلا نسب المردودية.

من خلال ما سبق يمكن أن نعرف النسب المالية على أنها "من أهم أدوات التشخيص المالي حيث هي عبارة عن علاقة بين متغيرين من القوائم المالية تربطها علاقة مشتركة ومن خلال تحليل هذه النسب تتمكن من اتخاذ القرارات المناسبة".

ثانياً: أنواع النسب المالية.

هناك العديد من النسب المالية يمكن الاعتماد عليها، نذكر أهمها وفق ما يلي:

1. نسب الهيكل المالي (نسب التمويل، المديونية): تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف

مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة وأهم نسب الهيكل المالي:

¹ محمد بنية، "مطبوعة في مقياس التحليل المالي"، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2019، ص 18.

² محمد الصيرني، "التحليل المالي وجهة نظر محاسبة إدارية"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2014، ص 231.

³ Hubert de la bruslerie, op. cit, P 178.

أ - نسبة التمويل الدائم: تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل أو ما يسمى بهامش الأمان وتحسب نسبة التمويل الدائم كما يلي¹:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}} \times 100\% < 1$$

وتعود هذه النسبة إلى فلسفة التوازن المالي التي تنص على ضرورة تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة ذات الاستحقاق طويل الأجل².

لهذه النسبة ثلاث حالات وسوف نعرضها كما يلي³:

✓ نسبة التمويل الدائم < 1 تعني: وجود رأس مال عامل صافي إجمالي موجب

وتغطية كاملة للأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة مع وجود هامش أمان مالي يمكن المؤسسة ← مؤشر موجب للمؤسسة.

✓ نسبة التمويل الدائم > 1

- وجود رأس المال عامل صافي سالب.
- تمويل نسبي للأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة.
- الاعتماد على مصادر تمويل دورية في تمويل الأصول الثابتة ← مؤشر سالب للمؤسسة.

هناك إخلال بشرط التوازن المالي.

✓ نسبة التمويل الدائم = 1 معنى ذلك أن الأموال الدائمة مساوية للأصول الثابتة، رأس المال العامل في هذه الحالة

معدوم (حالة التوازن المالي الأدنى)⁴.

ب- نسبة التمويل الخاص (نسبة التمويل الداخلي للأصول الثابتة): تظهر هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة من الأموال الخاصة. وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}} \times 100\% < 1$$

¹ لسلولس مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 45.

² منير شاكر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 56.

³ خميسي شبحه، مرجع سبق ذكره، ص 94، 95.

⁴ بن نذير نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 56.

كلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد، كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها

الخاصة، والعكس إذا كانت أقل من الواحد.¹

ج - نسبة الاستقلالية المالية: الهدف من هذه النسبة هو جعل المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية أي لا يفوق مجموع الديون حجم الأموال الخاصة². وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الإستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الديون المالية}} \times 100\%$$

حساب هذه النسبة حاسم معرفة مدى استقلالية المؤسسة من البنوك. ويجب أن تكون نسبة الاستقلالية المالية < 1 معناه أن الأموال الخاصة < الديون المالية، حيث ديون المؤسسة لا يجب أن تتجاوز مبلغ أموالها الخاصة لأنه في حالة العكس تمثل مصدر خطر للبنوك أو المؤسسة³.

د- نسبة التمويل الخارجي (نسبة الاقتراض): وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء. وتبين هذه النسبة مدى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية وهي نسبة مرافقة لنسبة الاستقلالية المالية وهي مقارنة موجودات المؤسسة والمتمثلة في الأصول بمجموع الديون⁴. وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100\% > 0.5 \quad 5$$

انخفاض هذه النسبة يدل على انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون والملاك، إذن من المتوقع أن لا تواجه المؤسسة صعوبات في سداد قيمة القرض والفوائد عندما يجين موعد استحقاقها أما ارتفاعها فيشير إلى صعوبات ستعرض لها المؤسسة⁶.

¹ منير شاكر، مرجع سبق ذكره، ص 60.

² مراد سعداوي وآخرون، "مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة سونلغاز، 2018/2017"، مجلة المعيار، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، مجلد 11، العدد 04، 2020، ص 45.

³ Beatrice Meunier – Rocher, "le dialogue financier", Editions d'organisation, Paris, France, deuxième Edition, 2001, P 175.

⁴ لسلوس مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 46.

⁵ خالد توفيق الشمري، "التحليل المالي والاقتصادي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 66.

⁶ اليمين سعادة، "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، العالمة، سطيف"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009، ص 53.

2- **نسب السيولة:** تقيس هذه النسب قدرة المشروع على مقابلة التزاماته الجارية¹. كذلك هي نسب تقيس القدرة على أداء الالتزامات القصيرة الأجل وتعتبر عن قابلية المؤسسة على تحويل موجوداتها المتداولة إلى سيولة نقدية للإيفاء بالتزاماتها المستحقة الأداء خلال القدرة المالية (سنة واحدة)². هناك عدة نسب للسيولة أهمها:

أ- **نسبة السيولة العامة (نسبة التداول):** تعتبر هذه النسبة من المؤشرات التقريبية لدراسة وتحليل السيولة وقابلية التسديد، لأنها تظهر بوضوح مدى تغطية الالتزامات المستحقة بواسطة الموجودات السائلة والتي يمكن تحويلها إلى سيولة في مواعيد تتفق مع تواريخ استحقاق هذه الالتزامات³. وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{ديون قصيرة الأجل}} > 1$$

من المفروض أن تكون سيولة المؤسسة كبيرة كلما ارتفعت هذه النسبة تعتبر مؤشرا هاما لأنها تأخذ بعين الاعتبار سيولة مختلف الأصول المتداولة واستحقاق الديون قصيرة الأجل⁴. وتتميز هذه النسبة باستعمالها الشائع لقياس السير المالي في الأجل القصير لأنها توضح قدرة الأصول الجارية لتسديد الالتزامات الجارية عند ميعاد استحقاقها⁵.

ب- **نسبة السيولة السريعة (المنخفضة):** تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون الالتجاء إلى بيع المخزون. ويتم حساب هذه النسبة بطرح المخزون من الأصول الجارية ثم قسمة الناتج عن الخصوم الجارية⁶. ويتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول الجارية} - \text{المخزونات}}{\text{الخصوم الجارية}} \times 100\% [0.5 - 0.3]$$

ويعود سبب استبعاد المخزون من مكونات الأصول الجارية لأنه أقل عناصر الأصول الجارية سيولة وسرعة للتحويل إلى نقدية، بسبب الوقت الطويل الذي تحتاجه عملية البيع أو الوقت الطويل الذي تتطلبه عملية تحويل المواد الأولية إلى منتجات

¹ عبد العزيز نجار، "أساسيات الإدارة المالية، دراسة الجدوى، مصادر التمويل، التخطيط المالي، تحليل المالي، الأسهم والسندات المالية، تحليل الربحية الإسلامية"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص 37.

² عدنان تايه النعيمي وآخرون، "الإدارة المالية النظرية والتطبيق"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة، 2011، ص 102، 103.

³ سليمان بالعور، "التسيير المالي، محاضرات وتطبيقات"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص 28.

⁴ مليكة زغيب، ميلود بوشنقى، مرجع سبق ذكره، ص 37، 38.

⁵ أمين السيد أحمد لطفي، "في التحليل المالي الأساسي للاستثمار في الأوراق المالية"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2000، ص 201.

⁶ عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره، ص 41.

تامة ثم إتمام عملية بيعها، أضف إلى ذلك أن المخزون يحقق أكبر قدر من الخسائر بالمقارنة بالأصول الجارية الأخرى في حالة التصفية، وأيضاً بسبب عدم التأكد من بيعه¹.

ج- نسبة السيولة الجاهزة (الفورية). تبين هذه النسبة مقدار النقدية المتوفرة بالمؤسسة في وقت معين لتسديد التزاماتها قصيرة الأجل دون اللجوء للقيم المالية غير الجاهزة².

ويظل المبتغى من هذه النسبة جوهرياً يرمي إلى نفس هدف النسب السابقة ولكن بشيء من الحيطة والحذر بشأن التأكد من القدرة على تسديد الالتزامات المالية بسهولة ويسر.

ويتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية³:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة (الفورية)} = \frac{\text{النقدية} + \text{شبه النقدية}}{\text{الخصوم الجارية المتداولة}} \quad \text{ع} [0.3 - 0.2]$$

3- نسب النشاط: تستخدم هذه المجموعة من النسب لقياس قدرة الشركة على تحويل حسابات الميزانية العمومية إلى مبالغ نقدية أو مبيعات، كما تستخدم في الغالب لتقييم أداء الشركات المتعلقة بالمركز المالي قصير الأجل، كمؤشر على نشاط الشركة في تاريخ معين أو فترة زمنية معينة، وتعرف أيضاً بنسب إدارة الموجودات، لأنها تقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر من السلع والخدمات، ولعل أكثر نسب النشاط تطبيقاً في التحليل المالي، هي معدلات الدوران.

أ- معدل دوران الأصول: وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\%100 \times \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط مجموع الأصول}}$$

ويشرح معدل دوران الأصول مدى كفاءة الشركة في استخدام أصولها لتوليد المبيعات أو الإيرادات حيث تستخدم هذه النسبة لقياس حجم المبيعات التي تتولد عن كل دينار من قيمة الأصول، وهو يشير أيضاً إلى استراتيجية التسعير: هوامش الربح العالية تميل إلى تحقيق معدلات منخفضة، بينما يرتفع معدل دوران الأصول مع هوامش الربح المنخفضة⁴.

ب- معدل دوران رأس المال العامل: وتحسب هذه النسبة كما يلي:

¹ اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص 45.

² نظيرة قلادي، "مطبوعة في مقياس التحليل المالي وإدارة المشاريع"، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2021، ص 55.

³ محمد إبراهيم عبد الرحيم، "اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص 142.

⁴ فهمي مصطفى الشيخ، "التحليل المالي: SME FINANCIAL"، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، 2008، ص 59، 60.

$$\%100 \times \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط رأس المال العامل}}$$

تستخدم هذه النسبة لقياس مدى كفاءة استخدام رأس المال العامل لتوليد الإيرادات، حيث توضح عدد مرات استخدام رأس المال العامل خلال فترة زمنية معينة بهدف معرفة تشغيل وحدة النقد الواحدة في تمويل العمليات وشراء المخزون السلعي وتحويلها إلى مبيعات فإذا زاد معدل دوران رأس المال العامل فهذا يعني زيادة صافي المبيعات بمقدار عدد مرات دوران رأس المال العامل المستخدم في تمويل هذه المبيعات. ويمكن احتساب معدل دورات رأس المال العامل باليوم، وهو ما يسمى بفترة الاحتفاظ برأس المال العامل، حسب الصيغة التالية:

365

معدل دوران رأس المال العامل

إذا انخفضت فترة الاحتفاظ برأس المال كان هذا مؤشرا على الاستثمار الجيد لرأس المال العامل¹.

ج- معدل دوران المخزون: وتحسب هذه النسبة كما يلي²:

$$\%100 \times \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$$

وهذه النسبة تظهر سرعة حركة المخزون في المؤسسة، وكل ما ارتفع معدل الدوران كان هذا مؤشرا إيجابيا، مع الأخذ في الاعتبار أن معدل الدوران يختلف باختلاف نشاط كل المؤسسة.

د- معدل دوران الأموال الخاصة (حقوق الملكية): وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\%100 \times \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط الأموال الخاصة}}$$

وتظهر هذه النسبة إمكانية الدينار من الأموال الخاصة على تحقيق مبيعات المؤسسة وارتفاع هذه النسبة مؤشر على كفاءة الاستثمار³.

¹ مجدي الجعبري، "التحليل المالي المتقدم"، الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، زهران مدينة نصر، مصر، الطبعة الأولى 2014، ص ص 125، 129.

² نعيم نمر حسين، "التحليل المالي باستخدام الحاسوب"، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص 122.

³ منير شاكر مصمد، وآخرون، "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2008، ص 72.

و- معدل دوران الذمم المدينة: وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\%100 \times \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط الذمم المدينة}}$$

وتوضح هذه النسبة مدى نجاح السياسة الائتمانية للمؤسسة ومدى قدرتها على تحصيل ديونها في الوقت المناسب، فهذه النسبة توضح متوسط عدد المرات التي استطاعت فيها المؤسسة أن تحول المدينين إلى نقدية خلال الفترة المحاسبية.

ه- معدل دوران الذمم الدائنة: وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\%100 \times \frac{\text{المشتريات الآجلة}}{\text{متوسط الذمم الدائنة}}$$

وتستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على مدى التزام المؤسسة في سداد التزاماتها التجارية قصيرة الأجل، ويرتبط ذلك بعدد مرات التسديد خلال الفترة المحاسبية¹.

4- نسب الربحية والمردودية: تعتبر هذه المجموعة واحدة من الاتجاهات الصعبة التحديد والقياس لعدم وجود وسيلة متكاملة تحدد متى تكون الشركة ربحية، إذ أن الكثير من الفرص الاستثمارية تتضمن التضحية بالربح الحالي مقابل أرباح مستقبلية بالإضافة إلى أن الربحية محاسبيا تتجاهل حجم المخاطر المصاحبة لذلك ومن أهم المؤشرات²:

أ- المردودية التجارية: تقيم هذه النسبة السياسة التسعيرية المنتهجة من طرف المؤسسة لمدى تحكم هذه الأخيرة في تكاليف منتجاتها، تحسب بالعلاقة:

النتيجة الصافية للأنشطة العادية / رقم الأعمال خارج الرسم

ب- المردودية الاقتصادية: هي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة ومجموع الأموال التي استعملتها، قد يعبر عن النتيجة الاقتصادية بالفائض الإجمالي للاستغلال أو بنتيجة الاستغلال بعد الضريبة، أما الأموال المستخدمة في تحقيق هذه النتيجة فيعبر عنها عادة بأصول المؤسسة الممولة بموارد دائمة، إلا أن البعض يستخدم الأصول غير الجارية مضافا إليها احتياج رأس المال العامل للتعبير عن الأموال المستعملة لتحقيق النتيجة الاقتصادية، فقياس المردودية الاقتصادية يسمح للمؤسسة بمعرفة قدرتها على تحقيق الأرباح بعيدا عن تأثير التمويل، تحسب بالعلاقة:

¹ مجدي الجعري، مرجع سبق ذكره، ص ص 130، 131.

² سعيدة بورديمة، مرجع سبق ذكره، ص 39.

معدل المردودية الاقتصادية = نتيجة العمليات بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية

ج- المردودية المالية: تسمى أيضا بمردودية الأموال الخاصة، وهي العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخاصة، فهي تقيس العائد المالي المتحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة. ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية للسنة المالية / الأموال الخاصة

تم من خلال هذا المبحث التركيز على أساليب التشخيص المالي، إذ تطرقنا إلى عرض القوائم المالية والتشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي وكذا التشخيص المالي باستخدام النسب المالية ودورها في عملية اتخاذ القرارات المالية، ومن أهم النتائج المتوصل إليها من خلاله هي أهمية أدوات التشخيص المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة مما يسمح لها باتخاذ القرار الأمثل لها.

خلاصة الفصل الثاني:

مما سبق يتضح لنا أنه نتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهر في القوائم المالية كافية لاتخاذ مختلف القرارات المالية، وهذا ما جعل من التشخيص المالي سؤاء عن طريق مؤشرات التوازن المالي أو باستخدام النسب المالية أداة مهمة لاتخاذ القرارات المالية ووسيلة تسيير يأخذ بها المسيرون لحل المشاكل المالية للمؤسسة فقبل القيام باتخاذ أي قرار يجب المرور بعدة مراحل تساعدنا في اتخاذ هذا القرار، إذ أن القرار المالي يتخذ عدة أشكال منها القرار الاستثماري الذي نتوقع منه عوائد تتحقق على مدار فترات زمنية مقبلة وذلك من خلال الاستثمار في أصول المؤسسة، أما قرار التمويل فيقوم بتحديد الكيفية التي تحصل بها المؤسسة على الأموال الضرورية للاستثمارات لذي يجب اختيار المشاريع الاستثمارية التي تضمن مردودية مرتفعة مع تكلفة منخفضة، واخيرا قرار توزيع الأرباح الذي يتعلق بتوزيع الأرباح على المساهمين أو إعادة استثمارها، فكلما كان قرار الاستثمار قرار التمويل جيدان كلما أمكن للمؤسسة توقع أرباح في المستقبل، لذلك نجد أن التشخيص المالي له مساهمة كبيرة في اتخاذ القرارات المالية وتحديد وضعية المؤسسة والقرار الذي يتناسب معها.

الفصل الثالث

التشخيص المالي كآلية لاتخاذ القرارات المالية في

مؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة

(2018 – 2020)

تمهيد:

بعد التطرق في الفصلين الأولين إلى الجانب النظري للموضوع سنقوم من خلال الفصل الثالث للتطرق إلى الجانب التطبيقي للدراسة، حيث سنقوم بإسقاط الجانب النظري على مؤسسة مطاحن عمر بن عمر بقائمة، كونها تتناسب مع موضوع دراستنا، إذ أنها تعد من أهم المؤسسات الرائدة على المستوى المحلي بولاية قالمة وأيضا على المستوى الوطني. باعتبار أن دراستنا تهدف إلى التشخيص المالي للمؤسسة من أجل اتخاذ القرارات المالية وذلك من خلال تحليل القوائم المالية وحساب أهم مؤشرات التوازن المالي وحساب النسب المالية وربطها بالجانب النظري للخروج بأهم النتائج التي تجيب عن إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها. وهنا يجب الإشارة إلى أننا من أجل تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر بولاية قالمة اعتمدنا على طريقة التشخيص التطوري الذي يقوم على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية.

المبحث الأول

تقديم عام لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر

نسعى من خلال هذا المبحث إلى التعريف بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر - الفجوج ولاية قلمة، بغية التعرف على أهم منتوجاتها والأهداف التي تسعى لتحقيقها. ولقد تناولنا هذا المبحث من خلال المطالب الثلاث الآتية:

✓ **المطلب الأول:** التعريف بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر وطبيعة نشاطها؛

✓ **المطلب الثاني:** الأهداف العامة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر؛

✓ **المطلب الثالث:** الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر.

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر وطبيعة نشاطها.

رغم الظروف التي مر بها مجمع عمر بن عمر في السنتين الأخيرتين إلا أنه يظل من المؤسسات الرائدة في مجال نشاطه على المستوى المحلي والوطني يسعى دائما للمحافظة على أدائه المتميز.

أولا: التعريف بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر.

تعتبر مؤسسة مطاحن عمر بن عمر الكائن مقرها ببلدية الفجوج بولاية قلمة فرعا من فروع المجمع الصناعي عمر بن عمر، الذي تأسس من قبل الأب الراحل عمر بن عمر والذي استطاع أن يفرض نفسه كرائد في السوق الوطنية للأغذية الصناعية والأعمال التجارية الأسرية، وهذا منذ تأسيس الشركة الأم سنة 1984 (مصبرات الطماطم CAB). فالجمع اليوم يحتل مكانة مرموقة في السوق الجزائرية نظرا للإمكانيات العالية الجودة المعتمدة في الإنتاج.

بعد ذلك باشرت المؤسسة القيام بالعديد من الأبحاث والدراسات التي توصلت على مدى 4 سنوات كاملة قصد توسيع النشاط وتنويعه، وبالضبط في 29 مارس من سنة 2000، أنشئت مؤسسة مطاحن عمر بن عمر ببلدية الفجوج بولاية قلمة ضمن مساحة تقدر بـ 42500 م² برأس مال قدره 500.000.000 دج.

بدأت مطاحن عمر بن عمر نشاطها الفعلي سنة 2002 بقدرة سحق للقمح الصلب تقدر بـ 300 طن/ يوميا. وفي سنة 2009 تم إنشاء وحدة إنتاج العجائن الغذائية والكسكس والتي تحصلت على شهادة الجودة العالمية (ISO 9001) وشهادة سلامة المنتوجات الغذائية (ISO 22000) سنة 2012 وهذا راجع إلى نظام تسيير الجودة الذي سهرت على تطبيقه المؤسسة منذ نشأتها إلى أن تم تزويد هذه الوحدة بخطي إنتاج العجائن الخاصة ذو الصيت العالمي سنة 2014¹.

¹ معلومات مقدمة من قسم الموارد البشرية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر بولاية قلمة.

تتوفر شركة مطاحن عمر بن عمر على ثلاث وحدات إنتاج¹:

- ✓ وحدة إنتاج السميد 400 طن: وهي مخصصة لتزويد وحدة إنتاج العجائن بمادة السميد الذي يعتبر كمادة أولية في إنتاج العجائن (عجائن قصيرة، عجائن طويلة، كسكس... الخ)؛
- ✓ وحدة إنتاج السميد 300 طن: تقوم بتحويل القمح لتحصل على جميع أنواع السميد والنخالة كمنتوج نهائي؛
- ✓ وحدة إنتاج العجائن والعجائن الخاصة: تقوم بتحويل السميد (مادة أولية) إلى عجائن غذائية مختلفة الأنواع.

ثانيا: طبيعة نشاط مؤسسة مطاحن عمر بن عمر.

يتم جلب المادة الأولية من الخارج عن طريق الشحن بالسفن لتتجه برا إلى المخازن لإنتاج المواد الغذائية سميد وعجائن بأوزان مختلفة ونوعيات متباينة لتلبية مختلف الأذواق والرغبات. ويمكن عرض طبيعة نشاط المؤسسة وفق النقاط التالية²:

✓ وحدة المطاحن: توفر هذه الوحدة إنتاج السميد بمشتقاته، بالاعتماد على مادة أولية عالية الجودة يتم استيرادها من فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك. ويتم الإنتاج وفق عدة أنواع هي:

• سميد عادي من القمح الصلب بوزن 25 كلغ؛

• سميد رفيع من القمح الصلب بوزن 10 كلغ و 25 كلغ؛

• سميد ممتاز رطب بوزن 25 كلغ؛

• سميد عالي الجودة رفيع جدا "SSSE" *؛

• نخالة بوزن 40 كلغ، إضافة إلى منتج الفريضة.

✓ وحدة العجائن والكسكس: توفر هذه الوحدة إنتاج مختلف العجائن إضافة إلى الكسكس، تعتمد في إنتاجها

على السميد عالي الجودة الرفيع "SSSE" كمادة أولية لإنتاج العجائن والكسكس. تضم وحدة العجائن

والكسكس أربعة خطوط إنتاج هي:

• خط إنتاج العجائن القصيرة: ويضم 13 صنف من العجائن القصيرة؛

• خط إنتاج العجائن الطويلة: يضم 4 أصناف من العجائن الطويلة؛

• خط إنتاج العجائن الخاصة: يضم 4 أصناف من العجائن الخاصة؛

¹معلومات مقدمة من قسم الموارد البشرية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر بولاية قلمة.

² المرجع نفسه.

* SSSE : Semoule Supérieure Super Extrafine.

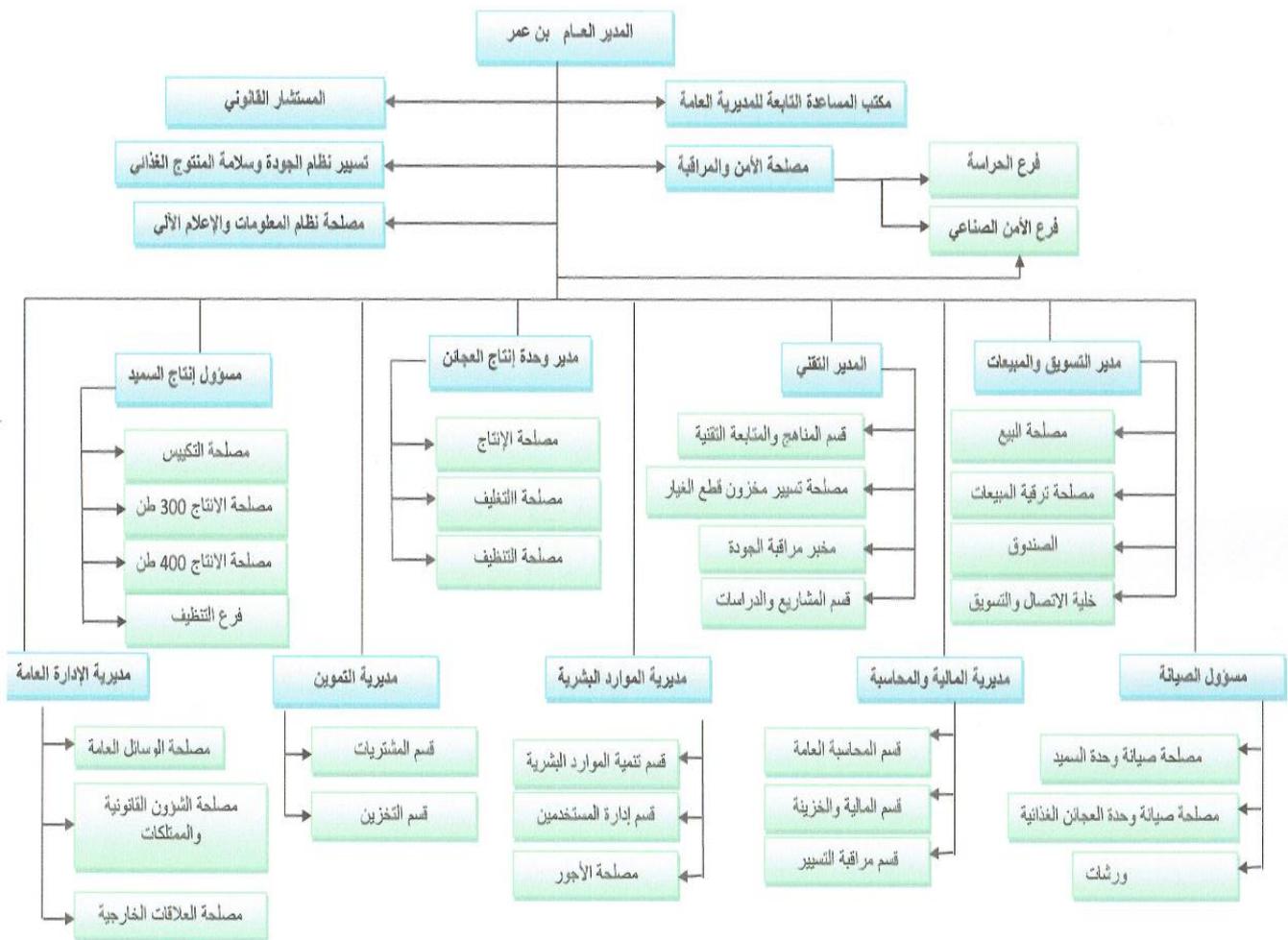
- خط إنتاج الكسكس: يختص في إنتاج الكسكس بأنواعه الثلاث: الرقيق، المتوسط، الخشن.
- ✓ يكون العمل وفق مجموعة من الفرق تعمل بالتناوب حسب الجدول الزمني لمدة يومين كما يلي:
- الفرقة الأولى: تعمل من الساعة 5 صباحاً إلى غاية الساعة 13 زوالاً؛
- الفرقة الثانية: تعمل من الساعة 13 زوالاً إلى الساعة 21 مساءً؛
- الفرقة الثالثة: تعمل من الساعة 21 مساءً إلى الساعة 5 صباحاً؛
- الفرقة الرابعة: في حالة راحة، فهي تترتاح لمدة يومين ثم تحل محل الفرق السابقة وهكذا.
- المطلب الثاني: الأهداف العامة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر.
- ✓ سطرت المؤسسة منذ نشأتها أهدافاً واضحة عملت على تجسيدها وتطويرها مع توسع نشاطها وكبر طموحاتها، وعملت جاهدة على تحقيقها سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو الوطني أو حتى الدولي. ونذكر منها الآتي:
- ✓ ضمان البقاء والاستمرارية؛
- ✓ تعظيم مردودية المؤسسة بتعظيم حجم المبيعات من خلال علاقات مميزة مع جميع المتعاملين معها؛
- ✓ تشجيع القطاع الخاص للنهوض بالاستثمار وتنمية الاقتصاد الوطني؛
- ✓ العمل على إرضاء الزبون وتوسيع قاعدة المعاملات؛
- ✓ الحفاظ على الحصة السوقية الحالية والتطلع لحصص سوقية أكبر؛
- ✓ سد المتطلبات المحلية والوطنية من مادة السميد؛
- ✓ امتصاص اليد العاملة عن طريق اعتماد سياسة تدريب الشباب وإدماجهم للتقليل من حدة البطالة؛
- ✓ تلبية الطلب المتزايد على المواد الاستهلاكية التي تنتجها؛
- ✓ تصميم وابتكار عروض منتجات جديدة؛
- ✓ توسيع المؤسسة وتوسيع مجالات نشاطها.
- ✓ إن الأهداف السابقة تدل على العمل الجاد والطموح الكبير لدى ملاك المؤسسة من أجل المحافظة عليها وتطويرها.

¹ معلومات مقدمة من قسم الموارد البشرية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر بولاية قلمة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر.

يوضح الهيكل التنظيمي توزيع السلطات والمسؤوليات بالمؤسسة، يهدف من خلاله لنجاح العملية الإدارية وتسهيل ممارسة المهام من قبل الرئيس والمرؤوسين معا، تؤدي إلى تحقيق الأهداف وبنجاحة وفعالية. ويمكن عرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة*على النحو التالي:

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر.



المصدر: وثائق مقدمة من قسم المواد البشرية بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر بولاية قالمة.

* أنظر الملحق رقم (01): الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر، ولاية قالمة.

وعليه يمكن شرح وتوضيح مهام كل مديرية وكل مصلحة كآلي¹:

- ✓ **المدير العام:** يتأس أعلى الهيكل التنظيمي للمؤسسة، مهمته التنسيق بين مختلف الأقسام والمصالح.
- ✓ **مكتب المساعدة التابع للمديرية العامة:** يعمل على مساعدة المدير العام في إدارة وتسيير شؤون المؤسسة، وتقوم بحفظ أرشيف المديرية وأسرارها باعتبارها همزة وصل بين المدير العام ومختلف المديريات والمصالح الأخرى.
- ✓ **المستشار القانوني:** يهتم بكل الإجراءات القانونية للمحافظة على ممتلكات وفوائد المؤسسة.
- ✓ **مصلحة الأمن والرقابة:** تسهر على أمن الموقع واستقبال مختلف الزوار، إضافة إلى الإشراف على حراسة الموقع اثناء وبعد ساعات العمل.

✓ **مصلحة تسيير نظام الجودة وسلامة المنتوجات الغذائية:** تقوم بحفظ شهادات الجودة وتعمل على سلامة المنتوجات الغذائية وذلك بتطوير مختلف الأنظمة المتعلقة بالأيزو.

✓ **مصلحة نظام المعلومات والاعلام الآلي:** تشرف على صيانة نظام المعلومات الخاص بالمؤسسة.

✓ **مصلحة انتاج السميد:** تسهر على تحويل المادة الأولية (القمح) إلى سميد موجه للاستهلاك بالكميات والنوعيات المطلوبة. تحت اشراف كل من:

• **مصلحة التكييس:** يتم فيها وضع المنتج النهائي (السميد) في أكياس مختلفة الأحجام وهذا حسب طلب مدير المبيعات.

• **فرع التنظيف:** تتولى هذه المصلحة كل ما له علاقة نظاف المصلحة الخاصة بإنتاج السميد.

• **مصلحة الإنتاج 300 طن**

• **مصلحة الإنتاج 400 طن**

✓ **مديرية وحدة انتاج العجائن:** تعمل على تحويل المادة الأولية (سميد) من أجل ضمان إنتاج مختلف العجائن الغذائية بالكمية والنوعية التي يحددها السوق، وتوفير كل الموارد البشرية والمادية اللازمة من أجل تلبية كل الطلبات المسطرة من طرف مدير المبيعات. وتضم:

• **مصلحة التغليف:** تسهر على تهيئة المنتج في الأكياس والعلب؛

• **مصلحة الإنتاج:** تقوم بإنتاج الكميات المطلوبة؛

• **مصلحة التنظيف:** تتولى هذه المصلحة كل ما له علاقة نظافة المصلحة.

✓ **المديرية التقنية:** وتضم هذه المديرية عدة فروع وهي:

• **قسم المناهج والمتابعة التقنية:** يهدف لمتابعة مختلف المشاريع الاستثمارية، الإشراف على المراقبة التقنية لمختلف العمليات المتعلقة بالإنتاج وسلامة المنتج الغذائي، تصميم وترشيد وتنظيم مختلف الحلول التقنية والمناهج المعتمدة في الانتاج والإنتاجية؛

¹ معلومات مقدمة من قسم الموارد البشرية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر بولاية قالم.

- قسم المشاريع والدراسات: ويهدف إلى دراسة وإنجاز مختلف المشاريع المتعلقة بكل التوسيعات الجارية على مستوى الشركة وقياس مدى الجدوى منها؛
- مخبر مراقبة الجودة: يعمل على مراقبة المنتجات بصفة نظامية وهذا طيلة فترات الإنتاج والسهر على مطابقة المنتج للمعايير العالمية (الشكل، الذوق، اللون، الوزن... الخ)؛
- مصلحة تسيير مخزون قطع الغيار: يسهر على ضمان قطع الغيار للآلات والمعدات لضمان استمرارية الإنتاج.
- ✓ مديرية التسويق والمبيعات: تضمن هذه المديرية تسويق وبيع مختلف منتجات المؤسسة حسب الهدف المسطر من طرف المدير العام كما تعمل على تطوير وترقية المنتج ومضاعفة رقم أعمال وأرباح المؤسسة، السهر على تنظيم وتسيير كل نشاطات البيع حسب السياسة المنتهجة من طرف المؤسسة، كذلك التكفل بمختلف النشاطات الاتصالية التي تربط الشركة بالزبون أو المستهلك (إعلانات، حملات إشهارية... الخ). وتضم:
 - مصلحة البيع؛
 - خلية الاتصال والتسويق
 - الصندوق
 - مصلحة ترقية المبيعات
- ✓ مديرية الإدارة العامة: مهمتها الرئيسية التكفل بمختلف العمليات اللوجستية والإدارية الداعمة للمصالح الأخرى، كما تسهر على تحسين العلاقات الخارجية للمؤسسة وتنقسم إلى:
 - مصلحة الوسائل العامة: مسؤولة على الدعم اللوجستيكي والإداري وتوفير كل الوسائل الضرورية التي تحتاجها مختلف المصالح.
 - مصلحة الشؤون القانونية وحفظ الممتلكات: مهمتها الحفاظ على ممتلكات المؤسسة في إطار كل النشاطات والنزاعات المحتملة كذلك تسيير مختلف الوثائق التنظيمية والتشريعية التي تعتبر كهوية للشركة وحفظها.
 - مصلحة العلاقات الخارجية: مهمتها التكفل بتسيير كل العلاقات الخارجية مع مختلف هيئات الدولة في إطار ما يتعلق بالزيارات، الاستقبال، اللوجستيك وكل ما له علاقة بالمؤسسة.
- ✓ مديرية التموين: مهمتها الرئيسية شراء وتزويد الشركة بالمواد الأولية، المعدات، التجهيزات، قطع الغيار... الخ. والسهر على تخزينها. وهي تنقسم إلى:
 - قسم المشتريات: وهو المكلف بضمان شراء كل ما تحتاجه المؤسسة.
 - قسم التخزين: مهمته الوحيدة هي السهر على ضمان كل العمليات اللوجستية المتعلقة باستيراد القمح ونقله إلى المخازن والعمل على تطوير ما يعرف بسلسلة الإمداد.
- ✓ مديرية الموارد البشرية: مهمتها الرئيسية استقطاب اليد العاملة المؤهلة والضرورية من أجل ضمان سير كل نشاطات مختلف مصالح المؤسسة، وهي تنقسم إلى:
 - قسم تنمية الموارد البشرية: يعمل هذا القسم على توظيف الأفراد حسب حاجات المؤسسة، تطوير الكفاءات والحفاظ عليها في إطار ما يعرف بالولاء الوظيفي، ضمان تكوين اليد العاملة بصفة منتظمة.

- **قسم إدارة المستخدمين:** مهمته التكفل بمختلف شؤون العمال وإدارتهم خاصة في الشق المتعلق بالأجور وتنظيم العلاقات فيما بينهم داخل الإطار القانوني قيد التطبيق، متابعة مختلف علاقات العمل والتسيير الإداري للملفات داخليا كان أو خارجيا.
- **مصلحة الأجور:** مهمتها ضمان الأجر المناسب حسب مسؤولية كل عام.
- ✓ **مديرية المالية والمحاسبة:** مهمتها ضمان التسيير المالي والمحاسبي للمؤسسة في الإطار القانوني الذي يحكم مختلف صفقات ونشاطات المؤسسة، وتنقسم إلى:
 - **قسم المحاسبة العامة:** وهي مسؤولة على تسجيل ومحاسبة جميع العمليات التي تجري داخل المؤسسة، التحليل والتحقق من مدفوعات ومقبوضات المؤسسة طيلة العام لإعداد الميزانية الختامية، التكفل بالإجراءات الجبائية والحفاظ على ممتلكات المؤسسة.
 - **قسم المالية والخزينة:** يسعى إلى ترشيد التسيير على مستوى الموارد المالية ورؤوس الأموال من أجل ضمان الاستمرارية ومضاعفة الأرباح، دراسة وإنجاز مختلف الصفقات المالية التي تعود بالفائدة على المؤسسة، المتابعة البنكية.
 - **قسم مراقبة التسيير:** يسهر العاملين بهذا القسم على تطبيق نهج قيادي فعال تبعا للاستراتيجية المنتهجة من طرف المؤسسة، تحيين ومراقبة ميزانية المؤسسة.
- ✓ **مصلحة الصيانة:** تعتبر الصيانة في الوحدة من أهم الضروريات التي يقوم عليها المركب، فعمال الصيانة يسهرون على صيانة المعدات والآلات حيث يتم تزويد هذه المصلحة بكل ما تحتاج إليه المؤسسة، وتعمل ضمن ورشات للكهرباء والميكانيك والخرطة والتلحيم وتنقسم إلى:
 - مصلحة صيانة وحدة العجائن الغذائية؛
 - مصلحة صيانة وحدة السميد؛
 - الورشات.

المبحث الثاني

عرض القوائم المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر وتحليلها

سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض وتحليل القوائم المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018-2020) وتحليل الأرصدة الوسيطة لجدول حسابات النتائج، بهدف تحليلها والربط بين بنودها لتشخيص الوضعية المالية. ولقد تناولنا هذا المبحث من خلال المطالب الثلاثة الآتية:

- ✓ **المطلب الأول:** عرض جداول الميزانيات المالية للمؤسسة؛
- ✓ **المطلب الثاني:** عرض وتحليل جدول حسابات النتائج للمؤسسة؛
- ✓ **المطلب الثالث:** عرض جداول الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة.

المطلب الأول: عرض جداول الميزانيات المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة 2018-2020.
سوف نقوم بعرض جداول الميزانيات المالية *لمؤسسة عمر بن عمر خلال ثلاث سنوات 2018-2019-2020 بناء على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

أولاً: عرض الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر لسنة 2018.

يمثل الجدول الآتي الميزانية المالية للمؤسسة محل الدراسة لسنة 2018:

الجدول رقم (11): الميزانية المالية لمؤسسة عمر بن عمر للسنة المالية 2018.

المبلغ الصافي	الخصوم	المبلغ الصافي	الإهلاكات والمؤنات	المبلغ الاجمالي	الأصول
500000000	رؤوس الأموال الخاصة				أصول غير جارية
1674792900	* رأس مال تم اصداره				* تشيبتات معنوية
313410417	* علاوات احتياطات	314214023		314214023	* تشيبتات مادية
	* النتيجة الصافية	387706513	347136696	734843209	* أراضي
		5447808040	1697541807	7145349847	* مباني
2488203317	المجموع 1	211564360	257220157	468784517	* منشآت تقنية
	خصوم غير جارية	581059263		581059263	* تشيبتات مادية أخرى
2578441862	* قروض وديون مالية	820000000		820000000	* تشيبتات جارية
		72731494		72731494	* مساهمات وديون أخرى
					* أملاك غير جارية أخرى
2578441862	المجموع 2	7835083693	2301898660	10136982353	مجموع الأصول غير الجارية
2040085445	خصوم جارية	4757373535		4757373535	أصول جارية
96933050	* موردون وحسابات	384159142		384159142	* مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
5723385704	ملحقة	478684943		478684943	* زبائن
1458642284	* ضرائب	2245561095		2245561095	* مديونون آخرون
	* ديون أخرى	741889254		741889254	* الضرائب وما شبهها
	* خزينة سلبية				* الخزينة
9319106482	المجموع 3	6550667969		6550667969	الأصول
14385751662	3+2+1	14385751662	2301898660	16687650322	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من مديرية المالية والمحاسبة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر، ولاية قلمة.

ثانيا: عرض الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر لسنة 2019.

يمثل الجدول الآتي الميزانية المالية للمؤسسة محل الدراسة لسنة 2019:

الجدول رقم (12): الميزانية المالية لمؤسسة عمر بن عمر للسنة المالية 2019.

المبلغ الصافي	الخصوم	المبلغ الصافي	الإهتلاكات والمؤنات	المبلغ الاجمالي	الأصول
500000000	رؤوس الأموال الخاصة	562278013	- 459907	56737921	أصول غير جارية
1900284096	* رأس مال تم اصداره		-		* تشبيلات معنوية
408030363	*علاوات احتياطات	314214023	-	314214023	* تشبيلات مادية
	*النتيجة الصافية	598524556	385295740	983820296	* أراضي
		5314782961	1962746983	7277619945	* مباني
2808314459	المجموع 1				* معدات وأدوات صناعية
2578441862	خصوم غير جارية	224097466	308586999	532684465	*تشبيلات عينية أخرى
	*قروض وديون مالية	426203699		426203699	* تشبيلات يجرى انجازها
		820000000		820000000	* مساهمات أخرى
		614919939		614919939	حسابات دائمة ملحقه بما
					* قروض وأصول مالية أخرى
					غير جارية
					* ضرائب مؤجلة على الأصل
2578441862	المجموع 2	8369110658	2657089630	11026200287	مجموع
2838582901	خصوم جارية	3503213356		3503213356	أصول جارية
116737793	* موردون وحسابات				* مخزونات ومنتجات قيد
4751996187	ملحقه	39647298		39647298	التنفيذ
	* ضرائب	761397175		761397175	* زبائن
	* ديون أخرى	93308458		93308458	* مديونون آخرون
	*خزينة سلبية	327396259		327396259	* الضرائب وما شبهها
					* الخزينة
7707316881	المجموع 3	4724962545		4724962545	الأصول
13094073203	3+2+1	13094073203	2657089630	15751162833	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من مديرية المالية والمحاسبة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر، ولاية قالمه.

ثالثاً: عرض الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر لسنة 2020.

يمثل الجدول الآتي الميزانية المالية للمؤسسة محل الدراسة لسنة 2020:

الجدول رقم (13): الميزانية المالية لمؤسسة عمر بن عمر للسنة المالية 2020.

المبلغ الصافي	الخصوم	المبلغ الصافي	الإهتلاكات والمؤنات	المبلغ الإجمالي	الأصول
	رؤوس الأموال الخاصة	46541392	12091779	58633171	أصول غير جارية تفتتات معنوية
50000000	رأس المال تم إصداره	314214023		314214023	أراضي
2308314459	علاوات و احتياطات،	638656583	438813884	107747068	مباني
146883029	احتياطات مدججة نتيجة صافية	5211838788	2351006186	7562844974	معدات وأدوات صناعية
		213359194	367665311	581024504	تفتتات عينية أخرى
		76151306		76151306	تفتتات يجري إنجازها
2955197488	المجموع 1			820000000	مساهمات أخرى
	خصوم غير جارية قروض و ديون مالية	820000		396154961	وحسابات دائنة ملحقة بها
2320597676		396154961		1159000	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
		1159000			
2320597676	المجموع 2	7718075246	3169577160	10887652406	مجموع الأصول غير الجارية
	خصوم جارية موردون و حسابات ملحقة	695746957	3034369	695746957	أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
1630752142	ضرائب	166311270		169345639	زبائن
67935078	ديون أخرى	1000087637		1000087637	مدينون اخرون
5359676439	خزينة سلبية	12966172		129661720	الضرائب وما شابهها الخزينة
14463999		2638739993		2638739993	
7072827657	المجموع 3	4630547576	3034369	4633581945	مجموع الأصول الجارية
12348622822	مجموع الخصم (3+2+1)	12348622822	3172611529	15521234351	المجموع العام الاصول

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من مديرية المالية والمحاسبة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر، ولاية قلمة.

المطلب الثاني: عرض وتحليل جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة 2018-2020.

سنقوم بعرض جدول حسابات النتائج * حسب الطبيعة لمؤسسة عمر بن عمر للفترة الممتدة من 2018 إلى 2020 وتحليله.

أولاً: عرض جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة (2018-2020).

نقدم ضمن هذا العنصر عرض لجدول حسابات النتائج يتضمن أرصدة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (14): جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018 - 2020)

2020	2019	2018	البيان
8638058842	11185772107	8714365902	المبيعات
1110175			منتجات اضافية
8639169017	11185772107	8714365902	رقم الأعمال الصافي
(180509663)	57934878	23884051	منتوج مخزن
8458659354	11243706985	8690481851	1- إنتاج السنة المالية
5682532964	8084473997	5840297218	مواد اولية
648223955	912848155	793345932	لوازم اخرى
101725702	137026289	123976629	استهلاكات أخرى
/	/	/	تخفيضات، تنزيلات، والحسومات
2526600			المتحصل عليها من المشتريات.
64746347	5788179	59602401	إيجار
37885542	31668291	37476917	صيانة، تصليحات، ورعاية
17441049	15798805	19129120	علاوة التأمينات
7012285	24990778	13284771	وثائق مختلفة
9013542	14414494	2870251	أجور الوسطاء والأتعاب
26557576	36753827	138713181	اشهار
27793062	72526505	108539500	تنقلات، مهمات، واستقبالات
47574122	39873939	128917922	

* أنظر الملحق رقم (05) ورقم (06) ورقم (07) جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للسنوات 2018، 2019، 2020 على التوالي.

			خدمات اخرى
6673314549	9376163257	7275153841	2- استهلاكات السنة المالية
1785344805	1867543728	1415328009	3- القيمة المضافة للاستغلال (1- (2)
841747794 81740134	796014416 106891454	698993602 63910298	أعباء المستخدمين ضرائب ورسوم
861856877 11206897 113425976 516358651	964637858 9566199 87461463 364492842	652424109 40557520 52699578 318380	4- الفائض الإجمالي للاستغلال منتوجات عملياتية أخرى أعباء عملياتية أخرى مخصصات الاهتلاك والمؤونات
243279147	522249752	321901237	5- نتيجة الاستغلال
23146600 61596392	912704 13189671	1205395 9696214	منتوجات مالية أعباء مالية
38449792-	12276966-	8490819-	6- النتيجة المالية
204829354	509972786	313410417	7- نتيجة عادية (5+6)
0 0	0 0	0 0	منتوجات استثنائية أعباء استثنائية
0	0	0	9- نتيجة استثنائية
59105325 1159000	101942423		ضرائب واجب دفعها عن النتائج ضرائب مؤجلة على النتائج
146883029	408030363	313410417	10- نتيجة صافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من مديرية المالية والمحاسبة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر، ولاية قلمة.

ثانيا: تحليل جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة (2018-2020).

يهدف هذا التحليل إلى دراسة التغيرات التي طرأت على مختلف البنود المكونة لجدول حسابات النتائج للفترة

الممتدة من 2018 إلى 2020:

1. رقم الأعمال:

الجدول رقم (15): التغير في رقم الأعمال. لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018 - 2020).

2020	2019	2018	البيان
8639169014	11185772107	8714365902	رقم الاعمال
(254660309)	2471406205	/	قيمة التغير

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (14).

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تزايد ملحوظ في رقم الأعمال في سنة 2019، وذلك راجع الى ارتفاع قيمة

المبيعات، أما في سنة 2020 فقد انخفض نتيجة انخفاض قيمة المبيعات.

2. القيمة المضافة للاستغلال:

الجدول رقم (16): التغير في القيمة المضافة للاستغلال لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018 - 2020).

2020	2019	2018	البيان
1785344805	1867543728	1415328009	القيمة المضافة للاستغلال
(82198923)	452215719	-	قيمة التغير
(4)	32	/	نسبة التغير

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (14).

نلاحظ من خلال الجدول أنه هناك ارتفاع في القيمة المضافة للاستغلال سنة 2019 بقيمة 452215719 دج، هذا

راجع إلى الزيادة في استهلاكات السنة المالية، أما في سنة 2020 فهناك انخفاض بقيمة (82198923) دج وهذا نتيجة

انخفاض في استهلاكات السنة المالية.

3. الفائض الإجمالي للاستغلال:

الجدول رقم (17): التغير في الفائض الإجمالي للاستغلال لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018 - 2020)

2020	2019	2018	البيان
861856877	964637858	652424109	الفائض الاجمالي للاستغلال
(102780981)	312213749	-	قيمة التغير
(11)	48	-	نسبة التغير

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (14).

من خلال الجدول نلاحظ أن الفائض الإجمالي للاستغلال ارتفع سنة 2019 بقيمة 312213749 دج وذلك لارتفاع في القيمة المضافة للاستغلال، لكن في سنة 2020 فقد انخفض بقيمة (102780981) دج وهذا راجع إلى انخفاض في القيمة المضافة للاستغلال.

4. نتيجة الاستغلال:

الجدول رقم (18): التغير في نتيجة الاستغلال لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018 - 2020).

2020	2019	2018	البيان
243379147	522249752	321901237	نتيجة الاستغلال
(278970605)	200348515	/	قيمة التغير
(53)	62		نسبة التغير

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (14).

من خلال الجدول نلاحظ أن نتيجة الاستغلال زادت بقيمة 200348515 دج سنة 2019، بسبب زيادة الفائض الاجمالي للاستغلال حيث ارتفع هذا الاخير بقيمة 312213749 دج للأسباب سابقة الذكر (زيادة في القيمة المضافة للاستغلال) أما في سنة 2020 فقد انخفضت بقيمة (278970605) دج وذلك نتيجة انخفاض في الفائض الاجمالي للاستغلال بقيمة (102780981) دج بسبب انخفاض في القيمة المضافة للاستغلال.

5. النتيجة المالية:

الجدول رقم (19): التغير في النتيجة المالية. لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018 - 2020).

2020	2019	2018	البيان
(38449792)	(12276966)	8490819-	النتيجة المالية
(26172826)	(3786147)	/	قيمة التغير
(213)	(45)	/	نسبة التغير

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (14).

نلاحظ من خلال الجدول الانخفاض المستمر في قيمة النتيجة المالية، خلال سنتي 2019 و2020 وهذا راجع الى الزيادة الكبيرة في الأعباء المالية للمؤسسة.

6. النتيجة الصافية:

الجدول رقم (20): التغير في النتيجة الصافية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018 - 2020).

2020	2019	2018	البيان
146883	408030363	313410417	النتيجة الصافية
(261147334)	94619946	/	قيمة التغير
(64)	30	/	نسبة التغير

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (14).

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك زيادة في النتيجة الصافية بقيمة 94619946 دج خلال سنة 2019 وهذا راجع الى الزيادة المعتبرة في النتيجة الاجمالية، أما في سنة 2020 يوجد انخفاض بقيمة (261147334) دج وهذا راجع إلى انخفاض في النتيجة الإجمالية.

المطلب الثالث: عرض جداول الميزانية المالية المختصرة لمطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018-2020).

سوف نقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة انطلاقاً من الميزانية المالية لسنوات الدراسة 2018، 2019، 2020.

وسوف نقوم بتحليلها تحليل عمودي وتحليل أفقي.

أولاً: التحليل العمودي للميزانية المختصرة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018-2020).

سوف نقوم بتحديد نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية المالية إلى إجمالي الأصول وإجمالي الخصوم.

والجدول الموالي يوضح ذلك

الجدول رقم (21): التحليل العمودي للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة

(2018 - 2020).

البيان	2018	%	2019	%	2020	%
أصول ثابتة	7835083693	54.46	8369110658	63.92	7718075246	62.50
استثمارات معنوية	-		56278013	0.43	46541392	00.38
استثمارات مادية	6942352199	48.26	6877912705	52.53	6454219894	52.27
استثمارات مالية	892731494	6.20	1434919939	10.95	1217313961	09.85
أصول متداولة	6550667969	45.54	4724962545	36.08	4630547576	37.50
قيم الاستغلال (المخزونات)	4757373535	33.07	3503213356	26.75	695746957	05.63
قيم قابلة للتحقيق (غير جاهزة)	1051405180	07.31	894352931	06.83	1296060627	10.50
قيم جاهزة	741889254	05.16	327396259	02.50	2638739993	21.37
الأصول	14385751662	100	13094073203	100	12348622822	100
أموال دائمة	5066645179	35.22	5386756321	41.14	5275795164	42.72
أموال خاصة	2488203317	17.30	2808314459	21.45	2955197488	23.93
ديون طويلة الأجل	2578441862	17.92	2578441862	19.69	2320597676	18.79
خصوم متداولة	9319106482	64.78	7707316881	58.86	7072827657	57.28
ديون قصيرة الأجل						
الخصوم	14385751662	100	13094073203	100	12348622822	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم (11)، رقم (12)، رقم (13).

وبناءً على الجدول أعلاه، يمكن توضيح عناصر الأصول وفقاً للشكل الموالي:

الشكل رقم (06): تمثيل بياني لأصول الميزانية المالية المختصرة للفترة (2018-2020).



المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على الجدول رقم (21)

من خلال الشكل أعلاه لأصول الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر نلاحظ أن:

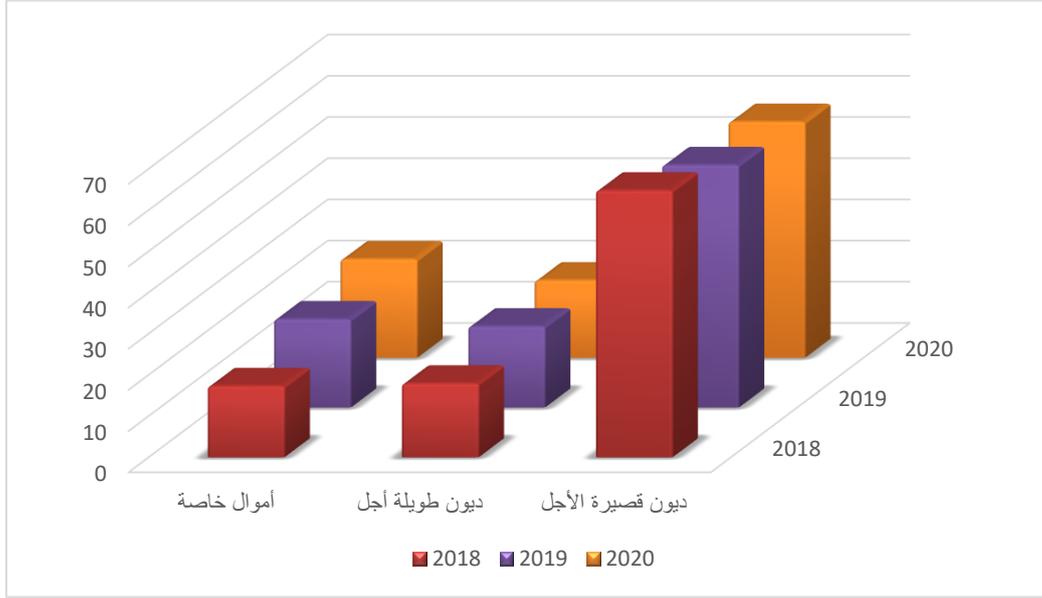
الأصول الثابتة: تمثل 54.46% من مجموع الأصول سنة 2018 ونلاحظ أنها تزداد بشكل ملحوظ، خلال سنة 2019 بنسبة 63.92% من مجموع الأصول وذلك راجع الى استحداث استثمارات معنوية بقيمة 56278013 دج وأيضا زيادات واضحة في الاستثمارات المالية حيث أصبحت تمثل نسبة 10.95% من مجموع الأصول، خلال سنة 2020 نلاحظ انخفاض طفيف في الأصول الثابتة؛

الأصول المتداولة: تمثل نسبة 45.54% من مجموع الأصول وتناقصت في سنة 2019 أصبحت تمثل نسبة 36.08% ثم ارتفعت قليلا في سنة 2020 حيث أصبحت تمثل 37.05%. كانت قيم الاستغلال في انخفاض مستمر خلال سنوات الدراسة إذ انخفضت بنسبة كبيرة وصلت إلى 5.63% من مجموع الأصول في سنة 2020 أما القيم غير الجاهزة سنة 2018 مثلت 7.31% من مجموع الأصول ثم انخفضت إلى 6.83% ثم عادت للارتفاع وبلغت نسبة 10.50% سنة 2020؛

والقيم الجاهزة (الخزينة) عرفت تدهور كبير سنتي 2018-2019 بلغت فيهما 5,16% و 2,50% على التوالي، ثم ارتفعت بشكل ملحوظ سنة 2020 لتبلغ نسبة 21.37% وهذا يدل على عجز كبير في السيولة خاصة سنتي 2018-2019.

أما عناصر الخصوم فيمكن توضيحها وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم (07): تمثيل بياني لخصوم الميزانية المالية المختصرة للفترة (2018-2020).



المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على الجدول رقم (21).

من خلال الشكل أعلاه لخصوم الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر نلاحظ أن:

وبالاعتماد على التحليل العمودي نلاحظ ما يلي:

الأموال الدائمة (أموال خاصة+ ديون طويلة الأجل) تمثل في سنة 2018 نسبة 35.22% من مجموع الخصوم وفي سنة 2019 تمثل نسبة 41.14% من مجموع الخصوم وفي سنة 2020 تمثل نسبة 42.72% من مجموع الخصوم، نلاحظ أن النسب في ارتفاع ولكن رغم هذا الارتفاع نستنتج أن المؤسسة تعتمد في مصادر تمويلها على المصادر الخارجية لتمويل استثماراتها؛ أما الديون قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) فكانت في سنة 2018 تمثل نسبة 64.78% من مجموع الخصوم وفي سنة 2019 تمثل نسبة 58.86% من مجموع الخصوم أما في سنة 2020 فكانت تمثل نسبة 57.28% من مجموع الخصوم. نلاحظ أن هذه النسب في تناقص ولكن نستطيع تأكيد ما استنتجنا سابقاً أن المؤسسة تعتمد في تمويل استثماراتها على التمويل الخارجي وبصفة أكبر تعتمد على مصادر التمويل قصيرة الأجل.

ثانيا: التحليل الأفقي للميزانية المختصرة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018-2020).

بعد عرض التحليل العمودي للميزانية المختصرة نقوم بعرض التحليل الأفقي للميزانية المختصرة للمؤسسة محل

الدراسة خلال الفترة (2018 - 2020) وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (22): التحليل الأفقي للميزانية المختصرة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018-2020).

التغير % 2020-2018	التغير % 2019-2018	2020	2019	2018	البيان
(1.49)	6.81	7718075246	8369110658	7835083693	أصول ثابتة
-		46541392	56278013	-	استثمارات معنوية
(0.93)	(0.93)	6454219894	6877912705	6942352199	استثمارات عادية
36.36	60.73	1217313961	1434919939	892731494	استثمارات مالية
(29.31)	(27.87)	4630547576	4724962545	6550667969	أصول متداولة
(85.37)	(26.36)	695746957	3503213365	4757373535	قيم الاستغلال
23.27	(14.39)	1296060627	894352931	1051405180	قيم غير جاهزة
(64.43)	(49.80)	26873993	327396259	741889254	قيم جاهزة
(14.16)	(8.98)	12348622822	13094073203	14385751662	الأصول
4.13	6.32	52757951164	5386756321	5066645179	أموال دائمة
18.77	12.86	2955197488	2808314459	2488203317	أموال خاصة
(09.10)	0	2320597676	2578441862	2578441862	ديون طويلة الأجل
(24.10)	(17.29)	7072827657	7707316881	9319106482	خصوم متداولة (ديون قصيرة الأجل)
(14.16)	(8.98)	12348622822	130940732003	14385751662	الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم (11)، رقم (12)، رقم (13).

للقيام بالتشخيص المالي الأفقي، اخترنا سنة 2018 كسنة أساس وقمنا بحساب نسب التغير في كل عنصر كما هو

موضح في الجدول أعلاه الذي نلاحظ من خلاله ما يلي:

الأصول الثابتة كانت نسبة التغير من 2018-2019 زيادة بنسبة 6.81% وذلك لاستحداث الاستثمارات المعنوية

لكن كانت نسبة التغير من 2018-2020: انخفضت بـ (1.49) وذلك لانخفاض كل من الاستثمارات العادية والمالية.

الأصول المتداولة كانت نسبة التغير من 2018-2019 انخفاض ب نسبة (27.87) % وذلك لانخفاض قيم الاستغلال والقيم الغير جاهزة والقيم الجاهزة بنسبة كبيرة جدا حيث قدر انخفاضها بنسبة (49.80) % وواصلت انخفاضها من 2018-2020 إلى (29.31) % وذلك للانخفاض الكبير للقيم الاستغلال بنسبة (85,37) % ويعود هذا الانخفاض الكبير لأزمة كورونا وأيضا انخفاض كبير للقيم الجاهزة قدر ب نسبة (64,43) % رغم ارتفاع القيم الجاهزة بنسبة 23,27%. وبالتالي نلاحظ انخفاض الأصول ككل حيث كانت نسبة التغير من 2018-2019 انخفاض بنسبة (8,98) % وواصلت انخفاضها بنسبة (14,16) %

أما جانب الخصوم فكانت نسبة تغير الأموال الدائمة من 2018-2019 ارتفاع بنسبة 6,32 % وذلك بسبب نسبة تغير الأموال الخاصة بزيادة قدرت ب 12,86 % وأيضا فكانت نسبة تغير الأموال الدائمة من 2018-2020 في ارتفاع بنسبة تغير قدر ب 4,13 % وذلك لارتفاع نسبة تغير الأموال الخاصة بـ 18,77 % وانخفاض نسبة تغير الديون طويلة الأجل بنسبة (09,10) %، كذلك نلاحظ انخفاض نسبة تغير الأصول المتداولة من 2018-2020 بنسبة قدرت ب (17,29) % ومن 2018-2020 انخفضت أيضا بنسبة (24,10) %.

وبالتالي نلاحظ انخفاض الخصوم ككل حيث كانت نسبة التغير من 2018-2019 انخفاض بنسبة (8,98) % وواصلت انخفاضها حيث كانت نسبة التغير من 2018-2020 بنسبة (14,16) %.

من خلال هذا المبحث ودراستنا للقوائم المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر بقائمة خلال الفترة (2018-2020) نلاحظ أن المؤسسة تعتمد على المصادر الخارجية في تمويل أصولها ولا تعتمد على أموالها الخاصة من خلال تحليل الميزانيات المالية كما أنها تعتمد على الأصول الثابتة بنسب متوسطة وهذا مؤشر سلبي. أيضا قيمة الاهتلاكات قيم كبيرة وهذا راجع لقرب وقت إحلال أصولها الثابتة ومن جدول حسابات النتائج نستنتج أن المؤسسة حققت نتائج صافية موجبة حيث تعبر نتائج جيدة.

المبحث الثالث

التشخيص المالي كآلية لاتخاذ القرارات المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018-2020)

سنقوم في هذا المبحث بتشخيص الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر بالاعتماد على مجموعة من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التي تساعد المؤسسة في اتخاذ قراراتها المالية الملائمة.

وقد تناولنا هذا المبحث من خلال المطالب الثلاثة الآتية:

- ✓ المطالب الأول: التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018-2020)؛
- ✓ المطالب الثاني: التشخيص المالي باستخدام النسب المالية بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018-2020)؛
- ✓ المطالب الثالث: القرارات المالية من خلال نتائج التشخيص المالي بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018-2020).

المطلب الأول: التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر قائمة خلال الفترة (2018-2020).

سوف نقوم باستخراج أهم مؤشرات التوازن المالي والمتمثل في رأس المال العامل، الاحتياج إلى رأس المال العامل، الخزينة الصافية للفترة (2018-2020).

أولاً: الميزانية الوظيفية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر قائمة خلال الفترة (2018-2020).

حتى نقوم بتحليل مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة محل الدراسة لابد من إعداد الميزانية الوظيفية كالاتي:

الجدول رقم (23): جانب الأصول للميزانية الوظيفية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018-2020).

2020	2019	2018	الاستخدامات
10887652406	11026200287	10136982353	استخدامات مستقرة
865092596	3542860654	5105532677	استخدامات الاستغلال
1129749357	654705633	703246038	استخدامات خارج الاستغلال
2638739993	327396259	741889254	استخدامات الخزينة
15521234351	157551162833	16687650322	مجموع الاستخدامات

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجداول رقم (11)، رقم (12)، رقم (13).

الجدول رقم (24): جانب الخصوم للميزانية الوظيفية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018 - 2020).

الموارد	2018	2019	2020
الموارد الخاصة	4790101977	5465404089	6127809017
ديون مالية	2578441862	2578441862	2320597676
موارد الاستغلال	2137018495	2955320694	1698687220
موارد خارج الاستغلال	5723385704	4751996187	5359676439
موارد الخزينة	1458642284	0	14463999
مجموع الموارد	1668760322	1575116283	15521234351

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم (11)، رقم (12)، رقم (13).

ثانيا: مؤشرات التوازن لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018 - 2020).

من خلال الميزانية الوظيفية سوف نقوم بحساب كل مؤشر من مؤشرات التوازن المالي كالاتي:

1- رأس المال العامل:

أ - رأس المال العامل الاجمالي: (FRNG).

سوف نقوم بحساب رأس المال العامل الاجمالي بناء على الميزانية الوظيفية في الجدول رقم (21) و (22) كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (25): رأس المال العامل الصافي الإجمالي لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018 - 2020).

البيان	2018	2019	2020
الموارد الدائمة	7368543839	8043845951	8448406693
الاستخدامات المستقرة	10136982353	11026200287	10887652406
رأس المال العامل الصافي	(2768378514)	(2982354336)	(2439245713)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدولين رقم (23)، رقم (24).

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل سالب خلال الفترة (2018 - 2020) معناه أن الاستخدامات الثابتة أكبر من الموارد الثابتة. جزء من الاستخدامات الثابتة تم تمويله عن طريق الخصوم المتداولة (قصيرة الأجل) ويعتبر حالة خطيرة للمؤسسة بمعنى قامت بتمويل استخدامات ثابتة بخصوم متداولة (قصيرة الأجل) مما لا يتماشى مع قاعدة التوازن المالي أي أن المؤسسة تواجه خطر مالي.

ب - أنواع رأس المال العامل:

قمنا في العنصر السابق بحساب رأس المال العمل الصافي الاجمالي وهناك ثلاثة أنواع والمتمثلة في:
رأس المال العامل الخاص، رأس المال العامل الخاص، رأس المال العامل الأجنبي، اعتمادا على الميزانية المالية كآلي:
✓ رأس المال العامل الإجمالي:

الجدول رقم (26): رأس المال العامل الاجمالي لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018 - 2020).

2020	2019	2018	البيان
4630543576	4724962545	6550667969	رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (23).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض رأس المال العامل الاجمالي خلال فترة الدراسة لكنه موجب (+) ولا يشكل أي خطورة. انخفاضها من سنة 2018 إلى 2019 سببه ارتفاع الضرائب من 224561095 دج إلى 93308458 دج وانخفاضها إلى 129661720 دج سنة 2020.

أيضا نلاحظ انخفاض حساب الزبائن بشكل كبير في سنة 2018 إذ انتقل من 348159142 دج إلى 39647298 دج سنة 2019 وواصل انخفاضه إلى 169345639 دج سنة 2020. وهذا راجع إلى عدم إمكانية المؤسسة من توفير الكمية اللازمة من المخزون السلعي الذي يلي طلبات الزبائن في وقتها المحدد يؤدي إلى تأخير تسليم البضائع للعملاء في وقتها المحدد، وبالتالي تندهور ثقة العملاء.

✓ رأس المال العامل الخاص:

الجدول رقم (27): رأس المال العامل الخاص لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018-2020).

2020	2019	2018	البيان
2955197488	2808314459	2488203317	الأموال الخاصة
7718075246	8369110658	7835083693	- الأصول الثابتة
(476287758)	(5560796199)	(5346880376)	رأس المال العامل الخاص

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدولين رقم (23) و رقم (24).

من الجدول السابق نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص سالب خلال سنوات الدراسة الثلاث. بمعنى أن الأموال الخاصة لا تغطي تمويل الأصول الثابتة أي أنها تعتمد على مصادر تمويل ذات مدى طويل ومتوسط بمعنى أنها تلجأ إلى التمويل الخارجي.

✓ رأس المال العامل الأجنبي:

الجدول رقم (28): رأس مال العامل الأجنبي لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018-2020).

2020	2019	2018	البيان
2320597676	2578441862	2578441862	ديون متوسطة وطويلة الأجل
7072827657	7707316881	9319106482	ديون قصيرة الأجل
9393425333	10285758743	11897548344	رأس المال العامل الأجنبي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (24).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل الأجنبي في انخفاض مستمر من سنة لأخرى خلال

2020	2019	2018	البيان
865092596	3542860654	5105532677	استخدامات الاستغلال E'ex
1698687220	2955320694	2137018495	- موارد الاستغلال Rex
(833594624)	587539960	2968514182	الاحتياج في رأس مال العامل للاستغلال BERex
1129749357	854705633	703246038	استخدامات خارج الاستغلال ERex
5359679439	4751996987	5723385704	موارد خارج الاستغلال RHex
(4229927082)	(38997260554)	(5020139666)	الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRhex
(5063521706)	(3309750594)	(2051625484)	الاحتياج في رأس المال العامل BFRng

سنوات الدراسة وهذا راجع إلى انخفاض اعتماد المؤسسة على ديون قصيرة الأجل والطويلة الأجل على حد سواء.

2 - احتياج رأس المال العامل الصافي الاجمالي BFR لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018-2020).

سوف نقوم بحساب احتياج رأس المال العامل الصافي الاجمالي كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (29): احتياج رأس المال العامل الصافي الاجمالي لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018-2020).

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدولين رقم (23) و رقم (24).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن BFRng سالب لسنوات الدراسة الثلاث هذا يعني أن استخدامات الاستغلال للمؤسسة أصغر من موارد استغلالها، إذ ليس لديها احتياجات لتمويل لأن الخصوم الدورية فائضة عن احتياجات التمويل في أصول الاستغلال وهذا يعني أن المؤسسة لها فائض في رأس المال العامل وذلك بعد تغطية وتمويل احتياجات الدورة.

3 - حساب الخزينة TN لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018-2020).

لحساب الخزينة الصافية نعتمد على الميزانية الوظيفية للمؤسسة محل الدراسة، وذلك وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (30): الخزينة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018-2020).

2020	2019	2018	البيان
(2439245713)	(2982354336)	(2768378514)	رأس المال العامل الصافي الاجمالي FRng
(5063521706)	(33009750594)	(2051625484)	- الاحتياج في رأس المال العامل BFRng
2624275994	327396259	(716753030)	الخزينة الصافية TN
2638739933	327396259	741889254	خزينة الأصول ET
14463999	0	1458642284	- خزينة الخصوم RT
2624275994	327396259	(716753030)	الخزينة الصافية (TN)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم (23)، رقم (24)، رقم (25) ورقم (29).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه في سنة 2018 الخزينة سالبة، حيث هناك وجود لرأس مال عامل سالب واحتياج أكبر منه، حيث تمثل الخزينة الصافية مقدار ما تحتفظ به المؤسسة من أموال (نقدية، قيم محققة) بمعنى في هذه الحالة المؤسسة لا تحتفظ بأموال وهذا يعتبر مؤشر سلبي للمؤسسة. أما في سنتي 2019، 2020 نلاحظ أن الخزينة الصافية أصبحت موجبة بقيمة 327396259 دج وواصلت الارتفاع إلى 2624275994 دج بما معناه أن رأس المال العامل سالب ولكن احتياجه أقل منه، أي أن المؤسسة تحتفظ بأموال وهذا مؤشر إيجابي للمؤسسة.

4 - دراسة التوازن مؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018-2020).

لكي تكون المؤسسة متوازنة ماليا لا بد أن تحقق شروط التوازن الثلاث التي هي:

FRng أكبر من الصفر، BFR أصغر من الصفر، TN أكبر من الصفر.

من خلال دراستنا وتحليلنا السابقين نلاحظ:

✓ رأس المال العامل سالب للسنوات الثلاث وهذا يمثل اخلال بشرط من شروط التوازن المالي.

✓ احتياج رأس المال موجب للسنوات الثلاث، وهو يمثل مؤشر إيجابي.

✓ لخزينة الصافية سالبة سنة 2018، وموجبة خلال سنتي 2019 و2020.

رغم وجود خزينة صافية موجبة سنتي 2019 و2020 إلا أن وجود رأس مال عامل سالب خلال الفترة (2018-2020) يعبر عن وجود خلل مالي وبالتالي يمكن القول أن مؤسسة مطاحن عمر بن عمر بقائمة خلال ذات الفترة تعرف عدم توازن مالي.

المطلب الثاني: التشخيص المالي باستخدام النسب المالية بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر قائمة خلال الفترة (2018-2020).

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم النسب المالية التي يمكن من خلالها اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة عمر بن عمر وهي نسب السيولة، نسب التمويل، نسب النشاط ونسب الربحية والمردودية وسوف نقوم بتحليل دلالة كل نسبة من النسب.

أولاً: نسب السيولة بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر قائمة خلال الفترة (2018-2020).

تهدف هذه النسب إلى تقييم قدرة المؤسسة على تمويل أصولها.

الجدول رقم (31): نسب السيولة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018-2020).

البيان	العلاقة	2018	2019	2020
نسبة التداول	الأصول الجارية/ الخصوم الجارية	0.70	0.61	0.65
نسبة السيولة السريعة	الأصول الجارية - المخزونات/ الخصوم الجارية	0.19	0.16	0.55
نسبة السيولة الجاهزة	التقديرة (القيم الجاهزة) / الخصوم الجارية	0.07	0.04	0.37

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم (11)، رقم (12)، رقم (13).

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب التداول في انخفاض خلال ثلاث سنوات وبما أن هذه النسبة أقل من المقياس المناسب (1)، فهذا يعتبر مؤشر سيء بالنسبة للمؤسسة حيث يدل على أن الأصول الجارية لا تغطي الخصوم الجارية ولا تتمتع بهامش أمان.

أما نسب السيولة السريعة فنلاحظ أن نسبة سنة 2020 كانت متوافقة مع المقياس الخاص بها (0.3 - 0.5) أي أن المؤسسة يمكن أن تواجه التزاماتها الجارية على عكس سنتي 2018 و2019 فهي في انخفاض مستمر وأقل من المقياس، وتعتبر مؤشر سيئ للمؤسسة وهذا يعني أن الأصول سريعة التحول لا تغطي الخصوم الجارية.

ونلاحظ من خلال نتائج نسب السيولة الجاهزة خلال سنتي 2018 و2019 أنها ثابتة ومنخفضة وهي أقل من المقياس (0.2-0.3)، وبالتالي فالمؤسسة لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. أما خلال سنة 2020 فكانت النسبة ضمن المقياس (0.2-0.3) ومعناه أن المؤسسة تتوفر على نقدية تساعدها على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل.

ثانيا: نسب التمويل بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر قائمة خلال الفترة (2018-2020).

سنتناول أهم النسب التي تعبر عن الهيكل المالي للمؤسسة محل الدراسة.

الجدول رقم (32): نسب التمويل لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018-2020).

البيان	العلاقة	2018	2019	2020
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/ الأصول غير الجارية	0.65	0.64	0.68
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة	0.32	0.33	0.38
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/ الديون المالية	0.21	0.27	0.31
نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون/ مجموع الأصول	0.82	0.78	0.76

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم (11)، رقم (12)، رقم (13).

من خلال نتائج النسب الخاصة بالتمويل الدائم نلاحظ أنها كانت منخفضة خلال ثلاث سنوات حيث كانت أقل من 1 ومعنى هذا أن رأس المال العامل الدائم لا يغطي جميع الأصول غير الجارية وبالتالي فالمؤسسة غير متوازنة مالياً. أما بالنسبة لنسب التمويل الخاص فهي ضعيفة خلال الثلاث سنوات وأقل من 1 وهذا يعني أن الأموال الخاصة لم تغطي الأصول الثابتة بالكامل للمؤسسة وهذا ليس مؤشراً جيداً.

نلاحظ من خلال نتائج نسب الاستقلالية المالية أنها كانت أقل من 1 وهذا يعني أن المؤسسة خلال سنوات الدراسة تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي في تمويل أصولها وهذا يعتبر خطراً مالياً بالنسبة للنسبة للمؤسسة والبنك. من خلال نتائج نسب التمويل الخارجي نلاحظ أنها نسب كبيرة وأكبر من 0.5 وهذا معناه أن المؤسسة تعتمد على مصادر التمويل الخارجية وبدرجة كبيرة الديون قصيرة الأجل.

ثالثاً: نسب النشاط بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر قائمة خلال الفترة (2018-2020).

هي النسب التي تقيس الكفاءة في إدارة الأصل أي تقوم بتحليل عناصر الموجودات ومعرفة مدى كفاءة المؤسسة في تحويل هذه العناصر إلى مبيعات ومن ثم إلى سيولة، إلا أنه ولعدم توفر البيانات اللازمة سنكتفي بدراسة بعض النسب فقط.

الجدول رقم (33): نسب النشاط لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018-2020).

2020	2019	2018	العلاقة	البيان
0.70	0.85	0.60	صافي المبيعات/ مجموع الأصول	معدل دوران الأصول
2.92	4	3.5	صافي المبيعات/ الأموال الخاصة	معدل دوران الأموال الخاصة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم (11)، رقم (12)، رقم (13)، رقم (14).

تدل النسبة المرتفعة لمعدل دوران الأصول على كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول أو الاستثمارات بالمشروع لتحقيق قدر كبير من رقم الأعمال، حيث حققت المؤسسة معدل دوران الأصول بنسبة 60% سنة 2018 ليرتفع سنة

2019 إلى 85% وهذا أدى لارتفاع رقم أعمال المؤسسة من 8714365902 دج إلى 11185772107 دج أما خلال سنة 2020 قد انخفضت النسبة إلى 70% وهذا يدل على انخفاض كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول.

كذلك من خلال النتائج المتحصل عليها في حساب معدل دوران الأموال الخاصة نلاحظ أن كل دينار مستثمر من الأموال الخاصة حقق 3.5 دينار من المبيعات خلال سنة 2018 وكل دينار مستثمر من الأموال الخاصة حقق 4 دينار من المبيعات خلال 2019 وهذا مؤشر على كفاءة الاستثمار أما خلال سنة 2020 قد انخفضت إلى 2.92 وهذا يدل على انخفاض كفاءة الاستثمار.

رابعا: نسب الربحية والمردودية بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر قائمة خلال الفترة (2018-2020).

تعرف المردودية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطاتها.

الجدول رقم (34): نسب المردودية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018-2020).

2020	2019	2018	العلاقة	البيان
0.028	0.15	0.13	النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة	المردودية المالية
0,017	0,039	0,022	النتيجة الإجمالية/ مجموع الأصول	المردودية الاقتصادية
0.029	0.56	0.044	النتيجة الإجمالية/ رقم الأعمال خارج الرسم	المردودية التجارية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم (11)، رقم (12)، رقم (13)، رقم (14).

من خلال الجدول السابق نجد:

✓ **المردودية المالية:** من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية مالية موجبة أي أن كل دينار مستثمر من الأموال الخاصة يولد ما بين 0,13 دج و 0.15 دينار من النتيجة الصافية مما يعني أن المؤسسة لديها كفاءة في استغلال الأموال الخاصة؛

✓ **المردودية الاقتصادية:** كذلك المؤسسة حققت مردودية اقتصادية موجبة حيث أن كل دينار مستثمر يولد ما بين 0,22 و 0.039 دينار من النتيجة الإجمالية ثم انخفضت في سنة 2020 إلى 0.017 وهذا راجع إلى ارتفاع أصول المؤسسة مقارنة بالنتيجة التي حققتها؛

✓ **المردودية التجارية:** نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت مردودية تجارية موجبة يعني أن كل دينار من المبيعات يولد 0.044 من الأرباح خلال سنة 2018 وكل دينار من المبيعات يولد 0.56 من الأرباح خلال سنة 2019 أما في سنة 2020 فقط انخفضت الى 0.029 وهذا راجع إلى انخفاض في نتيجة الدورة.

المطلب الثالث: القرارات المالية من خلال نتائج التشخيص المالي بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر قاملة خلال الفترة (2018-2020).

بعد أن قمنا بالتشخيص المالي للمؤسسة محل الدراسة من خلال المؤشرات والنسب المالية سنقوم بتحديد أهم القرارات التي يجب اتخاذها اعتمادا على ما سبق:

أولا: قرار التمويل بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر قاملة خلال الفترة (2018-2020).

من خلال دراستنا استنتجنا ما يلي:

✓ المؤسسة رأس مالها العامل الصافي سالب خلال الفترة (2018-2020) معناه المؤسسة لا تمتلك هامش أمان وبالتالي استخدمت جزء من ديونها قصيرة الأجل لتغطية أصولها الثابتة وهنا أخلت بشرط الملاءة بين سيولة الأصل واستحقاق الخصوم؛

✓ نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها من حساب رأس المال العامل الخاص التي كانت سالبة خلال الفترة (2018-2020) أن الأموال الخاصة لا تغطي تمويل الأصول الثابتة أي أنها تلجأ إلى التمويل الخارجي لتغطيتها؛

✓ خلال فترة الدراسة لاحظنا انخفاض مستمر في رأس المال العامل الأجنبي، وهذا بسبب انخفاض اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي سواء كانت الديون قصيرة أو طويلة الأجل ولكن يعتبر هذا الانخفاض بسيط لأن المؤسسة تعتمد على التمويل الخارجي؛

✓ من النتائج المتحصل عليها والخاصة باحتياج رأس المال العامل نلاحظ أن احتياجات الدورة أقل من موارد الدورة بمعنى أن الموارد تغطي الاحتياجات ويبقى فائض، والمؤسسة لديها سيولة لا تحتاج إلى رأس مال العمل موجب لكن تحتاجه لمواجهة الأخطار غير المعتبرة؛

✓ أما الخزينة الصافية خلال سنة 2018 كانت سالبة معناه أن المؤسسة لا تحتفظ بأموال وهذا يعتبر مؤشر سلبي، أما خلال سنتي 2019، 2020 فنلاحظ أن الخزينة موجبة أي أن المؤسسة تحتفظ بأموال وهو مؤشر إيجابي؛

✓ نسبة التمويل الدائم أقل من الواحد بمعنى أن رأس مال العامل الدائم لا يغطي جميع الأصول غير الجارية وبالتالي لا يوجد توازن مالي، وكذلك بالنسبة لنسبة التمويل الخاص فكانت أقل من الواحد بمعنى أن الأموال الخاصة لا تغطي الأصول الثابتة بالكامل؛

✓ أما بالنسبة لنسب السيولة خلال الفترة (2018-2020) فنلاحظ أن المؤسسة لم تتمتع بسيولة جيدة فلم تستطع مواجهة استخداماتها قصيرة الأجل؛

✓ نسب الاستقلالية المالية من خلالها نلاحظ أن المؤسسة فخلال فترة الدراسة لا تتمتع باستقلالية مالية لأن النسب منخفضة.

ومنه من خلال النتائج السابقة يمكن للمؤسسة اتخاذ القرارات التمويلية التالية:

✓ رفع رأس مال المؤسسة لزيادة مصادر التمويل الداخلية من أجل تغطية الاستخدامات وكذلك من أجل تنمية استثماراتها.

✓ خلال سنوات الدراسة كانت الديون قصيرة الأجل تمثل نسب كبيرة من مجموع الخصوم وبالتالي يجب تعديل قرارات التمويل من خلال تخفيض مصادر التمويل قصيرة الأجل.

✓ الاعتماد على مصادر التمويل طويلة الأجل لزيادة مواردها الثابتة.

✓ الاستفادة من الرفع المالي لأنه يعمل على خلق التوازن بين التمويل الذاتي والديون طويلة الأجل.

✓ من خلال نسب الاستقلالية المالية نلاحظ أن المؤسسة ليست مستقلة مالياً أي أن المؤسسة لا تعتمد على أموالها الخاصة في تمويل استثماراتها بل تعتمد على مصادر التمويل الخارجي وهذا ما يؤكد حساب هذه النسبة أيضاً.

ثانياً: قرار الاستثمار بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر قائمة خلال الفترة (2018-2020).

من خلال دراستنا التحليلية لميزانيات وجداول حسابات النتائج للمؤسسة محل الدراسة استنتجنا ما يلي:

✓ الأصول الثابتة تمثل في المتوسط نسبة 60.29% من مجموع الأصول؛

✓ الأصول المتداولة تمثل في المتوسط نسبة 39.70%. من مجموع الأصول؛

✓ رأس المال العامل سالب خلال فترة الدراسة.

ومنه ومن خلال ما اعتمدت عليه المؤسسة في ترجمتها لقراراتها الاستثمارية والنتائج التي سبق تحليلنا لها يمكن للمؤسسة

تعديل أو اتخاذ قرارات استثمارية نلخصها فيما يلي:

✓ تحسين كفاءتها الاستثمارية من خلال الاستغلال الأمثل لأموالها الخاصة واستخدام أصولها، وهذا ما سينعكس إيجاباً على مردوديتها الاقتصادية والمالية والتجارية.

✓ في المشاريع الإنتاجية يجب أن يخصص الجزء الأكبر من رأس المال في تمويل الأصول الثابتة توافقا مع مبدأ العائد الاقتصادي المتحقق من الاستثمارات في الأصول الثابتة لا يحقق مردوده إلا في المدى البعيد، ومنه بما أن نسبة الأصول الثابتة في فترة الدراسة قريبة من المتوسط يجب الاستثمار في توسعة الأصول الثابتة وزيادتها من خلال رأس مال المؤسسة الخاص أو الاستدانة طويلة الأجل.

✓ من خلال حساب رأس العامل السالب نلاحظ أن الاهتلاكات كبيرة لقرب مواعيد إحلال الأصول الثابتة، لذلك أصبح من الضروري إعادة هيكلة هذه الاستثمارات طويلة الأجل.

✓ التخلص من بعض الاستثمارات الغير مجدية التي لا تحقق مردودية جيدة، ولكن يتم ذلك عن طريق دراسة للمجموع عمر بن عمر ككل لأنه من غير الممكن بيع مستثمرات لمطاحن عمر بن عمر فقط.

ثالثا: قرار توزيع الأرباح بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر قائمة خلال الفترة (2018-2020).

يكون قرار توزيع أو احتجاز الأرباح حسب أهداف قرار الاستثمار إذا كانت المؤسسة في نتيجة المؤسسة يكون هناك قرار لتوزيع الأرباح من عدمه.

من خلال دراستنا النتيجة المالية الصافية موجبة فمن الطبيعي يكون هناك توزيع للأرباح يكون بنسبة تكون خاضعة لأهداف قرار الاستثمار وذلك لزيادة ثقة المساهمين وكسب ثقة المساهمين المحتملين.

من خلال الوضعية المالية للمؤسسة وقرار الاستثمار حيث يجب على المؤسسة القيام باستثمارات وبالتالي يجب عليها احتجاز وعدم توزيع جزء من أرباحها لإعادة استثمارها.

كما سبق ومن دراستنا لمؤشرات التوازن لمؤسسة عمر بن عمر خلال فترة دراستنا نستنتج أن المؤسسة لديها خلل مالي وهذا أيضا ما تؤكد دراستنا من خلال حساب النسب المالية المختلفة لذلك يجب على المؤسسة اتخاذ قرارات مالية مستعجلة لتحسن وضعيتها المالية وتحقيق أهداف المؤسسة.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال القيام بعملية التشخيص المالي على مستوى مؤسسة مطاحن عمر بن عمر لمعرفة ودراسة وضعيتها المالية باستخدام مختلف مؤشرات اتوازن المالي والنسب المالية، ومن خلال ما توصلنا إليه من نتائج بعد هذه الدراسة تبين لنا مدى أهمية تطبيق التشخيص المالي في المؤسسة باعتباره تقنية هامة ومساعدة للمؤسسة في فهم وضعيتها المالية وكشف الانحرافات

ومحاولة علاجها، كما أنه يساعد في بناء وتوجيه قراراتها المالية الذي يؤدي بها إلى تحقيق الأهداف المسطرة وتجنب المخاطر المستقبلية وتبين من خلال النتائج المتحصل عليها من خلال تحليلنا الأفقي والعمودي للميزانيات المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018-2020) أن المؤسسة تعتمد على مصادر التمويل الخارجي لتمويل استثماراتها وخاصة مصادر التمويل قصير الأجل لتمويل أصولها وتعد مؤشر سلفي ترجم من خلال دراستنا لمؤشرات التوازن المالي حيث وجدنا أن رأس المال العمل سلفي أي أن المؤسسة لا تملك هامش أمان لتغطية احتياجاتها، وأيضاً ترجم هذا التحليل من خلال النسب المالية خاصة نسبة الاستقلالية المالية التي تبين أن المؤسسة لا تملك استقلالية مالية وهذا مؤشر خطير لذلك يجب على المؤسسة اتخاذ قرارات مالية مهمة سواء قرار التمويل أو قرار الاستثمار أو توزيع الربح.

الخلاصة

يعتبر التشخيص المالي من المواضيع الهامة في الإدارة المالية بشكل عام وفي موضوع القرارات المالية بشكل خاص، وهو في جوهره دراسة تحليلية وتفصيلية للبيانات المالية، والعلاقة بين هذه البيانات للحصول على تفسيرات لنتائج البيانات المالية ومحاولة التنبؤ بالنتائج المستقبلية للمؤسسة، فهو يمثل المرآة العاكسة للوضع المالي للمؤسسة أمام كل المتعاملين معها. إذ أن التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية يساهم في اكتشاف مختلف الانحرافات التي صادفت المؤسسة، وبالتالي العمل على اجتنابها مستقبلاً، بالإضافة إلى أنه يساعد على اتخاذ قرارات مالية صائبة ورشيدة مستقبلية للمؤسسة .

فمن خلال هذه الدراسة حاولنا إظهار دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر بهدف تشخيص وتقييم وضعها المالي خلال فترة زمنية محددة وذلك عن طريق دراسة وتحليل القوائم المالية ما يسمح لها باتخاذ القرار المناسب في ظل البدائل المتاحة وهذا ما يحقق لها نجاحاً يساعدها في تقليل التكاليف وتعظيم العوائد. وبعد الدراسة التطبيقية للمؤسسة تم تشخيص الوضع المالي لها بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بالسنوات (2018-2019-2020) المقدمة من طرف المؤسسة والتي قمنا بها باستخدام أدوات التشخيص المالي (مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية).

✓ نتائج اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: "تعتمد مؤسسة مطاحن عمر بن عمر بولاية قالمة على القوائم المالية لتشخيص وضعيتها المالية".

إن المعلومات المالية التي تعتمد عليها المؤسسة لتشخيص وضعيتها المالية تكون في صورة تقارير مالية بصفة عامة، وقوائم مالية بصفة خاصة، حيث يجب أن تكون ملائمة وموثوقة لكي يتسنى استعمالها في اتخاذ القرارات وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- الفرضية الثانية: "لدراسة التوازن المالي لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر بولاية قالمة، نكتفي بحساب رأس المال العامل فقط".

يعتبر التشخيص المالي من أهم العمليات التي تعتمد عليها المؤسسة في تقييم وضعها المالي وذلك من خلال دراسة قوائمها المالية وحليلها بالاعتماد على النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي المتمثلة في رأس المال العامل، الاحتياج من رأس المال العامل والخزينة الصافية، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

• الفرضية الثالثة: "يؤثر حساب النسب المالية على اتخاذ القرارات المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر، وتعد

الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر بولاية قلمة جيدة خلال فترة الدراسة":

يساهم التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية حيث يقوم بتحليل الوضع المالي للمؤسسة باستخدام النسب المالية التي تهيئنا على الكثير من التساؤلات، هل المؤسسة تتمتع بسيولة كافية تمكنها من تسديد التزاماتها في موعد استحقاقها، هل المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية، هل المؤسسة تتمتع بنسب مردودية جيدة، ومن هنا يقوم متخذ القرار باتخاذ مختلف القرارات المالية، ومن خلال التشخيص المالي الذي قمنا به للمؤسسة خلال الفترة 2018-2020، لاحظنا أن النتائج المتحصل عليها عند حسابنا لرأس المال العامل الصافي أنه كان سالبا خلال فترة الدراسة وهذا ما يدل أن المؤسسة لا تمتلك هامش أمان، كذلك لا يوجد توازن مالي حيث أن رأس المال العامل الدائم لا يغطي جميع الأصول غير الجارية، كذلك من خلال النتائج المتحصل عليها من النسب المالية لاحظنا أن الوضعية المالية للمؤسسة غير جيدة، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

✓ النتائج النظرية:

بعد عرض أهم المفاهيم النظرية عن التشخيص المالي والقرارات المالية توصلنا إلى بعض النتائج التي نوردتها فيما يلي:

- يعتبر التشخيص المالي من أنسب التقنيات التي يتم من خلالها تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك بالاعتماد على المؤشرات المالية والنسب المالية المناسبة بهدف التعرف على نقاط القوة والضعف؛
- يقوم التشخيص المالي بتحديد مكانة المؤسسة بين منافسيها؛
- يساعد التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح؛
- يساعد التشخيص المالي في الحكم على وضعية المؤسسة وقدرتها على تسديد ديونها في الآجال المحددة؛
- تعتبر القرارات المالية من أهم القرارات في المؤسسة، فكلما كان القرار المتخذ رشيدا كلما أدى ذلك إلى الصول للأهداف المراد تحقيقها من طرف المؤسسة؛
- تشخيص القوائم المالية يساعد على تقييم الوضع المالي للمؤسسة باعتبارها القاعدة المعلوماتية؛
- يقدم التشخيص المالي دراسة مالية مفصلة لوضعية المؤسسة ومركزها المالي كما أنه يساعد في بناء توقعات مستقبلية حول مدى استمرارية المؤسسة.

✓ النتائج التطبيقية:

توصلنا من خلال دراستنا الميدانية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر إلى جملة من النتائج نوردتها كالآتي:

- مؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال فترة الدراسة ليست في وضعية مالية جيدة؛
- عدم توازن الهيكل المالي لأن رأس المال العامل الدائم لا يغطي جميع الأصول الغير جارية؛
- المؤسسة لا تمتلك هامش أمان لأن رأس المال العامل الصافي سالب وبالتالي فهي استخدمت جزء من ديونها قصيرة الأجل لتغطية أصولها الثابتة؛
- الخزينة الصافية في سنة 2018 كانت سالبة معناه أن المؤسسة في وضعية غير جيدة أي لا تحتفظ بأموال، أما خلال 2019-2020 فكانت النتيجة موجبة، وهو مؤشر إيجابي أي أنها تحتفظ بأموال؛
- المؤسسة لا تعتمد على تمويل نشاطاتها ذاتيا لأن الأموال الخاصة لا تغطي تمويل الأصول الثابتة أي أنها تلجأ إلى التمويل الخارجي لتغطيتها وبدرجة كبيرة الديون قصيرة الأجل؛
- نسب السيولة تبين أن الأصول الجارية لا تغطي الخصوم الجارية وهذا ما تؤكدته نسب السيولة السريعة والجاهزة؛
- معدل دوران الأصول المنخفض يدل على انخفاض كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها؛
- معدل دوران الأموال الخاصة المنخفض يدل على انخفاض كفاءة الاستثمار؛
- نسب التمويل الدائم أقل من الواحد هذا يدل على أن رأس المال العامل الدائم لا يغطي الأصول الثابتة وكذلك بالنسبة لنسب التمويل الخاص أقل من الواحد أي أن الأموال الخاصة لا تغطي الأصول الثابتة
- المؤسسة لا تتمتع باستقلالية مالية لأن النسب أقل من الواحد وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد على التمويل الخارجي بدرجة كبيرة وهذا ما تؤكدته نسب التمويل الخارجي؛
- المؤسسة حققت مردودية خلال السنوات الثلاث؛
- بالنسبة لجدول حسابات النتائج يبين أن المؤسسة حققت نتيجة موجبة من نشاطها الاستغلالي وهذه النتيجة تحفزها على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية.

✓ توصيات الدراسة:

- وبناءً على النتائج المتوصل إليها، يمكن إدراج مجموعة من التوصيات التي من شأنها تفعيل دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر كالآتي:
- على المؤسسة الاعتماد على التشخيص المالي إذ يجب القيام به لأجل معرفة الوضعية المالية لها وأخذ القرارات المناسبة لبلوغ أهدافها؛

- استغلال الفائض من أموالها في الخزينة بتوسيع نشاطاتها وبالتالي توسيع العملية الإنتاجية؛
- عقد دورات تكوينية لتدريب المحاسبين على كيفية استخدام أدوات التشخيص المالي؛
- يجب على المؤسسة اتخاذ قرارات مالية جديدة لتحسين وضعيتها المالية؛
- زيادة رأس مالها الخاص لاعتمادها على مواردها الذاتية؛
- الاعتماد على مصادر التمويل طويلة الأجل لزيادة مواردها الثابتة؛
- تعديل قراراتها الاستثمارية والاعتماد على الأصول الثابتة؛
- إعادة هيكلة استثماراتها الطويلة الأجل لوجود اهتلاكات كبيرة لقرب موعد احلالها؛
- التخلص من استثماراتها الغير مجدية؛
- توزيع الأرباح بحذر لزيادة ثقة مساهميها وكسب ثقة المساهمين الجدد، مع الاحتفاظ بجزء كبير من أرباحها لإعادة استثمارها؛
- إنشاء مصلحة خاصة بالتشخيص المالي؛ وتوعية المسؤولين بأهمية هذه المصلحة .

✓ آفاق الدراسة:

- لقد جاءت الدراسة بغرض تبيان دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية لبقى المجال مفتوحا لدراسات أخرى مستقبلية والتي يمكن أن تكون امتدادا أوسعاً للدراسة نذكر منها:
- أهمية التشخيص المالي في تقييم شركات التأمين؛
 - دور التشخيص المالي في زيادة فعالية تنافسية المؤسسة؛
 - دور التشخيص المالي في إدارة المخاطر المالية في المؤسسة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية.

✓ الكتب:

1. أحمد لطفي أمين السيد، "التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعته الاداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى 2006.
2. أحمد لطفي أمين السيد، "في التحليل المالي الأساسي للاستثمار في الأوراق المالية"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2000.
3. بالعمور سليمان، "التسيير المالي، محاضرات وتطبيقات"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.
4. بن ساسي إلياس، قريشي يوسف "التسيير المالي، الإدارة المالية دروس وتطبيقات"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
5. بن ساسي إلياس، قريشي يوسف، "التسيير المالي (الإدارة المالية) الجزء الأول دروس وتطبيقات"، دار واقع للنشر، عمان، الأردن الطبعة الثانية، 2011.
6. تعلق سيد صابر، "اتخاذ القرارات الإدارية نظم ودعم"، دار الفكر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
7. الجعبري مجدي، "التحليل المالي المتقدم"، الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2014.
8. الجعبري مجدي، "التحليل المالي المتقدم"، الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، مدينة نصر، مصر، الطبعة الأولى، 2014.
9. حسين بلعجوز، "المداخل لنظرية القرار"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2010.
10. حسين نعيم نمر، "التحليل المالي باستخدام الحاسوب"، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.
11. حمزة محمود الزبيدي، "التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)"، الوراق للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.
12. الحياي وليد ناجي، "الاتجاهات الحديثة"، دار الوراق للنشر والتوزيع عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.
13. خالد توفيق الشمري، "التحليل المالي والاقتصادي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
14. الخلايلة محمود، "التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية"، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 1997.
15. الخيري دلال، الخيري غسان، "التحليل المالي (الكشف عن الانحراف والاختلاس)"، الصايل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
16. الدوري مؤيد عبد الرحمن، سلامة حسين محمد، "أساسيات الإدارة المالية"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

17. رحيم حسين، "أساسيات نظرية القرار والرياضيات المالية"، منشورات اقرأ، الجزائر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011.
18. زاهر عبد الرحيم عاطف، "إدارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق"، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 2009.
19. زغيب مليكة، ميلود بوشنقىر، "التسيير المالى حسب البرنامج الرسمى الجديد"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر، الطبعة الثانية، 2011.
20. زويلف مهدي، العضيلية علي، "إدارة المنظمة نظريات وسلوك"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1996.
21. السيد إسماعيل، الأساليب الكمية في مجال الاعمال"، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2015.
22. شاكِر منير وآخرون، "التحليل المالى مدخل صناعة القرارات"، مطبعة الطليعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.
23. شموط مروان، كنجو عبود كنجو، "أسس الاستثمار"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008.
24. شيحة خميسي، التسيير المالى للمؤسسة، دار هومة، الجزائر، الجزائر، الطبعة الأولى 2013.
25. الشيخ فهمي مصطفى، "التحليل المالى"، SME FINANCIAL، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، 2008.
26. الصيرفي محمد، "التحليل المالى من وجهة نظر محاسبية"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2014.
27. عبد الرحيم محمد إبراهيم، "اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالى"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2008.
28. عبد العزيز سمير محمد، "اقتصاديات الاستثمار، التمويل، التحليل المالى"، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1997.
29. عبد الغفور حلفي، "التنظيم وإدارة الاعمال"، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 1996.
30. عبود سالم محمد، البرزنجي أحمد محمد فهمي، "التحليل المالى منهج تحليل لتقويم الأداء ودعم العملية الإدارية"، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية بغداد، العراق، الطبعة الأولى،
31. الفار مصطفى، "الإدارة المالية"، دار أسامة للنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
32. لسوس مبارك "التسيير المالى"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012.
33. مفلح محمد عقل، "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالى"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ودار اجنادين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

34. النجار عبد العزيز، "أساسيات الإدارة المالية، دراسة الجدوى، مصادر التمويل، التخطيط المالي، تحليل المالي، الأسهم والسندات المالية، تحليل الربحية الإسلامية"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007.
35. النعيمي عدنان تايه وآخرون، "الإدارة المالية النظرية والتطبيق"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة، 2011.
36. النعيمي عدنان تايه، التميمي أرشد فؤاد، "التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة"، اليازوري للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2007.
37. هندي منير ابراهيم، "الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل"، المعارف، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى 1998.

✓ الأطروحات والمذكرات:

أ. أطروحات الدكتوراه:

1. بن عمر محمد البشير، "دور حكومة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة للمجمع الصناعي صيدال (2008-2013)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017.
2. خلفي الطيب الواني عبد الغفور، "دور وأهمية نظام المعلومات في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مجمع إسمنت الشرق الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012.
3. سحنون فاروق، "استخدام الأساليب الكمية لاتخاذ القرار ودورها في تحسين المؤسسات الجزائرية: دراسة حالة بعض المؤسسات بولاية سطيف". أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2018.
4. سويسسي هواري، "تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

ب. مذكرات الماجستير:

1. بن خروف جلييلة، "دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة واتخاذ القرارات دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANA GHAZ (2005-2008)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009.
2. بن دادة عمر، "دور التحليل المالي في تقييم كفاءة القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2017.
3. بن مالك عمار، "المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء دراسة حالة شركة الاسمنت السعودية الفترة الممتدة من 2006 - 2010"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011.
4. بوحادرة عبد الكريم، "اختيار الهيكل المالي على قيمة المؤسسة: دور سياسة توزيع الأرباح في تحديد القيمة السوقية للسهم"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012.
5. خلفلاوي إيمان، "التشخيص المالي في البنوك"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، الجزائر، 2011.
6. دراجي أمينة، "دور التشخيص المالي في تحسين فعالية التسيير المالي في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مطاحن عمر بن عمر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015.
7. زيد حياة، "دور التحليل الفني في اتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم دراسة تطبيقية في عينة من أسواق المال العربية (الأردن، السعودية وفلسطين)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.
8. سعادة اليمين، "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، العلمة، سطيف"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009.
9. عشيري عادل، "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل، بسكرة"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2002.

✓ الملتقيات:

1. الملتقى الدولي حول: "صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، يومي 14، 15 أبريل 2009.
2. الملتقى الوطني الأول حول: "التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية"، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد شريف مساعدي، سوق أهراس، الجزائر، يومي 22 و23 ماي 2012.

✓ المجالات:

1. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البلدية 02، الجزائر المجلد 02، العدد 01، 2013.
2. مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمى لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 01، 2017.
3. مجلة الآفاق والدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2016.
4. مجلة التنظيم والعمل، جامعة الجزائر، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2016.
5. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، العدد 01، 2020.
6. مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، العدد 02، 2020.
7. مجلة الاقتصاد والمالية (JEF)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 04، 2021.
8. مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، العدد 04، 2021.
9. مجلة دراسة العدد الاقتصادي، مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، الأغواط، الجزائر، العدد 02، 2022.
10. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 06، العدد 03، 2020.
11. مجلة المعيار، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، مجلد 11، العدد 04، 2020.

✓ المطبوعات:

1. بالنور محمد الساسي، "مطبوعة في مقياس التحليل المالي المتقدم"، قسم العلوم المالية والمحاسبة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2022.
2. بن عمر محمد البشير، "مطبوعة في مقياس التحليل المالي المعقد"، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2021.
3. بن نذير نصر الدين، "مطبوعة في مقياس التسيير المالي 1"، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة البلدية 2، البلدية، الجزائر، 2021.

4. بنية محمد، "مطبوعة في مقياس التحليل المالي" قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2019.
5. بورديمة سعيدة، "مطبوعة في مقياس التسيير المالي"، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2015.
6. بومدين بروال بومدين، "مطبوعة في مقياس التسيير المالي مدعمة بأمثلة وتمارين محلولة" قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2018.
7. دردوري لحسن، "مطبوعة في مقياس التشخيص المالي"، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.
8. ساجي فاطمة، "مطبوعة في مقياس التحليل المالي"، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2017.
9. سعاد شدرى معمر، "مطبوعة في مقياس التسيير المالي"، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2020.
10. صوفان العيد، "مطبوعة في مقياس التحليل المالي" قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2018.
11. القدام جمال، "مطبوعة في مقياس التشخيص المالي"، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2021.
12. قلاادي نظيرة، "مطبوعة في مقياس التحليل المالي وإدارة المشاريع"، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2021.
13. لوصيف كاميلية، "مطبوعة في مقياس التحليل المالي"، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2020.
14. مبطوش لعلجة، "مطبوعة في مقياس التسيير المالي"، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، 2020.
15. نجار حياة، "مطبوعة في مقياس التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية"، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2016.
16. يحيوي سمير، "مطبوعة في مقياس التحليل المالي"، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2018.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

✓ **Les livres:**

1. Bussenault, marine Perret Chantal, "**économie et gestion de l'entreprise**", Vuibert, Paris, France, 4eme édition, 2006.
2. Griffiths Stéphane, "**gestion financier: le diagnostic financier les décisions financière**", chibab-ey rollers, Alger, Algérie, 3eme édition, 1996.
3. De la bruslerie Hubert, "**Analyse Financière information Financière et diagnostique**", DUNOD Edition, paris, France, 3ème Edition,2006.
4. Meunier – Rocher Beatrice, "**le dialogue financier**", Editions d'organisation, Paris, France, deuxième Edition, 2001.

الملاحق

الملحق رقم (01): الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر.

المدير العام بن عمر

المستشار القانوني

مكتب المساعدة التابعة للمديرية العامة

تسيير نظام الجودة وسلامة المنتج الغذائي

مصلحة الأمن والمراقبة

فرع الحراسة

مصلحة نظام المعلومات والإعلام الآلي

فرع الأمن الصناعي

مسؤول إنتاج السميد

مدير وحدة إنتاج العجائن

المدير التقني

مدير التسويق والمبيعات

مصلحة التكييف

مصلحة الإنتاج

قسم المناهج والمتابعة التقنية

مصلحة البيع

مصلحة الانتاج 300 طن

مصلحة التغليف

مصلحة تسيير مخزون قطع الغيار

مصلحة ترقية المبيعات

مصلحة الانتاج 400 طن

مصلحة التنظيف

مخبر مراقبة الجودة

الصندوق

فرع التنظيف

قسم المشاريع والدراسات

خلية الاتصال والتسويق

مديرية الإدارة العامة

مديرية التموين

مديرية الموارد البشرية

مديرية المالية والمحاسبة

مسؤول الصيانة

مصلحة الوسائل العامة

قسم المشتريات

قسم تنمية الموارد البشرية

قسم المحاسبة العامة

مصلحة صيانة وحدة السميد

مصلحة الشؤون القانونية والممتلكات

قسم التخزين

قسم إدارة المستخدمين

قسم المالية والخزينة

مصلحة صيانة وحدة العجائن الغذائية

مصلحة العلاقات الخارجية

مصلحة الأجور

قسم مراقبة التسيير

ورشات

الملحق رقم (02): الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر لسنة 2018.

ESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

: SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUJ W.GUELMA

BILAN ACTIF

Exercice clos le :

31/12/2018

ACTIF	N			N-1
	MONTANT BRUT N	AMORT-PROV et pertes de valeurs.	NET	NET
ACTIF IMMOBILISATION NON COURANT				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisation corporelles				
- Terrains	314 214 023		314 214 023	314 214 023
- Agencements et aménagements de terrains				
- Construction	734 843 209	347 136 696	387 706 513	328 968 648
- Install. tech., matériel et outillage industriels	7 145 349 847	1 697 541 807	5 447 808 040	1 831 364 410
- Autres immobilisations corporelles	468 784 517	257 220 157	211 564 360	159 265 013
- Immobilisations en concession				
Immobilisation en cours	581 059 263		581 059 263	4 276 865 100
Immobilisation financières				
- Titres mis en équivalence-entreprises associées				
- Autres participations et créances rattachées	820 000 000		820 000 000	820 000 000
- Autres titres immobilisés				
- Prêts et autres actifs financiers non courants	72 731 494		72 731 494	75 205 043
- Impôts différés actif				
Autres produits différés - Hors cycle d'exploit.				
TOTAL ACTIF NON COURANT	10 136 982 353	2 301 898 660	7 835 083 693	7 805 882 237
ACTIF COURANT				
Stock et en cours	4 757 373 535		4 757 373 535	3 834 886 136
Créances et Emplois assimilés				
- Clients	348 159 142		348 159 142	164 181 688
- Autres débiteurs	478 684 943		478 684 943	120 839 566
- Impôts et assimilés	224 561 095		224 561 095	58 191 254
- Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
- Placements et autres actifs financiers courants				
- Trésorerie	741 889 254		741 889 254	128 953 155
TOTAL ACTIF COURANT	6 550 667 969		6 550 667 969	4 307 051 798
TOTAL GENERAL ACTIF	16 687 650 322	2 301 898 660	14 385 751 662	12 112 934 035

DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR
 : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES
 resse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOU DJ W.GUELMA

BILAN PASSIF

Exercice clos le :

31/12/2018

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)			
Capital non appelé		500 000 000	500 000 000
Primes et réserves (Réserves consolidées) [1]			
Ecart de réévaluation		1 674 792 900	1 596 998 010
Ecart d'équivalence [1]			
Résultat net (Résultat part du groupe) [1]			
Autres capitaux propres-Report à nouveau		313 410 417	77 794 890
Part de la société consolidante [1]			
Part des minoritaires [1]			
TOTAL I		2 488 203 317	2 174 792 900
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôt (différés et provisionnés)		2 578 441 862	2 578 441 862
Autres dettes non courants			
Provisions et produits constatés d'avance			
Autres charges différées - Hors cycle d'exploit.			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		2 578 441 862	2 578 441 862
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés			
Impôt		2 040 085 445	1 877 850 917
Autres dettes		96 993 050	77 751 798
Trésorerie passif		5 723 385 704	3 427 271 240
Compte de liaisons des établissement et sociétés de participation		1 458 642 284	1 976 825 318
TOTAL PASSIFS COURANTS III		9 319 106 482	7 359 699 272
TOTAL GENERAL PASSIF		14 385 751 662	12 112 934 035

الملحق رقم (03): الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر لسنة 2019 .

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUJ W.GUELMA

26 MAI 2020



BILAN ACTIF

Exercice clos le :

31/12/2019

ACTIF	N			N-1
	MONTANT BRUT N	AMORT-PROV et pertes de valeurs	NET	NET
ACTIF IMMOBILISATION NON COURANT				
Coût d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	56 737 921	459 907	56 278 013	
Immobilisations corporelles				
Terrains	314 214 023		314 214 023	314 214 023
Agencements et aménagements de terrains				
Construction	983 820 296	385 295 740	598 524 556	387 706 513
Install. tech., matériel et outillage industriels	7 277 619 945	1 962 746 983	5 314 872 961	5 447 808 040
Autres immobilisations corporelles	532 684 465	308 586 999	224 097 466	211 564 360
Immobilisations en concession				
Immobilisation en cours	426 203 699		426 203 699	581 059 263
Immobilisation financières				
Titres mis en équivalence-entreprises associées				
Autres participations et créances rattachées	820 000 000		820 000 000	820 000 000
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	614 919 939		614 919 939	72 731 494
Impôts différés actif				
Autres produits différés - Hors cycle d'exploit.				
TOTAL ACTIF NON COURANT	11 026 200 287	2 657 089 630	8 369 110 658	7 835 083 693
ACTIF COURANT				
Stocks et en-cours	3 503 213 356		3 503 213 356	4 757 373 535
Créances et Emplois assimilés				
Clients	39 647 298		39 647 298	348 159 142
Autres débiteurs	761 397 175		761 397 175	478 684 943
Emplois et assimilés	93 308 458		93 308 458	224 561 095
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Prêts et autres actifs financiers courants				
Fournisseurs	327 396 259		327 396 259	741 889 254
TOTAL ACTIF COURANT	4 724 962 545		4 724 962 545	6 550 667 969
TOTAL GENERAL ACTIF	15 751 162 833	2 657 089 630	13 094 073 203	14 385 751 662

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Signature de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUJ W.GUELMA



BILAN PASSIF

Exercice clos le : 31/12/2019

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		500 000 000	500 000 000
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées) [1]		1 900 284 096	1 674 792 900
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence [1]			
Résultat net (Résultat part du groupe) [1]		408 030 363	225 491 196
Autres capitaux propres-Report à nouveau			
Part de la société consolidante [1]			
Part des minoritaires [1]			
TOTAL I		2 808 314 459	2 400 284 096
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		2 578 441 862	2 578 441 862
Impôts (différés et provisionés)			
Autres dettes non courants			
Provisions et produits constatés d'avance			
Autres charges différées - Hors cycle d'exploit.			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		2 578 441 862	2 578 441 862
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 838 582 901	2 040 085 445
Impôt		116 737 793	184 912 271
Autres dettes		4 751 996 187	5 723 385 704
Trésorerie passif			1 458 642 284
Compte de liaisons des établissement et sociétés de participation			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		7 707 316 881	9 407 025 703
TOTAL GENERAL PASSIF		13 094 073 203	14 385 751 662

الملحق رقم (04): الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر لسنة 2020.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOU DJ W. GUELMA

Exercice du

01/01/2020

au

31/12/2020

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	500 000 000	500 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées (1)	2 308 314 459	1 900 284 096
Ecarts de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	146 883 029	408 030 363
Autres capitaux propres – Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	2 955 197 488	2 808 314 459
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	2 320 597 676	2 578 441 862
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
Autres charges différées- Hors cycle d'exploit		
TOTAL II	2 320 597 676	2 578 441 862
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 630 752 142	2 838 582 901
Impôts	67 935 078	116 737 793
Autres dettes	5 359 676 439	4 751 996 187
Trésorerie Passif	14 463 999	
Compte de liaisons des établissement et sociétés de participation		
TOTAL III	7 072 827 657	7 707 316 881
TOTAL PASSIF (I+II+III)	12 348 622 822	13 094 073 203

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOU DJ W.GUELMA

Exercice du 01/01/2020 au 31/12/2020

BILAN (ACTIF)

ACTIF	Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de Valeurs	Net	N - 1
				Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition – goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	58 633 171	12 091 779	46 541 392	56 278 013
Immobilisations corporelles				
Terrains	314 214 023		314 214 023	314 214 023
Agencements et aménagements terrains				
Construction	1 077 470 468	438 813 884	638 656 583	598 524 556
Install.tech. matériel et outillage industriels	7 562 844 974	2 351 006 186	5 211 838 788	5 314 872 961
Autres immobilisations corporelles	581 024 504	367 665 311	213 359 194	224 097 466
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	76 151 306		76 151 306	426 203 699
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	820 000 000		820 000 000	820 000 000
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	396 154 961		396 154 961	614 919 939
Impôts différés actif	1 159 000		1 159 000	
Autres produits différés- Hors				
TOTAL ACTIF NON COURANT	10 887 652 406	3 169 577 160	7 718 075 246	8 369 110 658
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	695 746 957		695 746 957	3 503 213 356
Créances et emplois assimilés				
Clients	169 345 639	3 034 369	166 311 270	39 647 298
Autres débiteurs	1 000 087 637		1 000 087 637	761 397 175
Impôts et assimilés	129 661 720		129 661 720	93 308 458
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	2 638 739 993		2 638 739 993	327 396 259
TOTAL ACTIF COURANT	4 633 581 945	3 034 369	4 630 547 576	4 724 962 545
TOTAL GENERAL ACTIF	15 521 234 351	3 172 611 529	12 348 622 822	13 094 073 203

الملحق رقم (05): جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر لسنة 2018.

DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR
 : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES
 : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOU DJ W.GUELMA

Exercice du 01/01/2018 au 31/12/2018

Page 1 of 2

COMPTES DE RESULTAS

Designation	N		N-1	
	Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
Produite de marchandises				
Production		8 714 365 902		7 059 128 028
Produite				
Produits annexes				
Rabais, remises, restournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristourne		8 714 365 902		7 059 128 028
Production stockée ou déstockée		-23 884 051		170 107 031
Production immobilisée				
Abandon d'exploitation				
PRODUCTION DE L'EXERCICE		8 690 481 851		7 229 235 059
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	5 840 297 218		4 966 455 552	
Autres approvisionnements	793 345 932		560 905 823	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	132 976 629		108 239 234	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale				
Locations	59 602 401		6 730 706	
Entretien, réparations et maintenance	37 476 917		30 007 900	
Services				
Primes d'assurances	19 129 120		16 208 289	
Extérieurs				
Documentations et divers	13 284 771		5 543 505	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	2 870 251		5 488 707	
Publicité	138 713 181		168 661 743	
Déplacement, missions et réceptions	108 539 500		114 826 564	
Autres services	128 917 922		89 497 507	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
- CONSOMMATION DE L'EXERCICE	7 275 153 841		6 072 565 529	
I.- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 415 328 009		1 156 669 530

ESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

on de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR
 ité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES
 resse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUJ W.GUELMA

Page 2 of 2

Exercice du 01/01/2018 au 31/12/2018

COMPTES DE RESULTAS

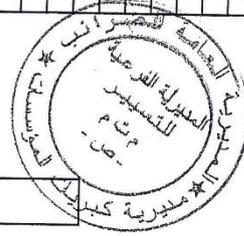
Désignation	N		N-1	
	Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
arges de personnel	698 993 602		517 230 383	
pôts, taxe et versement assimilés	63 910 298		60 702 174	
- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		652 424 109		578 736 972
autres produits opérationnels		40 557 520		10 684 379
autres charges opérationnelles	52 699 578		143 105 060	
dotations aux amortissements	318 380 814		245 144 319	
provisions				
perte de valeur				
prise sur pertes de valeurs et provisions				
- RESULTAT OPERATIONNEL		321 901 237		201 171 972
roduits financiers		1 205 395		3 446 424
arges financières	9 696 214		80 383 706	
I - RESULTAT FINANCIER	8 490 819		76 937 281	
II - RESULTAT ORDINAIRE (V+VI)		313 410 417		124 234 691
lément extraordinaires (produits)				
lément extraordinaires (Chrages)				
III - RESULTAT EXTRAORDINAIRE				
mpôt exigibles sur résultats ordinaires			45 291 001	
mpôt différés (Variations) sur résultats ordinaires				
X-RESULTAT DE L'EXERCICE		313 410 417		78 943 690

الملحق رقم (06) : جلول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر لسنة 2019.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR
 Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES
 Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUJ W.GUELMA



Exercice du 01/01/2019 au 31/12/2019

Page 1 of 2

COMPTES DE RESULTAS

Désignation	N		N-1	
	Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
Produits fabriqués		11 185 772 107		8 714 365 902
Prestations de services				
Vente de travaux				
Rabais, remises, restournes accordés				
Produit net des Rabais, remises, ristourne		11 185 772 107		8 714 365 902
Production stockée ou déstockée		57 934 878		-23 884 051
Production immobilisée				
Production d'exploitation				
PRODUCTION DE L'EXERCICE		11 243 706 985		8 690 481 851
Marchandises vendues				
Produits premiers	8 084 473 997		5 840 297 218	
Approvisionnements	912 848 155		793 345 932	
Variations des stocks				
Coûts d'études et de prestations de services				
Consommations	137 026 289		132 976 629	
Remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale				
Locations	5 788 179		59 602 401	
Entretien, réparations et maintenance	31 668 291		37 476 917	
Primes d'assurances	15 798 805		19 129 120	
Documentations et divers	24 990 778		13 284 771	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	14 414 494		2 870 251	
Publicité	36 753 827		138 713 181	
Déplacement, missions et réceptions	72 526 505		108 539 500	
Services	39 873 939		128 917 922	
Remises, ristournes obtenus sur services extérieu				
CONSOMMATION DE L'EXERCICE	9 376 163 257		7 275 153 841	
SALEUR AJOUTER D'EXPLOITATION (I-II)		1 867 543 728		1 415 328 009

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR
 Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES
 Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUJ W.GUELMA

Exercice du 01/01/2019 au 31/12/2019

COMPTES DE RESULTAS

Désignation	N		N-1	
	Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
Salaires de personnel	796 014 416		698 993 602	
Impôts, taxes et versement assimilés	106 891 454		63 910 298	
EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		964 637 858		652 424 109
Produits opérationnels		9 566 199		40 557 520
Charges opérationnelles	87 461 463		52 699 578	
Dotations aux amortissements	364 492 842		318 380 814	
Provisions				
Reprise de valeur				
Provision sur pertes de valeurs et provisions				
RESULTAT OPERATIONNEL		522 249 752		321 901 237
Revenus financiers		912 704		1 205 395
Charges financières	13 189 671		9 696 214	
RESULTAT FINANCIER	12 276 966		8 490 819	
RESULTAT ORDINAIRE (V+VI)		509 972 786		313 410 417
Produits extraordinaires (produits)				
Charges extraordinaires (Charges)				
RESULTAT EXTRAORDINAIRE				
Différences sur résultats ordinaires	101 942 423		87 919 221	
Différences (Variations) sur résultats ordinaires				
RESULTAT DE L'EXERCICE		408 030 363		225 491 196



2019-12-31

الملحق رقم (07): جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر لسنة 2020.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8	
Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR			
Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES			
Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUJ W.GUELMA			
Exercice du	01/01/2020	au	31/12/2020

Page 1 of 2

COMPTES DE RESULTAT

Désignation	N			
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Production vendue				
Produits fabriqués		8 638 058 842		11 185 772 107
Prestations de services				
- Vente de travaux				
Produits annexes		1 110 175		
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		8 639 169 017		11 185 772 107
Production stockée ou déstockée		-180 509 663		57 934 878
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		8 458 659 354		11 243 706 985
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	5 682 532 964		8 084 473 997	
Autres approvisionnements	648 223 955		912 848 155	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	101 725 702		137 026 289	
Rabais, remises, ristournes obtenues sur achats				
Services extérieurs				
Sous-traitance générale	2 526 600			
Locations	64 746 347		5 788 179	
Entretien, réparations et maintenance	37 885 542		31 668 291	
Primes d'assurances	17 441 049		15 798 805	
Documentation et divers	7 012 285		24 990 778	
Personnel extérieur à l'entreprise	281 800			
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	9 013 542		14 414 494	
Publicité	26 557 576		36 753 827	
Déplacements, missions et réceptions	27 793 062		72 526 505	
Autres services	47 574 122		39 873 939	
Rabais, remises, ristournes obtenues sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	6 673 314 549		9 376 163 257	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		1 785 344 805		1 867 543 728

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOU DJ W. GUELMA

Exercice du 01/01/2020 au 31/12/2020

COMPTE DE RESULTAT

Page 2 of 2

Désignation	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	841 747 794		796 014 416	
Impôts et taxes et versements assimilés	81 740 134		106 891 454	
IV-Excédent brut d'exploitation		861 856 877		964 637 858
Autres produits opérationnels		11 206 897		9 566 199
Autres charges opérationnelles	113 425 976		87 461 463	
Dotations aux amortissements	516 358 651		364 492 842	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		243 279 147		522 249 752
Produits financiers		23 146 600		912 704
Charges financières	61 596 392		13 189 671	
VI-Résultat financier	38 449 792		12 276 966	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		204 829 354		509 972 786
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (Charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	59 105 325		101 942 423	
Impôts différés (variations) sur résultats		1 159 000		
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		146 883 029		408 030 363

(*) À détailler sur état annexe à joindre.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT
SUPERIEUR ET DE LA
RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET
COMMERCIALES ET SCIENCES DE GESTION

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

DEPARTEMENT DE SCIENCES DE GESTION

قسم علوم التسيير

Ref : D.G/F.S.E.C.S.G/UG/20.....

الرقم : 2021 / 2022

Guelma le :

قالمة في : 08 ماي 1945

إلى السيد:

الموضوع : ف/ي إجراء زيارة ميدانية أو تربص

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بأن:

الطالب(ة):

الطالب(ة):

مسجل(ة) بقسم علوم التسيير سنة (أولى)/(ثانية) ماستر. فرع : (علوم التسيير)/(علوم مالية)
تخصص :

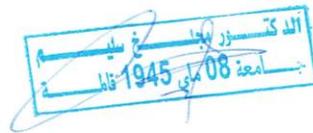
موضوع الزيارة:

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية.

ولكم منافائق التقدير و الاحترام

رئيس القسم

اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف



الملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة لإبراز دور التشخيص المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، حتى تتمكن هذه الأخيرة من اتخاذ القرار المالي الملائم للوصول إلى الأهداف المسطرة. وبغية الوصول إلى الهدف المذكور، قمنا بدراسة تحليلية باستعمال القوائم المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر بولاية قالمة للفترة (2018-2020)، توصلنا من خلالها أن المؤسسة محل الدراسة لا تمتلك هامش أمان لتغطية احتياجاتها نظرا لاختلال أحد شروط التوازن المالي والمتعلقة برأس مالها العامل كونه سالب، كما وقفنا على مجموعة من الاختلالات من خلال حساب النسب المالية. لذا فإن إعادة نظر المؤسسة في قراراتها المالية أصبحت ضرورة حتمية، من أجل تصحيح الانحرافات باستغلال نقاط قوة المؤسسة حتى تتمكن من اغتنام الفرص السوقية والتكيف مع تهديدات البيئة الخارجية لها.

الكلمات المفتاحية:

التشخيص المالي، القوائم المالية، مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية، القرارات المالية.

Abstract:

We aim from this study to highlight the role of financial diagnostic in determining the financial situation of the economic enterprise, so that it can make the right financial decision to achieve the established objectives.

In order to achieve the above objective, we conducted an analytical study from the financial statements of the company of the mill of Omer Ben Omer of the state of Guelma for the period (2018-2020). Through which we concluded that the company under study does not have a margin of safety to cover its needs, due to the imbalance of one of the financial mismatch conditions related to its negative working capital, and We also found a set of imbalances in calculating financial ratios. Therefore, reconsidering the financial decisions of the company has become an imperative, in order to correct the imbalances, by exploiting the Strengths of the company so that it can seize the opportunities of the market and adapt to the threats of the external environment.

Keywords:

Financial diagnostic, financial state, financial equilibrium indicators, financial ratios, financial decisions